الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم التجـــاريـــة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضـــــــــــــــوع

دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية

دراسة عينة من الأخصائيين الأكاديميين و الممارسين المهنيين

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالبان:
قريرة يوسف
شناي أيمن

الأستاذ المشرف:
أ.د/ احمد قايد نور الدين

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	بن عيشي عمار	أ.د	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	أحمد قايد نور الدين	أ.د	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	جوامع ياسين	د	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: "وَ قُلِ اِعْمَلُواْ فَسَيَرَى اَللهُ عَمَلَكُمْ ورَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ اِلْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"

سورة التوبة: (105)

صدق الله العظيم

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُول اَللهِ صَلَّى اَللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اَللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى اَلجَنَّةِ"

شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذ "**احمد قايد نور الدين**"الذي قبل تواضعا وكرامة الإشراف على هذا العمل، فله اخلص تحية وأعظم تقدير لما قدمه لنا من ملاحظات قيمة مزودة بالنصائح و التوجيهات

ولا يفوتنا أن نشكر كل الأساتذة الذين ساعدونا وبالأخص

(الحاج عامر– عباسي صابر– جودي محمد رمزي – قريشي محمد –)

دون أن ننسي الأستاذ: شناي عبد الكريم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

نهدي ثمرة جهدي إلى:

من قال فيهما عز وجل: { وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا } سورة الإسراء الآية 24

إلى من سهرت وتعبت في تربيتي وأنارت دربي وأعانتني، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود **أمهاتنا** الحبايب الغاليين مصدر الحنان والقوة .

إلى سندنا ومن كان يدعمنا ويحفزنا على الدراسة وطلب العلم، إلى **أبائنا** الأعزاء الغاليين رمز القوة والبقاء أدامهما الله لنا.

إلى كل من **إخوتنا و أخواتنا**.

إلى كل أفراد عائلة **شناي و قريرة** كل باسمه .

إلى جميع أصدقائنا وزملائنا كل باسمه.

وكل الأساتذة بجامعة بسكرة كلية العلوم التجارية.

شناي أيمن – قريرة يوسف

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات العاملين بالمؤسسات المعنية حول الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كونه وسيلة يعتمدها العديد من الأطراف الأخذة بغرض الوصول إلى قرار أو إبداء رأي بشان المؤسسة و أيضا اتخاذ القرارات الرشيدة.

فقمنا بتسليط الضوء على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثره الايجابي في تحسين جودة القوائم المالية ذات مستوى مطلوب يتماشى و متطلبات النظام المحاسبي المالي وكذا المعايير المحاسبية الدولية.

واستخدم في التحليل الإحصائي للبيانات عدة أساليب إحصائية منها: مقاييس الإحصاء الوصفي، تحليل التباين (Analyse of variance)، وتحليل الانحدار المتعدد.... الخ.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها: أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في المؤسسات محل الدراسة الذي جاء مرتفعا وفقا لمقاييس الدراسة، أيضا اثر ذلك على جودة القوائم المالية بدرجة مرتفعة، لذلك وجد اثر ذو دلالة إحصائية الإفصاح المحاسبي في تمكين الاطراف المستخدمة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، التدقيق المحاسبي، القوائم المالية، معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي.

résumé :

Cette étude visait à identifier les perceptions des employés des institutions concernées sur la divulgation d'informations comptables car il s'agit d'une méthode adoptée par de nombreuses parties intéressées dans le but de prendre une décision ou d'exprimer un avis sur l'institution et de prendre des décisions rationnelles.

Nous avons ainsi mis en lumière l'importance de la divulgation de l'information comptable et son impact positif sur l'amélioration de la qualité des états financiers avec un niveau requis en ligne avec les exigences du système de comptabilité financière, ainsi que les normes comptables internationales.

Cette étude a abouti à plusieurs conclusions, notamment: L'importance de la divulgation d'informations comptables dans les institutions étudiées, qui était élevée selon les normes de l'étude, ainsi que son effet sur la qualité des états financiers avec un degré élevé, de sorte qu'il y avait un effet statistiquement significatif de la divulgation comptable en habilitant les parties prenantes pour prendre des décisions rationnelles. .

Mots clés: divulgation comptable, audit comptable, états financiers, normes comptables internationales, système de comptabilité financière.

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	ج
الإهداء	د
ملخص البحث	ه
فهرس المحتويات	و – ج
فهرس الجداول	ك
فهرس الأشكال	ل
مقدمة	1
الفصل الأول: منهجية البحث و الدراسات السابقة	
1- منهجية البحث	
إشكالية البحث	3
أهمية البحث	3
أهداف البحث	4
فرضيات البحث	4
متغيرات البحث و نموذجه	4
التعريفات الاجرائية	4
حدود البحث و منهجيته	5
مجتمع و عينة البحث	6
اداة البحث	6
الاساليب الاحصائية المستخدمة	7
صدق و ثبات الادلة	7
2- الدراسات السابقة	
دراسة بوتيقان حمزة 2009(الإفصاح المحاسبي حدوده و أثره على جودة المعلومات المحاسبية)	8
دراسة باللعيد محمد الكامل 2011 (الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخميها)	8
دراسة أحمد الجعبري 2015 (الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية)	9
دراسة سعيدي عبد الحليم 2015 (محاولت تقييم إفصاح القوائم المالية في ضل تطبيق: ن م م)	9

الفصل الثاني: أهمية الإفصاح في تحسين جودة القوائم المالية	
تمهيد	11
المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	11
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور الإفصاح المحاسبي	11
المطلب الثاني: تعريف و أنواع الإفصاح المحاسبي	13
المطلب الثالث: أهمية و أهداف الإفصاح المحاسبي	15
المطلب الرابع: الأساليب و العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي و معوقاته	17
المبحث الثاني: مقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	19
المطلب الأول: الغرض من استخدام المعلومة المحاسبية	19
المطلب الثاني: أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومة المحاسبية	20
المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح في القوائم المالية	21
المطلب الرابع: البنود الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	26
المبحث الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية	29
المطلب الأول: دور معايير الإفصاح في تحسين جودة المعلومة المالية	29
المطلب الثاني: دور الإفصاح في تعظيم جودة و محتوى القوائم المالية	30
المطلب الثالث: زيادة و توسيع الإفصاح المحاسبي في تدعيم تحسين القوائم المالية	31
خلاصة الفصل الثاني	35
الفصل الثالث: أهمية جودة المعلومات المحاسبية على القوائم المالية	
تمهيد	37
المبحث الأول: ماهية المعلومة المحاسبية	37
المطلب الأول: تعريف وأنواع المعلومة المحاسبية	37
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	40
المطلب الثالث: حاجة مستخدمو القوائم المالية للمعلومة المحاسبية	54
المبحث الثاني: حاجة مستخدمو القوائم المالية للمعلومة المحاسبية	56
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية	57
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية	57
المطلب الثالث: أنواع و أساليب قياس القوائم المالية	64

المبحث الثالث: ماهية جودة المعلومات المحاسبية على القوائم المالية	72
المطلب الأول: تعريف و أبعاد جودة المعلومة المحاسبية	72
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية	73
المطلب الثالث: معايير جودة المعلومة المحاسبية	74
خلاصة الفصل الثالث	78
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
تمهيد الفصل	80
المبحث الأول: متغيرات، بيانات الدراسة و فرضياتها	81
المطلب الأول: متغيرات و بيانات الدراسة	81
المطلب الثاني: فرضيات الدراسة	81
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية	82
المطلب الأول: عينة الدراسة و حدودها	82
المطلب الثاني: تصميم هيكل الدراسة	82
المطلب الثالث: اختبارات الصلاحية	84
المبحث الثالث: خصائص عينة الدراسة	85
المطلب الأول: تحليل خاصية الجنس	85
المطلب الثاني: تحليل خاصية العمر	86
المطلب الثالث: تحليل خاصية المؤهل العلمي	87
المطلب الرابع: تحليل خاصية التخصص العلمي	88
المطلب الخامس: تحليل خاصية طبيعة العمل	89
المطلب السادس: خاصية الخبرة المهنية	90
المبحث الرابع: تحليل محاور الاستبانه	91
المطلب الأول: تحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان	91
المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبيان	93
المطلب الثالث: اختبار فرضيات البحث	95
خلاصة الفصل الرابع	97
الخاتمة العامة	99
قائمة المراجع	103
قائمة الملاحق (الاستبانة)	109

قائمة الجداول:

الرقم	البيان	الصفحة
(1-1)	معاملات الصدق و الثبات	8
(1-2)	الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب تصنيف الهيئات المحاسبية	41
(1-3)	الخصائص لجودة المعلومات المحاسبية	53
(2-3)	العناصر التي تحتوي ها قائمة تدفقات الخزينة من الأنشطة الرئيسية	70
(1-4)	الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان	83
(2-4)	درجة قياس فئات العينة محل الدراسة	84
(3-4)	محتوى محاور الاستبيان و عدد العبارات الخاصة به	85
(4-4)	معامل الثبات طريقة (معامل ألفا كرونباخ)	85
(5-4)	توزيع عينة الدراسة حسب نوع الجنس	86
(6-4)	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	86
(7-4)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	87
(8-4)	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	88
(9-4)	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	89
(10-4)	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية	90
(11-4)	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الإفصاح المحاسبي	92
(12-4)	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات المعلومات المحاسبية	94

قائمة الأشكال:

الرقم	البيان	الصفحة
(1-3)	**العلاقة بين خاصية الملائمة والموثوقية**	47
(2-3)	**الخصائص لجودة المعلومات المحاسبية**	53
(3-3)	مستخدمو القوائم المالية	55
(4-3)	يوضح العلاقة بين النظام المحاسبي المالي ومستخدموا المعلومات المحاسبية	56
(5-3)	**هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**	59
(1-4)	**توزيع عينة الدراسة حسب نوع الجنس**	86
(2-4)	**توزيع عينة الدراسة حسب العمر**	87
(3-4)	**توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**	88
(4-4)	**توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي**	90
(5-4)	**توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية**	91

مـــقدمـــة

مقدمة:

تعتبر المحاسبة إحدى الأدوات الهامة التي من خلالها تسجل العمليات الاقتصادية ويتم عرضها في تقارير تقدم لإدارة المؤسسة و مختلف الأطراف الآخذة بغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، وذلك لمساعدتهم في عمليات التخطيط و الرقابة و تقييم الأداء. و التطور السريع في النشاط الاقتصادي العالمي و ما ترتب عنه من تكوين شركات عملاقة الأمر الذي أدى إلى التغير في الشكل القانوني للشركات مما انعكس عنه تطوير وظائف المحاسبة التقليدية.

في البداية كانت المحاسبة تهتم بالمالك من خلال المحافظة على رأسمال المشروع أصبحت في عصرنا الحديث أداة فعالة لمختلف الأطراف الآخذة في اتخاذ قراراتهم من خلال المعلومات التي تقدمها المحاسبة في شكل قوائم مالية التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة (الإفصاح المحاسبي) بمعنى أن المحاسبة أصبحت تلعب دوران من ناحية خدمة أصحاب المشروع ومن ناحية أخرى حماية ذوي المصالح: المساهمين، البنوك، الموردون و الزبائن.....، فأصبحت تمثل وسيلة تواصل بين المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يتطلب أن تتسم ببعض المواصفات التي تجعلها ملائمة وذات مصداقية، والاستناد على مبادئ وأسس وقواعد تجعلها تقدم بيانات مفهومة وكاملة، وذلك تلبيتا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وكذا المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي(SCF) الذي يهدف إلى تحقيق مبدأ الإفصاح عند عرض القوائم المالية حتى تساعد الإدارة عن تحقيق الأهداف المسطرة.

هذا الإفصاح عن المعلومات المالية لابد أن يكون كامل غير منقوص من أجل فهم البيانات والمساعدة في تحليلها وتفسيرها ومنه تبليغ الأطراف الأخرى ذات الصلة لما يناسبهم من معلومات. فالإفصاح عملية توصيل صورة عن الشركة للعالم الخارجي بما يمكنهم من أخذ صورة عن المؤسسة وتقييمها بغرض الاستثمار فيها أو العزوف عنها.

إن المعلومة المحاسبية التي تعتبر جوهر الإفصاح المحاسبي تلعب دورا كبيرا في الأسواق سواء من حيث التأثير على الأطراف الآخذة لتمكينهم على اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، وحتى تؤدي المعلومة المحاسبية الدور المنوط بها، يجب أن تتسم بالجودة ، فكلما كانت المعلومات التي تحتويها القوائم المالية دقيقة و ملائمة و قابلة للفهم كان الإفصاح عنها مفيدا و فعالا.

ومن جهة أخرى تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة. وينبع الاختلاف أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة ، ومن هنا يصعب توفير مفهوم موحد وشامل للإفصاح الذي يحقق لكل طرف من الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال، وبالتالي لابد من وضع المشكلة ضمن إطار عام يضمن تحقيق التوافق بين وجهات النظر هذا من ناحية.

من خلال ما سبق يتضح أن مفهوم الإفصاح أصبح من القضايا الهامة في الفكر المحاسبي الحديث باعتباره أداة اتصال بين المؤسسة و المحيط الخارجي الذي يطالب بمزيد من الإفصاح حتى تكون المعلومة المحاسبية صادقة و معبرة عن الوضع المالي للمؤسسة.

الفصـل الأول

المطلب الأول: منهجية البحث

1- إشكالية البحث

نظرا لأهمية العلاقة بين مفهومي الإفصاح المحاسبي و المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم المالية بالمؤسسات محل الدراسة، نسعى في بحثنا هذا لكشف عن أثر العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية سواء كان ايجابيا أو سلبيا بالمؤسسات المعنية بالدراسة، من خلال التطرق للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي و المعلومات المحاسبية في هذه المؤسسات، الأمر الذي يساعد على فهم العلاقة بين المتغيرن.

وعليه يتضح أن مفهوم الإفصاح أصبح من القضايا الهامة في الفكر المحاسبي الحديث باعتباره أداة اتصال بين المؤسسة و المحيط الخارجي الذي يطالب بمزيد من الإفصاح حتى تكون المعلومة المحاسبية صادقة و معبرة عن الوضع المالي للمؤسسة.

و عليه نستطيع طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كالاتي:

- ما هو الإفصاح المحاسبي وما هي مقوماته؟
- هل مختلف المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة والصحيحة؟
- كيف يؤثر الإفصاح المحاسبية في جودة المعلومات المحاسبية وما هي علاقة كل منهما بالآخر؟
- هل المعلومات المحاسبية المقدمة وفق النظام المحاسبي المالي SCF تلبي شروط الإفصاح؟

2- أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في:

- الإلمام بمختلف المعلومات ذات العلاقة بالإفصاح المحاسبي وإبراز أهميته في المؤسسة باعتباره كمصدر أساسي وموثوق لاتخاذ القرارات.
- الإطلاع على مختلف العناصر الآخذة للمعلومات المحاسبية و الأثر الذي يولده الإفصاح الجيد من زيادة الثقة لديهم.
- أيضا الموضوع حديث و الدراسات فيه قليلة.
- معرفة ما إذا كانت المؤسسات الجزائرية تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي.

3- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بماهية الإفصاح المحاسبي وكذا جودة المعلومة المحاسبية.
- التركيز على دور الإفصاح المحاسبي ومقوماته في رفع كفاءة جودة المعلومة المحاسبية.
- محاولة تعزيز الثقة بين الوحدة الاقتصادية و الأطراف الأخذة.
- تحديد الفوارق ذات الدلالة الإحصائية لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول عناصر الأداء الوظيفي بمركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة.
- التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و جودة القوائم المالية.

4- فرضيات البحث

يقوم هذا البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية: "(1لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية " للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسات محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0.05 ".

و يندرج ضمن هذه الفرضية تسع فرضيات فرعية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد " المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية وبين كفايتها في اتخاذ القرارات السليمة من طرف مستخدميها عند مستوى المعنوية 0.05 ".
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد " تطبيق ما جاء به الإطار المفاهيمي من خصائص نوعية لتحسين جودة القوائم المالية عند مستوى المعنوية 0.05 ".
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "مدى التزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية. عند مستوى المعنوية 0.05 ".

5- متغيرات البحث:

وفقا للفرضيات السابقة اشتمل البحث على نوعين من المتغيرات وذلك على النحو التالي:

المتغير المستقل: وهو الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

المتغير التابع: جودة القوائم المالية.

6- التعاريف الإجرائية

- **الافصاح المحاسبي:** هو الإظهار الكامل والواضح للحقائق حول قائمة المركز المالي ، و يسمح بنقل وإيصال المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس للأطراق الاخذة. و تمكين

الشركة بالتواصل بالعالم الخارجي بالوسائل المختلفة لكشف المعلومات الهامة للمستثمرين والمساهمين وسوق المال وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على الأرباح وسداد التزاماتها.

- **المعلومات المحاسبية:** عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل تمكن الاطراف الاخذة من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات >>.
- **القوائم المالية:** هي مخرجات النظام المحاسبي و التي بينها المعيار المحاسبي رقم 1 عرض القوائم المالية، ايضا بينها بشكل تفصيلي النظام المحاسبي المالي. بمعنى الوسيلة التي تعرض من خلالها البيانات المحاسبي للمؤسسة ، في شكل منظم و مبوبة تمكن الاطراف الاخذة من قراءة و فهم هذا الكم الهائل من المعلومات بشكل افضل.
- **الاطار المفاهيمي:** يمثل الدستور المحاسبي او خارطة الطريق التي تمكن المحاسب من اعداد قوائم مالية ذات جودة عالية. فهة المفتاح الذي بدأت به المعايير المحاسبية الدولية. و ايضا نص علية النظام المحاسبي المالي.

7- حدود البحث ومنهجيته

❖ **حدود البحث** :تتمثل فيما يلي:

- **الحدود البشرية** :أنجزت الدراسة الميدانية على اراء المختصين الاكاديميين و الممارسين المهنيين.
- **الحدود الموضوعية** :اقتصرت الدراسة على تحليل العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و جودة القوائم المالية.
- **الحدود المكانية:** سوف نركز في الجانب التطبيقي للدراسة بولاية بسكرة، والولايات المجاورة: باتنة، قسنطينة و الوادي.
- **الحدود الزمنية** :أنجزت الدراسة الميدانية خلال الفصل الثاني من السنة الجامعية 2019-2020.

❖ **منهج البحث:**

المنهج هو الطريقة التي توصلنا إلى الحقيقة العلمية استنادا إلى قواعد يهتدي بها الفكر، ويعرف أيضا بكونه الخيط غير المرئي الذي يشد البحث من بدايته حتى النهاية قصد الوصول إلى نتائج

معينة. ولكون البحث العلمي يستند في جانب مهم منه على الآراء والسلوكيات والاتجاهات التي تتأثر بالجانب المعرفي للمختصين الاكاديميين و الممارسين المهنيين ، والذي ينعكس دورها في ترجمة الأفكار العلمية إلى أفكار عملية، لذا كان لابد من اختيار منهج يمتاز بالنظرة الشمولية ومنها اعتماد أساليب متعددة لجمع البيانات والمعلومات كالاستبانة، والملاحظة والمقابلات بالمؤسسات محل الدراسة. لذا استقر الرأي على تبني المنهج الوصفي (Descriptive Approach)،الذي نراه مُلما بكل ما ذكرنا سابقا، والذي يمكن عن طريقه جمع البيانات وتبويبها وتحليلها ، ومقارنتها وتفسيرها، بعبارة أخرى يعد هذا المنهج من أكثر مناهج البحث العلمي ملائمة لهذا النوع من البحوث.

8- مجتمع وعينة البحث

- ✓ **مجتمع البحث:** يتكون مجتمع البحث المستهدف (اساتذة اكاديميين و ممارسين مهنيين من محسابين معتمدين و محافظي حسابات) في الولايات السابقة الذكر.
- ✓ **عينة البحث:** اعتمدنا طريقة العينة العشوائية البسيطة في اختيار عينة البحث والتي بلغ حجمها (120) مستخدم، وقد تم توزيع الاستبيان عليهم من خلال عدة الزيارات الميدانية و استعمال وسائل التواصل الاجتماعي و الإنترانت، واسترد منها (80) استبانة. و بعد فحصها لم يستبعد أي منها نظرا لتحقيقها شروط الإجابة الصحيحة.

9- أداة البحث

تشتمل أداة البحث في الاستبانة، حيث تم إعدادها بناء على العديد من الدراسات وذلك بهدف اختبار العلاقة المفترضة بين متغيري البحث "الإفصاح عن المعلومات المحاسبية" و"جودة القوائم المالية".

وتم تقسيم الاستبانة إلى قسمين رئيسيين وهما:

- **القسم الأول:** ويشتمل البيانات الشخصية والوظيفية وهي (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مجال الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة)
- **القسم الثاني:** ويشمل محاور الاستبانة أو الدراسة، ويتكون من 20 عبارة موزعة على جزئيين رئيسيين:
  - **المحور الأول: خاص بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية،** ويحتوي على(10) عبارات.
  - **المحور الثاني: خاص بجودة القوائم المالية،** ويحتوي على (10) عبارات.

10- الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على تساؤلاتها و اختبار الفرضيات، تم باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS.V17**) من خلال الأساليب الإحصائية المناسبة و هي:

-**مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures)**: وذلك لوصف مجتمع البحث و إظهار خصائصه بالاعتماد على النسب المئوية، التكرارات والإجابة على أسئلة البحث و ترتيب متغيرات البحث حسب أهميتها بالاعتماد على المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية.

-**تحليل التباين للانحدار (Analyses of variance)**:للتأكد من صلاحية النموذج المقترح.

-**تحليل الانحدار المتعدد(Multiple Regression Analyse)**: وذلك لاختبار أثر المتغير المستقل وهو الثقافة التنظيمية على المتغير التابع وهو الإبداع الإداري.

-**اختبار كولمجروف سمرنوف (1-sample K-S)**: لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

-**معامل الثبات ألفا كرونباخ (Conbach's C oefficient Alpha)**: و ذلك لقياس ثبات أداة البحث.

-**معامل صدق المحك:** وذلك لصدق أداة البحث.

11- صدق وثبات اداة البحث

- **صدق أداة البحث:** يقصد بصدق الأداة **(validity)** قدرة الاستبانة على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها و للتحقق من صدق الاستبانة المستخدمة في البحث اعتمدنا على صدق المحك، حيث تم حساب معامل صدق المحك من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات "ألفا كرونباخ"، و ذلك كما هو موضح في الجدول(1) إذ نجد أن معامل الصدق الكلي لأداة البحث بلغ (0.938) و هو معامل جيد و مناسب لأغراض و أهداف هذا البحث كما نلاحظ أيضا أن جميع معاملات الصدق لمحاور البحث و أبعادها كبيرة جدا و مناسبة لأهداف البحث.
- **ثبات الأداة (Reliability)**: و يقصد بها مدى على نفس النتائج أو نتائج متقاربة لو كرر البحث في ظروف مشابهة باستخدام الأداة نفسها، و في هذا البحث تم قياس أداة البحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ (**Cronbach's Coefficient Alpha**)، الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى 0.60 فأكثر حيث النتائج كما يلي:

الجدول (1-1): معاملات الصدق و الثبات

المتغير	عدد العبارات	معامل التباين ألفا كرونباخ	معامل الصدق
الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	10	0.798	0.966
جودة القوائم المالية	10	0.840	0916
الاستبانة ككل	20	0.881	0.938

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برامج SPSS. P17

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن معامل الثبات الكلي لأداة البحث (0.881) وهو معامل ثبات جيد جدا و مناسب لأغراض البحث، كما تعتبر جميع معاملات الثبات لمحاور البحث و أبعادها مرتفعة و مناسبة لأغراض البحث. و بهذا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة البحث مما يجعلنا على ثقة كاملة بصحتها و صلاحيتها لتحليل النتائج.

12- أسباب اختيار الموضوع:

عوامل ذاتية: مجال تخصصنا يستوجب اكتساب معارف جديدة في مجال الإفصاح المحاسبي.

عوامل موضوعية: معرفة ما إذا كان يتم تطبيق الإفصاح المحاسبي للحصول على معلومات محاسبية صادقة أم لا.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة:

I. دراسة **بوتيغان حمزة** 2009، بعنوان الإفصاح المحاسبي حدوده وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، وجاءت الإشكالية كما يلي: **إلى أي مدى يتم الإفصاح المحاسبي، وما أثره على جودة المعلومات المحاسبية؟**. حيث توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها يسعى الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق جملة من الأهداف لعلّ أهمها القضاء على مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تنتج نتيجة حجب الإدارة لبعض المعلومات عن الملاّك واستخدامها في تحقيق مكاسب غير عادية.

II. دراسة **بالعيد محمد الكامل** 2011، بعنوان دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، وجاءت الإشكالية كما يلي: **هل يمكن اعتبار الإفصاح الجيد في المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية ضروري لاتخاذ القرارات السليمة؟**. حيث هدفت إلى ان المؤسسات الاقتصادية والعمومية تهتم بالإفصاح وبشكل كبير عن جميع بنود عناصر الميزانية أو المركز المالي بشكل شامل مما يعطي مستخدمي هذه المعلومات الثقة في اتخاذ القرارات التي تناسبهم، تمت الشركات الخاصة فتقوم بالإفصاح ولكن بشيء من التحفظ وعدم إعطاء جميع الحقائق الملزم الإفصاح عنها في الميزانية أو المركز المالي.

III. دراسة **احمد الجعبري** 2015 ، بعنوان **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية،** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم و أسس و مقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، و استعراض مدى التزام شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن القوائم المالية الإلزامية.

IV. دراسة **سعيدي عبد الحليم** 2015، بعنوان **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.** حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عل مدى الجدية التي تعطيها المؤسسات في تطبيق قواعد الإفصاح و التقييم المحاسبي، ومدى نجاح المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بتطبيق القوانين و التشريعات التي جاءت في إطار مسك محاسبة مالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

الفصـل الثانـي

تمهيد:

سوف نتطرق في هذا الفصل الى اهم موضوع لاق رواجا في الآونة الاخيرة محليا و عالميا، كونه موضوع جديد في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و كذا التناسق دوليا في مجال المحاسبة، خاصة مع تنامي الاقتصاد العالمي و تشابكه . و زيادة حجم المبادلات الدولية، و تنامي دور البورصات و توسع حجم المؤسسات، الامر الذي استوجب الى توحيد و تجانس الانظمة المحاسبية عالميا، وهنا برز بشكل واضح الكلام عن الافصاح عن المعلومات المحاسبية ، بحيث تكون شفافة و ذات مصداقية تلبي حاجات مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الرشيدة.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من المفاهيم المحاسبية الحديثة التي أكد عليها النظام المحاسبي المالي و كذا معايير المحاسبة الدولية، التي تنص على ملى ما يجب الإفصاح عنه في كل بند من عناصر القوائم المالية. و تظهر أهميته في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم لأغراض عده.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور الإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح إلى بدايات تأسيس شركات المساهمة وكان ذلك في القرن 19 وما نتج عنها من فك الارتباط بين المالك و الإدارة والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء مما تطلب حينذاك سن تشريعات وقوانين لهذه الشركات وإلزامها بتدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل ومحايد ومن ثم إلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية. (أبو المكارم، 2012، صفحة 35)

لقد كان قانون الشركات الإنجليزية الذي صدر عام 1844 الأسبق من حيث فرض التدقيق الخارجي، من بين بنوده نصا ألزم بمقتضاها مديري الشركات بإعداد الميزانية والتوقيع عليها، تكون عادلة وشاملة بشرط أن يتم التحقق من صحتها وصدقها من قبل مراجع خارجي. بالرغم من إلزام الشركات الإنجليزية بهذا القانون إلا أنه لم يكن فعالا وذلك لعدم وجود رقابة مهنية وعدم وجود مبادئ محاسبة تحدد شكل ومضمون الميزانية. (أبو المكارم، 2012، صفحة 36)

ما ترتب عن ذلك كون الإفصاح أصبح خاضعا لرغبات الإدارة التي كانت تفصح عن المعلومات التي تنتقيها والتي قد تتجاهل نشر معلومات هامة بسبب اعتقادها أن النشر يضر بمصالحها. ونتيجة لذلك كان الإفصاح في هذه الفترة اختياريا يهدف إلى توضيح العلاقة بين الملاك والمديرين ومن جانب آخر كانت المراجعة تسعى إلى التحقيق من صحة الأرقام المحاسبية دون البحث في مضمونها باعتبار أن الشركات كانت تعتمد على التمويل الذاتي دون اللجوء إلى المصادر الخارجية. لكن أصبح الإفصاح إجباريا في سنة 1907 نتيجة اعتماد شركات المساهمة عن التمويل الخارجي الأمر الذي يستوجب إمداد الأطراف الأخذة بالمعلومات الكافية لاتخاذ القرارات المناسبة. (أبو المكارم، 2012، صفحة 36)

طبعا الغرض من هذه العملية هو حماية جمهور المستثمرين و تحقيق المصلحة العامة، و أصبح للمراجع دور كبير و هام في ابراز المعلومات و الحقائق الجوهرية غير الواضحة في الميزانية.

على العكس من إنجلترا لم تكون لقوانين الشركات الأمريكية دورا ملحوظا في التأثير على الممارسات المحاسبية بل يرجع الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جهود مهنة المراجعة ممثلة في معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA). ففي سنة 1933 أكد على ضرورة التقيد بمبدأ الإفصاح الكامل و الثبات في إتباع النسق عند إعداد ونشر القوائم المالية وهذا ما فرضته هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) على مجموع الشركات المقيدة في البورصة سنة 1934 . (أبو المكارم، 2012، صفحة 37).

فبدأ المجتمع المالي يطالب بوضع مبادئ للمحاسبة تلزم الإدارة في مختلف الشركات بالتقيد بها لحماية المحاسبين والمدققين من ضغوط الإدارة، بدل ترك الحريات لها في اختيار بدائل محاسبية تراها مناسبة تؤدي إلى التلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة، كما حدث في الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1939). (مخلوف م.، 2009، صفحة 3).

إن المتتبع لتطور الإفصاح يرى البصمة المهنية في صياغته كما هو في الوقت الحاضر، هذا المدخل الذي تمثل في إصرار المنظمات المهنية وأهمها AICPA على إلزام الشركات عن إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما والمحافظة على حرية الإدارة في المناورة تحت مظلة هذه المبادئ. (حمدان و القاضي، 2007، صفحة 240).

ولقد كانت أول محاولة في التنظير المحاسبي تناول مصطلح الإفصاح المحاسبي صراحة هي دراسة أعدها Moonitiz في عام 1961 تحت رعاية AICPA وقد أشار في هذه الدراسة على أن تفصح التقارير المحاسبية عن كل ما هو ضروري حتى لا تكون مضللة. (أبو المكارم، 2012، صفحة 55).

من زاوية أخرى يرتبط تزايد أهمية الإفصاح بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة وذلك عندما تحولت من مدخل الملكية إلى ما يعرف مدخل المستخدمين أي تحولت وظيفتها من نظام لمسك الدفاتر غايتها حماية مصالح الملاك إلى نظام للمعلومات غايتها توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار (الأطراف الأخذة). كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على نظريات حديثة التي قدمت للمحاسبين الكثير من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية ودور مبدأ الإفصاح، مثل مفهوم المحتوى ألمعلوماتي للتقرير المالي والدالة اللوغارتمية التي تعرف باسم واضعها(Shannon) التي استخدمت في قياس المحتوى ألمعلوماتي وفي قياس تكلفة المعلومات. من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة وما يتفرع عنها من فرضيات كفرضية السوق المالي الكفؤ، وهذا ما أكد مرة أخرى على أهمية الإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المالية التي أصبحت مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة المتعاملين في الأسواق المالية. (الحيالي و.، 2007، صفحة 27).

من خلال ما سبق نستنتج:

- أن الإفصاح المحاسبي كان وليد الانفصال بين الملكية والإدارة (الوكالة).
- اعتماد الشركات على التمويل الخارجي كان دافعا في ظهور الإفصاح المحاسبي.
- الأزمة الاقتصادية العالمية ساهمت في ظهور مبدأ الإفصاح لضرورة توفير معلومات ملائمة لمستخدميها لاتخاذ القرار المناسب.
- دور أسواق المال العالمية في تفعيل دور الإفصاح المحاسبي.
- الإفصاح ما هو إلا بدليل لمصطلح النشر، هذا الأخير هو عرض وإبلاغ المعلومات المحاسبية للأطراف المستخدمة دون التحقق من مضمونها أما الإفصاح بمفهومه المعاصر يهدف إلى التحقق والكشف عن ما يمكن إخفاؤه من المعلومات الهامة، التي تؤدي إلى تظليل مستخدميها.

المطلب الثاني: تعريف و أنواع الإفصاح المحاسبي

الفرع 1 : تعريف الإفصاح المحاسبي

هناك عدة تعاريف للإفصاح تطرق إليها الباحثون نذكر من بينها:

1. الإظهار الكامل والواضح للحقائق أو الأحوال أو الظروف المختلفة في قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المنشأة، والصدق المحاسبي في القوائم المالية وتقديم البيانات غير المتحيزة عن حقيقة النشاط الاقتصادي للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة. (خضر، 2012،، صفحة 303)
2. عملية نقل وإيصال المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم الإفصاح فيه وبأي وسيلة. (القاضي و حمدان، 2006، صفحة 23)
3. هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. (سمير، 2014/2013، صفحة 10)
4. هو اتصال الشركة بالعالم الخارجي بالوسائل المختلفة لكشف المعلومات الهامة للمستثمرين والمساهمين وسوق المال وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على الأرباح وسداد التزاماتها، والإفصاح في الشركات وسوق المال يعني:
    - إظهار كافة الحقائق عن الشركة.
    - إظهار جميع البيانات والمعلومات.

- توفير كافة المعلومات سواء الدورية أو غير الدورية، وكذلك المالية وغير المالية لجميع الأطراف وسوق المال. (خضر، 2012،، صفحة 52).

الفرع 2 : أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي:

1. الإفصاح حسب كمية المعلومات:

- **الإفصاح الكامل:**

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات اثر محسوس على القارئ، وتأتي ضرورة الإفصاح الكامل عن أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح عن الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي توثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم. (مخلوف، 2009، صفحة 6).

- **الإفصاح العادل:**

ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

- **الإفصاح الكافي:**

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلا عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد. (زيود و أخرون، 2007، صفحة 180).

- **الإفصاح التفاضلي:**

يعتمد على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل أي أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمر اقل دراية واستيعاب من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة.

2. الإفصاح المحاسبي حسب طبيعة المستثمر:

- ✓ **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):**

يتسم هذا الإفصاح عموما باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته ليس فقط بالتركيز على المعلومات المحاسبية المالية وإنما يشمل أيضا معلومات غير (مالية كمية ووصفية) مثل معلومات كمية عن الطاقة الإنتاجية للشركة.

- ✓ **الإفصاح الوقائي (التقليدي):**

هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستفيدين، وبالأخص المستثمر العادي محدود القدرة في استخدام هذه المعلومات. (بالعيد، 2011/2010، صفحة 13).

3. الإفصاح حسب درجة الالتزام:

- **الإفصاح الإجباري:**

نظرا لعدم وجود اتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفيدين من المعلومات المنشورة في التقارير المالية وغيرها، ونظرا لتضارب المصالح بيم مختلف الأطراف لجأت الجهات الرسمية المعنية بالإفصاح في التقارير إلى التدخل في زيادة محتوى المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وعليه فان هذا الإفصاح قائم على التشريعات التي تجبر المنشات على الإفصاح عن المعلومات التي تحاول الإدارة حجبها.

- **الإفصاح الاختياري:**

يتم وفقا لسلوك الإدارة التي ترى ضرورة حجب بعض المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة بما يكفل حمايتها في المستقبل، غير أن هذا التصرف تشوبه الشكوك حول رغبة المدراء حفظ هذه المعلومات لتحقيق مصالح ذاتية، وأيضا قصر النظر بشان المعاملات في أسهم الشركة بالبورصة. (شناي، 2015/2014، صفحة 6).

المطلب الثالث: أهمية و أهداف الإفصاح المحاسبي

الفرع 1: أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

للإفصاح عن المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة لمستخدمي القوائم المالية تتمثل في النقاط التالية :

- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية يساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات، والذي تستغله الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية.
- يساعد مستخدمي القوائم المالية على الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرارات المناسبة. (مزوار، 2014/2013، صفحة 11).
- يوفر المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية.
- يوفر المعلومات التي تفيد الأطراف الأخذة من اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية الرشيدة وغيرها من القرارات الاقتصادية.
- توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤولياتها والحكم على كفاءة أدائها.

- يساعد على تقديم المعلومات اللازمة عن التدفقات النقدية ومساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم. (عطا الله و العشماوي، 2008، صفحة 104)
- يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الشركة واستمرارها.
- يؤدي إلى توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير معدلة. (الحيالي، 2007، صفحة 54).

الفرع 2: أهداف الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي أهداف عديدة اختلف الكتاب في تصنيفها نذكر منها:

- وصف فقرات معترف بها وتوفير قياسات ملائمة لهذه الفقرات عدا تلك القياسات (المعلومات) المندرجة في الكشوف المالية.
- وصف البنود غير المعترف بها وتوفير قياسات نافعة لهذه البنود.
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر واحتمالات كل من الفقرات المعترف بها وغير المعترف بها.
- توفير معلومات تسمح لمستخدمي الكشوف المالية بالمقارنة الزمنية و المكانية.
- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد على الاستثمار. (بلكاوي، 2009، صفحة 403)
- قد بين (السيد ناغي محمود.1993.ص104 ص105) بأنه يوجد اتجاهين للإفصاح :

  - **الاتجاه التقليدي** في الإفصاح وهو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيبقى بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدودة المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.
  - **الاتجاه المعاصر والمتطور** في الإفصاح ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات وفي ظل هذا الهدف فان نطاق الإفصاح لم يعد يقتصر على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي بل بتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها

والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعدين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم. (عطا العلول، 2009، صفحة 23).

المطلب الرابع: الأساليب و العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي و معوقاته

الفرع 1 : أساليب الإفصاح المحاسبي

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية أو الملاحق، وهي أساليب مكملة لبعضها البعض حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة وأهمية المعلومات، فهناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية أو في الهوامش وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية، هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للأوضاع المالية منها:

1- إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:

إذ انه جزء مهم من الإفصاح المحاسبي في عرض القوائم المالية وترتب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

2- الملاحظات الهامشية:

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، المتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على المعلومات كمية أو وضعية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

3- الملاحق:

وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء صورة عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الامتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ.

4- المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:

تستخدم في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية والتي يصعب فهم رق احتسابها أو ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ تقييم مخزون نهاية السنة.

5- تقرير المراجع:

يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس إدارة المؤسسة، حيث من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي فني محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة. (أبو زيد، 2005، صفحة 584).

الفرع 2 : العوامل المؤثرة على الإفصاح

إن عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بعدة عوامل منها:

- ✓ **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لابد إن تعطي المؤسسات اهتماما في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة حيث يكون من الطبيعي إن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.
- ✓ **الجهات المسئولة عن وضع معايير الإفصاح:** وتتمثل في الجهات المسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة الدول النامية منها إن الأطراف المؤثرة عن عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.
- ✓ **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فان المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASB) حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها على المستوى الدولي من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية. (شناي، 2015/2014، صفحة 15).

الفرع 3 : معوقات الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون قيام المؤسسات بالتطبيق الكامل لقواعد الإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية وذلك للأسباب التالية:

- قلة المحاسبيين المهنيين المؤهلين، وصعوبة فهمهم لتفسير قواعد الإفصاح المحاسبي.
- لجوء الإدارة عند إعداد القوائم المالية إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية لتحسين المركز المالي.

- للمؤسسة خوفا من المنافسين لها في السوق.
- عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء رأي في تقاريرهم عن عدم التزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية السنوية.
- عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن المؤسسة من تدريب موظفيها، للتماشي مع التغيرات في قواعد الإفصاح المحاسبي.
- عدم وجود بورصة للأوراق المالية، وضعف آلية الإلزام بقواعد الإفصاح المحاسبي. (الراشد، 2006، صفحة 30).
- تساعد المنافسين في الحصول على أسرار المؤسسة الأمر الذي يضر بمصلحتها.
- يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية مما يزيد التكاليف المرتبة على المنشاة.
- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي القوائم المالية على فهم واستعمال الكثير من المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أعلى من قيام إدارة المنشاة بنشرها في التقارير الدورية.
- عدم إلمام المنشاة بالاحتياطات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من معلومات. (بالعيد، 2011/2010، صفحة 27).

المبحث الثاني: مقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن تحديد أغراض استخدام المعلومة المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية

بالرغم من أن القوائم المالية لا تفي بكل احتياجات الأطراف المستخدمة من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين، فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

وتقع مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة بصفة أساسية على عاتق إدارتها. و الإدارة أول المهتمين بالمعلومات التي تحتويها القوائم المالية، و التي تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة. ومع ذلك فالقوائم المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي

تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة. (شنوف، 2008، صفحة 97).

المطلب الثاني: طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن الإفصاح المناسب يتطلب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها وترتيبها وتنظيمها بصورة تركز فيها على الأمور الجوهرية، و بشكل عام يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم في صلب الكشوف المالية أما المعلومات الأخرى وخصوصا التفاصيل فيتم الإفصاح عنها أما في الملاحظات أو الملاحق المرفقة بالقوائم، كما يتطلب الأمر أحيانا الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها في أماكن متعددة في القوائم المالية إذا كانت مهمة. ويمكن تبويب الطرق الشائعة للإفصاح على النحو التالي:

- **الكشوف المالية:** تتمثل في مخرجات النظام المحاسبي التي تحتوي على المعلومات المحاسبية و هي: حساب النتائج، قائمة الميزانية، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية. ويدرج في هذه الكشوف البنود التي تتوفر فيها قابلية القياس بدرجة كافية وكذلك الملائمة وقابلية المقارنة. ويعتبر هذا الأسلوب أقوى أشكال الإفصاح كونه يبوب المعلومات المحاسبية بطريقة تسمح بالإفصاح الجيد.
- **المعلومات التي توضع بين أقواس:** أحيانا يستوجب ربط بند في أحد القوائم المالية ببند آخر في نفس القائمة أو قائمة أخرى أو إجراء شرح مختصر لقيد معين أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الملاحظات ويتم ذلك باستخدام المعلومات التي توضع بين الأقواس.
- **الملاحظات الهامشية :** يعتبر استعمال الملاحظات الهامشية تطورا ملموسا في اتجاه الإفصاح الكافي لما توفره معلومات تعجز عن توفيرها القوائم المالية، حتى أن هندركسون أطلق على هذه الحقبة بحقبة الهوامش. ولا يشترط في هذه الملاحظات والإيضاحات أن تكون مقاسة كميا بل يمكن أن تكون سردية ووصفية أو إنشائية.
- **قوائم الإدارة:** تتضمن خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين و الأطراف المعنية يبين فيها توقعات الإدارة المستقبلية و الأهداف التي تسعى لتحقيقها. كما تتضمن معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشاط الشركة في المستقبل.
- **تقرير مراجع الحسابات:** إن تقرير المراجع الخارجي ليس مكان أو وسيلة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح عن الأنواع التالية من المعلومات:
  - الأثر المهم نسبيا لنتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة عن تلك الطرق المقبولة عموما.

- الأثر المهم نسبيا لنتيجة التحول من استخدام طريقة محاسبية مقبول عموما إلى طريقة أخرى.
- اختلاف في الرأي بين المراجع و العميل بالنسبة لقبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في التقارير.

ويرى الباحثون أن لمراجع الحسابات دور رئيسي و هام في إطار الإفصاح المحاسبي، فبحكم مهمته القانونية فهم مطالب إثبات مدى مصداقية المعلومات و توفرها على الخصائص النوعية التي تجعلها أكثر جودة و تفيد الأطراف الأخذة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

المطلب الثالث : متطلبات الإفصاح في القوائم المالية

أولا: قائمة الميزانية: (شناي ع.، 2015/2016، صفحة 75)

- **التثبيتات المادية**

لكي تكون القوائم المالية معبرة بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية يجب أن تحدد لكل صنف من التثبيتات المادية:

- اتفاقات التقييم المستعملة لتحديد القيم الإجمالية المحاسبية.
- طرق الإهتلاكات المستخدمة.
- مدد الاستخدام أو معدلات الإهتلاك المستعملة.
- القيم الإجمالية المحاسبية وتراكم الإهتلاكات (مع تراكم خسائر القيمة) في بداية ونهاية الفترة.
- مقاربة بين القيم المحاسبية في بداية ونهاية الفترة مبرزين التغيرات (المدخولات، المخروجات، الزيادات أو الإنقاصات الناتجة عن إعادة التقييم وخسائر القيمة).

- **عقارات التوظيف** (شناي ع.، 2015/2016، الصفحات 77,78)

بالنسبة لعقارات التوظيف لا بد من توضيح:

- المعايير التي أعتمدت للتصنيف عند وجود صعوبة في التمييز بين الأصول المادية وعقارات التوظيف.
- الطرق والفرضيات الهامة المستعملة في تحديد القيمة العادلة لعقارات التوظيف.
- أسس التقييم، طرق الإهتلاكات والمعدلات المستعملة لعقارات التوظيف المقيمة حسب طريقة التكلفة.
- الالتزامات التعاقدية لشراء، بناء و تهيئة عقارات التوظيف أو التي تخص الصيانة و المحافظة.
- النواتج الإيجارية.

- الأعباء التشغيلية المحملة مباشرة إلى عقارات التوظيف التي ولدت مدخولات عقارية.

- **انخفاض الأصول : الاهتلاكات والانخفاضات**

لكل صنف من الأصول، يجب توضيح في القوائم المالية مبلغ خسائر القيمة وكذا الإسترجاعات المسجلة في حساب النتائج خلال الفترة و البنود التي تأثرت بالانخفاض في قائمة الدخل.

أما على المستوى القطاعي يجب الإفصاح عن القطاعات الرئيسية فقط مثل خطوط الإنتاج، وخسائر القيمة التي تم الاعتراف بها، وخسائر القيمة التي تم استرجاعها، أما إذا كانت قيمة انخفاض القيمة أو استرجاع أصل ما ذات أهمية لا بد من الإفصاح عن الأحداث التي أدت إلى ذلك، وتحديد الأصل وكذا طبيعته والقطاع الذي ينتمي إليه، وعن الأساس المعتمد لتحديد القيمة العادلة إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد هي نفسها القيمة العادلة. (شناي ع.، 2015/2016، صفحة 85)

- **التثبيتات المعنوية** (شناي ع.، 2015/2016، صفحة 90)

بالنسبة لكل عنصر من التثبيتات المعنوية، القوائم المالية تظهر المعلومات التالية:

- مدد الإستخدام آو معدلات الإهتلاك المستعملة وكذا نوع الإهتلاك المطبق.
- القيمة الإجمالية المحاسبية وتراكم الإهتلاكات (مع تراكم خسائر القيمة) في بداية و نهاية الفترة.
- مقارنة بين القيم المحاسبية (للفترة وn و $n-1$) في بداية و نهاية الفترة، مع إظهار: الزيادات و الإنقاصات الناتجة عن إعادة التقدير، خسائر القيمة و الإهتلاكات المسجلة.

- **المخزون** (شناي ع.، 2015/2016، صفحة 94)

حتى تكون المعلومات المحاسبية الخاصة بالمخزون ملائمة وذات مصداقية لابد من الإفصاح عما يلي:

- الطرق المحاسبية المستخدمة في تحديد قيمة المخزون.
- قيمة المخزون الدفترية حسب التصنيفات الملائمة للمؤسسة.
- توضيح قيمة المخزون المحاسبي المسجل بالقيمة العادلة مخفضا منها التكاليف المقدرة حتى نقاط البيع.
- مقدار المخزون المعترف به كمصروف خلال الفترة.
- المبالغ المسترجعة من تخفيض المخزون والذي تم الاعتراف بها كمصاريف في فترة الاستعادة.
- الظروف التي أدت إلى استرجاع تخفيض قيمة المخزون.
- تبرير قيمة المخزون المرهون كضمان لالتزامات المنشاة.

- **عقود الإيجار** (شناي ع.، 2015/2016، صفحة 99)

المؤسسات التي تعمل في إطار عقود الإيجار مطالبة بالإفصاح عن:

- القيمة المحاسبية الصافية لكل أصل مسجل في الميزانية.
- مطابقة بين مجموع الحد الأدنى لدفعات الإيجار وقيمتها الحالية.
- الإيجارات المعترف بها كمصروف خلال الفترة.
- مجموع الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية المتوقع قبضها بموجب عقود الإيجار وغير القابلة للإلغاء.
- تحديد شروط عقد الإيجار الهامة للمستأجر مثل: قواعد تحديد دفعات الإيجار، وجود شروط خيارات التجديد أو الشراء.

- **القروض وتكاليف الاقتراض** (شناي ع.، 2015/2016، صفحة 103)
  - الطريقة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الإقتراض.
  - مبالغ تكاليف الإقتراض المحتواة (المرسملة) في تكلفة الأصل خلال الفترة.
  - معدل الفائدة الإقتراض الذي سترسمل به تكلفة الأصل.

- **مؤونات الأعباء والخسائر**

لكل فئة من مؤونة الأخطار لابد من تقديم في الملحق المعلومة التي تخص العناصر التالية: (شناي ع.، 2015/2016، الصفحات 107,108)

- القيمة الصافية المحاسبية في بداية ونهاية الفترة.
- المخصصات التي تم تكوينها خلال الفترة.
- كل المبالغ التي استعملت والتي قيدت ضمن حساب المخصص خلال الفترة.
- المبالغ غير المستخدمة المعكوسة (الإسترجاعات نتيجة تخفيض المخصص) خلال الفترة.

يجب أن تفصح المنشاة أيضا ولكل فئة من المخصصات عما يلي:

- تحديد طبيعة الإلتزام والتوقيت المتوقع لأية تدفقات صادرة.
- التنبيه إلى الشكوك في مبلغ وتوقيت تلك التدفقات الصادرة وتوضيح الإفتراضات في ذلك.
- مبلغ التعويضات المتوقعة.

- **الضرائب المؤجلة** (شناي ع.، 2015/2016، صفحة 121)

بعد الإفصاح بشكل منفصل عن مكونات مصروف (دخل) الضريبة، لابد من الإفصاح لكل نوع من أنواع الفروقات المؤقتة و كل نوع من الخسائر الضريبية غير المستخدمة و الخصومات الضريبية غير المستخدمة:

- مبلغ الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة المعترف بها في الميزانية العامة لكل فترة معروضة.
- مبلغ الدخل أو المصروف الضريبي المؤجل المعترف به في قائمة الدخل، إذا كان ذلك غير واضحا من التغيرات في المبالغ المعترف بها في الميزانية العمومية.
- مبلغ ضريبة الدخل على أرباح الأسهم لمساهمي المنشأة التي أعلنت توزيع أرباح قبل التصريح بإصدار البيانات المالية والتي لم يعترف بها في القوائم المالية.

ثانيا: جدول حسابات النتائج : (سعيدي، 2015/2014، صفحة 224)

يتم تبويب المصروفات التشغيلية وغيرها وفقا للنظام المحاسبي المالي بإحدى الطريقتين: الأولى التصنيف حسب الطبيعة والثانية التصنيف حسب الوظيفية. التصنيف حسب الطبيعة للمصاريف يتم حسب نوعها مثل الأجور، المواد الأولية المستخدمة، و المخصصات. أما التصنيف حسب الوظيفية يكون حسب الغرض منها، مثل التكاليف الصناعية، لمصروفات التوزيع، المصروفات الإدارية والمصروفات التمويلية.

توجد بعض الحالات الخاصة لا بد من أخذها بعين الاعتبار و هي:

- الأنشطة غير المستمرة: يجب الإفصاح على أي توقيف لهذه الأنشطة من طرف الإدارة وعن آثاره المرتقبة دون انتظار، ويكون ذلك ضمن الإيضاحات المرفقة بقائمة الدخل، حتى يتسنى وصفها بصفة دقيقة وتاريخ وطبيعة الواقعة.
- البنود غير العادية: يجب الإفصاح عن طبيعة وقيمة كل بند عادي إفصاحا منفصلا ضمن الإيضاحات المرفقة بقائمة الدخل.
- الإفصاح على عائد السهم: يستخدم عائد السهم لتقديم أسعار الأسهم للشركة وتحديد القدرة الكسبية وكذلك تحديد القدرة على سداد التوزيعات، ولأهمية هذا الرقم فإن الجهات المعنية تتطلب الإفصاح عن هذا الرقم بصفة مستقلة ويتحدد عائد السهم بقسمة صافي الربح من البنود المختلفة على عدد الأسهم العادية المصدرة للشركة ونظرا لأهمية هذا البند يتم إدراجه لاحقا.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة: (سعيدي، 2015/2014، الصفحات 230,231)

جدول التدفقات الخزينة يهدف إلى توصيل المعلومات بصفة خاصة عن السير المالي والسيولة لمستخدمي القوائم المالية عامة .هذه المعلومات يتم توصيلها من خلال إفصاح إجباري وأخرى اختياري،

أما الأول فيتمثل في عرض بنود قائمة التدفقات الخزينة مع الأخذ بعين الاعتبار تبويب الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المحصلة كتدفقات نقدية من أنشطة التمويل.

ويتم الإفصاح على البنود التالية:

- ✓ النقدية وما في حكمها المتاحة للاستخدام وغير المتاحة.
- ✓ تفاصيل عن العمليات غير النقدية المرتبطة بأنشطة التمويل والاستثمار كتحويل الديون إلى ملكية.
- ✓ مقدار التسهيلات للقروض غير المسحوبة والمتاحة للأنشطة والتشغيل في المستقبل وتسوية الارتباطات الرأس المالية.
- ✓ المبلغ الكلي للتدفقات النقدية لكل قسم من الأقسام الثلاث (التشغيل، استثمار، تمويل).
- ✓ مقدار التدفق لكل الأنشطة عبر كل القطاعات الجغرافية وقطاع الأعمال كذلك إجمالي مبلغ التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة لدى الشركات الشقيقة.

وكإفصاح إضافي، تفصح الشركة على:

- ✓ التدفقات النقدية للبنود غير العادية في قائمة الدخل على أنها ناتجة عن أنشطة التشغيل أو التمويل أو الاستثمار حسب الأحوال.
- ✓ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية أو غيرها من المعايير المحاسبية الأخرى لا يوجد الزام للشركات بالإفصاح على التدفق النقدي للسهم إلا أنه يعتبر مؤشر جيد على أداء الشركة فيما يتعلق بقدرتها على التمويل الذاتي.

رابعا: جدول تغير الأموال الخاصة: (مزوار، 2014/2013، صفحة 96)

هذا الجدول يهف لمعرفة التغييرات التي حصلت خلال الفترة في راس المال المؤسسة، و عليه يجب ملاحظة ما يلي:

- ✖ النتيجة الصافية للسنة المالية.
- ✖ الآثار المترتبة عن التغير في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المحتسبة مباشرة في الأموال الخاصة.
- ✖ الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في جدول حسابات النتائج، والمسجلة مباشرة ضمن رؤوس
- ✖ الأموال الخاصة (فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة).
- ✖ العمليات المتعلقة برأس المال مثل زيادته أو تخفيضه أو يتم الإفصاح عن أكبر مستثمر أو أكبر عشرة مستثمرين في المؤسسة.

- عمليات توزيع الأرباح التي حدثت خلال السنة.

خامسا: السياسات المحاسبية التي يستوجب الإفصاح عنها: (عبد العال، 1995، صفحة 115)

طبقا لما جاء في النظام المحاسبي المالي و كذا المعايير المحاسبية الدولية يجب ملاحظة ما يلي:

- أساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية.
- سياسات التقويم مثل: (التكلفة التاريخية أو التكلفة الاستبدالية، أو القيمة العادلة، أو القيمة القابلة للتحقق).
- السياسة المتبعة في تحويل أو ترجمة العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها.
- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة عقود الإيجار أو في معالجة تحديد أرباح المبيعات بالتقسيط.
- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل مثل (طريقة نسبة الإنجاز، أو طريقة العقود المنتهية).
- سياسات الإهتلاك مثل (طريقة القسط الثابت، أم طريقة القسط المتناقص).
- سياسات المخزون مثل (طريقة FIFO أو CMP).
- السياسات المتبعة في الاعتراف بالإيراد مثل (واقعة البيع، أو واقعة الإنتاج).

المطلب الرابع: البنود الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

تعد المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية التي يستند إليها في اتخاذ القرارات. ونظرا لان القوائم المالية التي تعرض هذه المعلومات المحاسبية ينم إعدادها في صورة مجملة ومطلقة للأغراض العامة، فإنها تصبح ذات معنى اكبر إذا ما تم تصنيفها وترتيبها بشكل يكشف عن الأهمية النسبية بين بنود تلك القوائم بغرض إمكانية استقراء وتفسير المغزى الذي يقف خلف هذه البنود، وذلك للإجابة عن تساؤلات مستخدمي القوائم المالية باختلاف فئاتهم حول مكونات الأداء المستقبلي للمشروع التي تخصه تلك القوائم، بما يكفل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تؤدي إلى ضمان كفاءة تخصيص واستغلال الموارد المتاحة لذلك المشروع.

وسنذكر أهم البنود التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بالتفصيل فيما يلي: (بالعيد، 2011/2010، الصفحات 38,37,36)

أولا: معلومات عامة

1. اسم الشركة وشكلها القانوني.
2. خلفية مختصرة عن تاريخ الشركة.
3. عرض مختصر لأهداف الشركة وتوقعاتها المستقبلية.
4. وصف للممتلكات الرئيسية.
5. الوصف للمنتجات.
6. عرض معلومات عن أنشطة البحوث / مختلف التحسينات الجديدة.
7. عرض معلومات عن العمالة (العدد و النوع...).
8. عرض المعلومات عن مدى الاعتماد على حقوق الامتياز/ رخص حكومية/ منح حكومية.
9. عرض بيانات وصفية عن النفقات الرأسمالية ومقاديرها في العام الماضي وكذلك النفقات المخططة.

ثانيا: معلومات عن هيكل التمويل للشركة

- معلومات عامة عن تمويل رأس المال.
- الاحتياطات.
- الأرباح المحتجزة.
- معلومات عن التغيرات الهامة في حقوق الملكية في السنوات الأخيرة.
- معلومات عن القروض والمديونية.

ثالثا: معلومات مالية

- ملخص تاريخي للبيانات المالية الأساسية (تطور حقوق الملكية في آخر خمس سنوات، تطور حجم الأصول في أخر خمس سنوات.....الخ).
- معلومات الميزانية:(معلومات عن الأصول، الخصوم وحقوق الملكية).
- معلومات عن قائمة الدخل.

رابعا: معلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة

✓ تحديد نوعية الأطراف ذوي العلاقة:(شركات مشتركة– الأفراد العائلية المقربين– الأطراف الأخرى التي لها سيطرة مشتركة على الشركة).

- ✓ الإفصاح عن معلومات معاملات الأطراف ذوي العلاقة:(شراء أو بيع السلع، الممتلكات أو أصول أخرى. تقديم أو الحصول عن الخدمات، تحويل البحوث والتطوير، عقود الإدارة....).
- ✓ الإفصاح عن طرق تسعير ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة:(طريقة السعر المماثل غير المقيد، طريقة سعر إعادة البيع، طريقة التكلفة زائد الهامش).
- ✓ الإفصاح عن حوافز ومنافع الإدارة الأساسيين(الحوافز والمنافع قصيرة الأجل للعاملين، منافع العاملين فيما بعد التقاعد، المنافع طويلة الأجل الأخرى منافع التقاعد، المنافع والمزايا في حقوق الملكية).
- ✓ الإفصاح عن المعلومات الأطراف ذوي العلاقة:(طبيعة المعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة، طبيعة الصفقات التي تمت، مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والديون التي أعدمت والديون المعدومة).

خامسا: التطورات الحديثة والمتوقعة

- معلومات عامة عن اتجاه أعمال المؤسسة منذ أخر تاريخ للقوائم المالية.
- أية معلومات جوهرية ربما تؤثر على القيمة السوقية للمؤسسة.
- عرض العوامل الرئيسية التي سوف تؤثر على نتائج الفترة المقبلة مع تأكيد خاص على التوقعات المالية والتجارية للمؤسسة.
- التنبؤ بالربح.

سادسا: إيضاحات أخرى

- مزيد من المعلومات والتفاصيل الإضافية في المجالات التي لا تقدم فيه القوائم المالية المعلومات بطريقة ملائمة لموقف المؤسسة المالية وأداءها.
- معلومات عن كل الدعاوي والقضايا المنظورة أمام القضاء والتي يكون أو يحتمل أن تكون تأثير هام على الموقف المالي للمنشاة.
- عرض لشكل وتأثير الظروف التي يتوقع أن تؤدي إلى تغير في رأس المال الشركة أو إعادة التنظيم.

المبحث الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية

المطلب الأول: دور معايير الإفصاح في تحسين جودة المعلومة المالية

إن الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات اللازمة، مما يؤدي إلى نمو السوق وازدهاره ويضمن مداومته. (القاضي و حمدان، 2006، صفحة 213)

ويمكن تلخيص أهمية الإفصاح بالنسبة للمعلومة المحاسبية فيما يلي:

- كونه من المبادئ الأساسية الثابتة التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية وأيضا النظام المحاسبي المالي عند إعداد القوائم المالية.
- يساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة.
- دقة المعلومات والحسابات وشفافيتها يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين في الشركة وتمسكهم بأسهمها حتى لو كانت المعلومات المفصح عنها ستؤدي إلى انخفاض سعر السهم في السوق. الأمر الذي سيجلب مساهمين جدد، مما يوفر مصادر مالية جديدة للشركة تمكنها من تحقيق الأرباح.

إلا أن الإفصاح في القوائم المالية يتأثر بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر بعض الصفات للحكم على كفاءتها حتى تكون مفيدة لمستخدميها. فالمعلومات الواردة في القوائم المالية ما هي إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها حسب طبيعة الفئة التي ستقرأ البيانات.

أيضا توجد عوامل تتعلق بالشركة وتؤثر على عملية الإفصاح ودوره في تحسين المعلومة المحاسبية منها:

- حجم المشروع خاصة فيما يخص حجم الأصول، ابن تكون تكلفة إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب في المؤسسات الكبيرة غير ملموسة إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.
- عدد المساهمين، حيث انه كلما زاد عددهم أدى ذلك إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.
- التسجيل في البورصة، العملية التي تتطلب زيادة درجة الإفصاح عن أهداف الشركة، نشاطها ونتائج أعمالها.
- المراجع الخارجي، الذي يمكن ان يؤثر على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية.

المطلب الثاني: دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوى التقارير المحاسبية:

تقسم الوظيفة المحاسبية إلى قسمين القياس و التوصيل إلا أنه لا يمكن فصل كل منهما عن الأخر حيث تتوقف جودة و مصداقية التوصيل المحاسبي على دقة التوصيل و سلامة القياس كما تتحدد أسس و معايير القياس في ضوء أهداف و منهج التوصيل و البعد الإعلامي للوظيفة المحاسبية.

1- مفهوم المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية:

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقرير المحاسبي قيمة ما يحتويه التقرير من معلومات اقتصادية من وجهة نظر مستخدم هذا التقرير في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمؤسسة مثل القرارات التي يتخذها المستثمرون بشأن توظيف أموالهم فيها أو قرارات المقرضين بشأن من منحها التسهيلات المصرفية والإئتمانية وتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل و كفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات. (بن يحي، صفحة 129).

إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها وهناك ثلاث عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار هي: (بن يحي، صفحة 129)

- منفعة المعلومات.
- درجة الرضا على المعلومات ك المعلومات على عدة مستويات.
- درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات.

2- صعوبات إعداد واستخدام المعلومات المحاسبية:

إن الاستعراض لطبيعة المعلومات التي تحتاجها الإدارة والأطراف الأخذة يمكن تبويبها إلى مجموعتين **الأولى:** المعلومات الحالية الواردة في التقارير التقليدية و**الثانية:** المعلومات المستحدثة المطلوب توفرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، ويواجه كلا المجموعتين عددا من التحديات عند إعداد واستخدام المعلومات المالية الواردة بها. ويتطلب الأمر من المحاسبين باعتبارهم المعدين لها ومن المديرين باعتبارهم المستخدمين لها التعرف على طبيعة هذه التحديات وتحديد أساليب مواجهتها.

يمكن رصد أربع مشكلات أساسية في مجال تقييم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المحاسبية الحالية هي: (الناغي، 2002، الصفحات 147,148)

- ✓ **عجز المعلومات الحالية عن مقابلة التغيرات في النظم التصنيعية والبيئية:**

إن ظهور تقنيات وأساليب جديدة في التصنيع يترتب عنه تغيرات في عمليات الإنتاج لدى معظم المؤسسات بما يساعد على تحقيق أهداف الجودة والمرونة في مقابلة احتياجات العملاء، و مثل هذه التغيرات سببت عدد من المشاكل من أهمها الاستثمار في التقنية المتقدمة وكيفية حساب تكاليف الإنتاج و كيفية تعديل نظام الرقابة مقاييس الأداء لتزويد المديرين لاحتياجاتهم من المعلومات و

أصبح الاعتقاد قائما بأن نظم مقاييس الأداء ورقابة التكاليف لا توفر المعلومات المناسبة لرقابة الأنشطة في المؤسسات التي تعمل في بيئة صناعية متقدمة.

إن نظم المحاسبة الإدارية التقليدية تتجه للتركيز على التقرير عن تكاليف العمل المباشر والكفاءة في الوقت الذي توجه فيه اهتماما قليلا إلى الرقابة على تكاليف المواد والتكاليف الإضافية، هذا فضلا أن التركيز على التكلفة فقط دون العوامل الأخرى تجعل لدى المديرين والموظفين دافعا للتركيز بشكل أساسي على التكلفة، وتجاهل العوامل الأخرى الهامة مثل التسويق ولاعتبارات الإدارية والإستراتيجية.

- ✓ **حدود الاستفادة من نظم تكاليف الإنتاج التقليدية:**

تقوم المؤسسات اليوم بإنجاز عدد كبير من المنتجات، والعمل المباشر يمثل فقط جزءا صغيرا من التكاليف الكلية في الوقت الذي زادت فيه أهمية التكاليف الإضافية، ويصعب مع هذا الموقف تبرير تحميل التكاليف الإضافية على أساس تكاليف العمل المباشر، مثل هذا الموقف يتطلب توفير معلومات أكثر دقة حول خليط الإنتاج والقرارات الأخرى ذات التأثير على ربحية مؤسسة.

- ✓ **أصبحت المحاسبة الإدارية نظاما فرعيا للمحاسبة المالية:**

إن الممارسة الحالية للمحاسبة الإدارية، جعلت منها نظاما فرعيا للمحاسبة المالية أكثر من كونها أداة توفير معلومات إضافية لخدمة الإدارة، وإن التكاليف المحسوبة على أساس مبادئ المحاسبة المالية، يمكن أن توفر بشكل تقريبي مقبول تحميل التكاليف بين تكلفة المبيعات و المخزون لأغراض التقارير المالية الخارجية ولكن ليس مناسبا لأغراض الاستخدام الداخلي في جميع الأحوال.

- ✓ **الاهتمام قليل بالبيئة الخارجية:**

وضعت المحاسبة الإدارية نفسها في مأزق، عندما ركزت اهتمامها على نحو المقارنات الداخلية للتكلفة والإيرادات وأولت اهتماما أقل لاعتبارات البيئة الخارجية، والتي تعمل خلالها المؤسسة،وقد ترتب على ذلك أن زيادة الآراء والحاجة إلى أهمية أن تتولى المحاسب الإدارية إعداد تقارير معلومات إضافية.

المطلب الثالث: زيادة و توسيع الإفصاح المحاسبي في تدعيم تحسين القوائم المالية

نتيجة للضغوط من الجهات العلمية و العملية المهتمة بالمحاسبة، ورغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين في طلب المزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ظهرت عديد من القوائم المالية أهمها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية الدورية، و التي أدت بدورها إلى اكتمال محتوى المعلومات وأثرت على درجة جودتها، و لا شك أن كافة تلك التقارير المالية تخضع إلى قواعد تحك

دقة و سلامة وعدالة وملائمة ما تحتويه من أرقام و بيانات، منها ما يضبط شكل وأسلوب عرض ومحتوى تلك القوائم أو ما يعرف بالإفصاح: (صبايحي، 2000، الصفحات 18,16)

1- التقارير القطاعية:

تنبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للمؤسسة من أن هذه المعلومات تظهر المخاطر و العوائد المتعلقة بعمل المؤسسة من خلال عض المركز المالي و الأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المؤسسة و المناطق الجغرافية التي تعمل فيها، ومعلومات حول العملاء الرئيسيين لدى المؤسسة حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمو التقارير المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات، ويحدد المعيار ماهية المعلومات الواجب التقرير و الإفصاح عنها حول القطاعات، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

وقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في 2006/11/30 المعيار IFRS7 القطاعات التشغيلية الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي IAS 14 وهو ساري المفعول اعتبارا من 2009/01/01 والذي كان هدفه الأساسي الإفصاح عن المعلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم كبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة و أثارها المالية و البيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.

2- التقارير المالية المرحلية:

تبرز في كثير من الأحيان الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترة معينة تكون أقصر من الفترة المالية الواحدة، كإعداد قوائم مالية عن ربع أو نصف سنة تسمى هذه التقارير بالتقارير المالية المرحلية أو المؤقتة. فالتقرير المالي المرحلي هو عبارة عن تقرير مالي لفترة مرحلية يتضمن مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة مرحلية والفترة المرحلية هي فترة أقل من سنة مالية كاملة تقدم حولها التقارير المالية وقد تم التطرق لذلك بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 34 المتعلق بالتقارير المالية المرحلية، حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية وتتبع أهمية التقارير المالية المرحلية في أنها تقوم بتقديم تحديث لأخر مجموعة من البيانات المالية السنوية، حيث تركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا تكرر المعلومات التي جرى الإفصاح عنها سابقا، كما تقوم بتحسين قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزها المالي وسيولتها.

3- إفصاحات إضافية:

توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يتم تضمينها في التقارير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي:

أ. الإفصاح عن السياسات المحاسبية: يجب أن تفصح الوحدات الاقتصادية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها وبيان كيفية تطبيقها

باعتبارها أنها الأكثر ملائمة وفقا لظروفها وقد صدر في هذا الشأن الرأي المحاسبي رقم (22) عن مجلس المبادئ المحاسبية، والتفسير رقم (20) عن مجلس معايير المحاسبية المالية، ووفقا لهذا المعيار يجب الإفصاح عن هذه السياسات في شكل ملخص واحد ومستقل بدلا من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة.

ب. **الإفصاح عن التغيرات المحاسبية:** يفترض أن تتبع المؤسسة الاقتصادية نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ المحاسبية الملائمة لها ونتيجة تعدد بدائل هذه المبادئ، فقد تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تغيير المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما يؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما قد يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات، وقد صدر في هذا الشأن العديد من الدراسات أهمها الرأي المحاسبي رقم (22) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية APB والدراسات المحاسبية أرقام 111،95،73،63 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبية المالية FASB وقد حرصت هذه الدراسات على إلزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية، وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال.

ج. **الإفصاح عن أثر تضخم تغيرات في الأسعار:** يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد، وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات، و لأهمية التمسك بالقياس المحاسبي تاريخي تغليبا لمعيار القابلية للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق من القوائم المالية الأساسية.

د. **الإفصاح عن الالتزامات العرضية:** أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أنها غير مؤكدة، وتتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام ومن وأهم الالتزامات العرضية ما يلي:

- الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المؤسسة.
- قيام المؤسسة بضمان قروض البنوك بمؤسسات أخرى.
- التعهدات التعاقدية.
- التعهد بضمان السلع المباعة.
- الالتزامات المتعلقة بخطابات الضمان المفتوحة.

- الالتزام المتعلق بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصومة،
- الخسائر المتنوعة من التأمين الذاتي.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.

إذن وحسب تصورينا فإن الإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد يوفر المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها و بالرغم من أن هناك كيف إفصاحات اختيارية فإن هذا لا يعني عدم جدواها ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغيرات في كل مجتمع.

خلاصة الفصل الثاني:

يعرف الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بأنه إجراء محاسبي يتم من خلاله اتصال المؤسسة الاقتصادية بالعالم الخارجي عن طريق نشر القوائم المالية الخاصة بالمشروع سواءا كانت معلومات كمية أو أخرى، بما يساعد مستخدمي هذه المعلومات على اتخاذ القرارات الرشيدة وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم. حيث أن الإفصاح يضفي جوا من الثقة والأمان في وسط المجتمع المالي.

وبالرغم من اختلاف المحاسبيين حول معنى محدد للإفصاح إلا أن هناك اتفاقا حول ضرورة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بوصفه أداة المحاسبة في توصيل المعلومات لمستخدميها.

إن القوائم المالية تمثل رسالة إعلامية تركز على الإفصاح من خلال ما تحتويه من معلومات. التي توضح الوزن الاقتصادي للمؤسسة بما يسمح بتحديد قيم الاستثمار ودعم كفاءة السوق، و أيضا يعمل على توزيع المخاطر بين المستثمرين بما يحقق العدالة بينهم.

الفصـل الثالث

تمهيد:

مع تطور الاقتصاد العالمي و زياد حجم المؤسسات و عبورها خارج الحدود، زادت مع ذلك حدم المعلومات الامر الذي تطلب علميا على توحيد الرؤى حول الاستفادة من هذه المعلومات المحاسبية مما نتج عنه مصطلح جودة المعلومات المحاسبية . و تم الاتفاق عالميا حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية وخلال اطاره المفاهيمي من تحديد الخصائص النوعية لجدوة المعلومات المحاسبية. و هي نفسها المعلومات التي نص عليها الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: ماهية المعلومة المحاسبية

من وجهة النظر المحاسبية فان المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات. وتتبعا لتطور الفكر المحاسبي يتضح لنا جليا مفهوم المعلومات المحاسبية وجودتها التي تكمن في الخصائص النوعية لها، هاته الأخيرة التي تتأثر بمجموعة من العوامل والظروف التي سنتطرق لاحقا.

المطلب الأول: تعريف و أنواع المعلومات المحاسبية

الفرع1: تعريف المعلومات المحاسبية

هناك العديد من التعريفات للمعلومات المحاسبية منها الأكثر أهمية و شمولا: (جربوع و حلس، 2002، صفحة 45)

<< هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات >>.

أيضا:<< المعلومات المحاسبية تعتبر نوع من المعرفة المناسبة والناتج عن عمليات تشغيلية لخدمة أغراض بعينها ممثلة في نتائج مرضية نهائية أو مخرجات تدعم قرارات ونشاطات يتم استخدامها من قبل المعنيين بها>>.

الفرع 2: أنواع المعلومات المحاسبية

من أهم أنواع المعلومات المحاسبية م يلي: (روتال، 2010/2009، صفحة 45)

- **المعلومات المحاسبية عن الفترة السابقة:**

هي عبارة عن المعلومات المحاسبية الفعلية التي تتضمنها القوائم المالية والممثلة في كافة أرصدة الحسابات التي تظهرها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والتي تعكس النتائج الفعلية عن الفترة أو الفترات المالية السابقة للحكم على مستوى الأداء الفعلي ومدى انسجام مستوى الانجاز مع الأهداف الآتية والأهداف الإستراتيجية للوحدة المحاسبية، ونستطيع الحصول على تلك المعلومات من سجلات المحاسبة المالية.

- **المعلومات المحاسبية عن الفترة الحالية:**

مما لاشك فيه أن البيانات الفعلية عن النتائج السابقة، تكون عاجزة عن معالجة أي خلل يحدث للوقوف عليه حال حدوثه مما يستلزم ضرورة تامين معلومات محاسبية تعكس مستوى الأداء المالي ليتم مقارنة بما كان سائد في الفترة السابقة، والتعرف على أفاق التطور ومعالجة الخلل والقصور. (عبد العال، 1995، صفحة 43)

- **المعلومات المحاسبية عن الفترة اللاحقة:**

بالرغم من كون المعلومات المحاسبية التي تعكس مستوى الأداء الحالي تعتبر أفضل واهم أغراض الرقابة من تلك التي تعكس مستوى الأداء السابق، لكنها عاجزة عن أداء دورها التخطيطي للفترات المستقبلية اللاحقة مما يؤمن إمكانية الإفصاح ليس مجرد التعرف على الأخطاء وأوجه القصور والخلل حال حدوثها ومحاولة معالجتها بل تساهم وبشكل فعال من إمكانية التصدي لتلك المشاكل قبل حدوثها ومحاولة تجنبها وهذا بطبيعة الحال يساعد متخذي القرارات في دراسة حالات عدم التأكد التي تتطلب إصدار قرارات عن معالجة المستقبل بناءا على المعلومات المحاسبية التي تم الحصول عليها من تطبيق أنظمة الموازنات التخطيطية من جهة وأنظمة محاسبية التكاليف من جهة أخرى.

الفرع 3: الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية

عملية تحليل واستخدام المعلومات المحاسبية تختلف حسب الجهة المستخدمة لها داخلية كانت او خارجية وهي: (شناي، 2008/2007، الصفحات 36-37)

1. **المعلومات المحاسبية الموجهة إلى الاستخدام الخارجي:** تخضع هذه المعلومات الى قواعد تنظيمية ذات طبيعة محاسبية و جبائية توجه إلى:

- **المساهمون:** يهتم هؤلاء بتقييم النتائج المحصلة وبالتطلعات الاقتصادية المتعلقة بالتطور والفعالية وعلى وجه الخصوص المستثمرين، الذين يهتمون بالعائد المحقق من راس المال المستثمر في المؤسسة.
- **الإدارة الجبائية:** تعتبر المعلومات المحاسبية كوسيلة لتحديد الوعاء الضريبي للنتيجة التي حققتها المؤسسة وحساب الضريبة المرتبطة بها.
- **البنوك والمقرضون:** تعتبر المعلومات المحاسبية مهمة لمعرفة الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة وقدرتها على تسديد ديونها الحالية والاستفادة من قروض جديدة.

- **الشركاء التجاريين:** تشكل المعلومات المحاسبية وسيلة إثبات على العمليات التي قامت بها المؤسسة إلى جانب وضعيتها، ودرجة انتمائها وقدرتها على تسديد ديونها.

2. **المعلومات الموجهة إلى الاستخدام الداخلي:** تساعد المعلومات المحاسبية المسيرين على:

✓ **قياس الفعالية:** يتم استغلال المعلومات الداخلية كأداة للتحليل والقيادة حسب أهداف التسيير من خلال:

- مراقبة عملية وحدات الإنتاج ومراكز الربح بهدف قياس مساهمات عمليات الإنتاج المختلفة.
- تقييم كفاءة إدارة المسؤولية عن العمليات.
- الاعتماد على الموازنات بهدف وضع التقديرات، تحليل الانحرافات والقيام بالأعمال التصحيحية.

✓ **أداة مساعدة على اتخاذ القرار:** تستخدم المعلومات المحاسبية في إطار نظام المعلومات لإدارة الأعمال او لإعداد لوحات القيادة وتتميز هذه المعلومات بخصائص مختلفة حسب درجة القرار (تشغيلي، استراتيجي) التي يتخذ بشأنها.

الفرع 4: أهداف المعلومات المحاسبية

تسعى بصفة عامة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: (قاضي و حمدان، 2006، صفحة 111)

- توفير معلومات عن أوجه نشاط الوحدة ونتائج أعمالها والمركز المالي خلال زمنية معينة وتفيد هذه المعلومات كل من أصحاب رأس المال والإدارة والأطراف الخارجية مثل المستثمرين، المقرضين، جهات الرقابة المختلفة.
- توفير المعلومات اللازمة للإدارة للقيام بوظائف التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.
- حماية أموال المؤسسة والرقابة عليها، عن طريق إتباع الإجراءات والتعليمات التي تحكم تسجيل بيانات الوحدة ومعالجتها محاسبيا. كما يمكن أصحاب الشركة من متابعة ومراقبة نشاط الإدارة وتقييم كفاءتها والاطمئنان على يسر كفاءة أوجه النشاط بالشركة.

الفرع 5: أشكال المعلومات المحاسبية

يمكن تصنيف المعلومة المحاسبية المستخلصة من نظام المعلومة المحاسبي إلى:

1. **الوثائق:** تمثل النواة الأساسية لأي مؤسسة اقتصادية فهي:

- توفر الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.

- تمثل احد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.
- تعتبر سجلا تاريخيا للوحدة الاقتصادية نظرا لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة او الفترات الزمنية المالية سابقا.

2. **الدفاتر:** و هي كل الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في المؤسسة الاقتصادية، فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية.
3. **دليل الحسابات:** هو أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تأثر بها العمليات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، وكذلك فهو أداة مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيف و التبويب و الترقيم التي يمكن أن تعطى للحسابات المختلفة إضافة لما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية المستخدمة. (قاسم، 1998، صفحة 15)
4. **القوائم المالية:** تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأداؤها المالي وتدفقاتها النقدية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية. (زلاسي، 2010، صفحة 35)
5. **التقارير المحاسبية:** تعد التقارير المحاسبية الشكل الأكثر استخداما لتقييم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين وهذه التقارير هي أداة اتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستفيدين المختلفين داخل المنظمة وخارجها، لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات بجودة التقارير و ملاءمتها للمستخدم. (قاسم، 1998، صفحة 20)

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

يمكن تصنيف الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية الى ما يلي:

1.الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب تصنيف الهيئات المحاسبية:

لقد اهتمت العديد من الهيئات المحاسبية بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية كما بينت أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومة، ويمكن توضيح ذلك من الجدول رقم (2-1):

الهيئة و الدراسة	الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية
الجمعية الأمريكية للمحاسبة (1996)	الملائمة،إمكانية التحقق،البعد عن التحيز،السرية،التماثل،الثبات.
دراسة الباحثين (1973/Stabus et Kenly)	الملائمة،إمكانية الاعتماد،أمكانية المقارنة،الحيادية،الوقتية،القابلية للفهم،الإفصاح الأمثل.
لجنة تروبلود (Truebood 1973)	الملائمة،إمكانية الاعتماد،الأهمية النسبية،القابلية للفهم،البعد عن التحيز،الاتساق، إمكانية المقارنة،تغليب الجوهر عن الشكل.
تقارير المؤسسات البريطانية (1975)	الملائمة،الموضوعية.إمكانية الاعتماد،الوقتية،إمكانية المقارنة،الاكتمال،القابلية للفهم.
المعيار رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الملية (1980/FASB)	الملائمة،إمكانية الاعتماد،الأهمية النسبية،أمانة العرض،القابلية للقابلية للفهم،الحيادية،الثبات،القابلية للمقارنة،إمكانية التحقق،التكلفة و المنفعة،الوقتية،القيمة التنبؤية،التغذية العلمية.
دراسة الباحث (stamp/1980)	الملائمة،الموضوعية،القابلية للمقارنة،الوقتية،الوضوح،الإفصاح التام،إمكانية التحقق،الدقة،التماثل،البعد عن التحيز،التوحيد،الجوهر قبل الشكل،الأهمية النسبية،التكلفة و المنفعة،المرونة،الاتساق،التحفظ،المعقولية
لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)	الملائمة،اماكنية الاعتماد،إمكانية المقارنة،القابلية للفهم،الوقتية،التكلفة و المنفعة.

المصدر: (مداحب، 2009، صفحة 76)

نستخلص من الجدول أعلاه أن الدراسات المحاسبية ركزت على أعم الخصائص النوعية التي يمكن اعتمادها كمعيار لتمييز المعلومات الهامة و المفيدة عن غيرها من المعلومات و من ثم تحديد مدى جودة المعلومة المحاسبية المعروضة.

كما نلاحظ أن معظم الدراسات أكدت على خاصية الملائمة، الموضوعية،التوقيت الملائم، قابلية المقارنة و القابلية للفهم كأهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

في سنة 2010 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإعادة تصنيف الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية إلى:

✓ **خصائص رئيسية:** تشمل العناصر الآتية: (FILIPOVIC, 2012, p. 88)

- –**الملائمة:** المعلومة الملائمة يكون لها دور تنبؤي، قيمة إستراتيجية وضرورية لاتخاذ القرارات الرشيدة

- –**العرض العادل:** يتضمن العرض العادل أن تكون المعلومة محايدة خالية من الأخطاء و مكتملة.

✓ **خصائص فرعية:**تشمل العناصر الآتية:(FILIPOVIC, 2012, p. 89)

- **القابلية للمقارنة:** قابلية المعلومة للمقارنة مع معلومات المؤسسة نفسها و مؤسسات أخرى.
- **القابلية للفهم:** معلومات بسيطة،واضحة وخالية من التعقيد.
- **الوقتية:** توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات.
- **القابلية للتحقق:**هي خاصية جديدة في الإطار ألمفاهيمي لسنة 2010،بمعنى أنع يجب ضمان المصداقية و الموضوعية في المعلومات المحاسبية المعروضة.

2. الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية:

يعد المحاسب القوائم المالية و يضمنها معلومات محاسبية تتصف بخصائص أو سمات نوعية معينة كي تكون مفيدة لمستخدمها و إذا خلت المعلومة المحاسبية من هذه الخصائص تكون عديمة الفائدة.

معايير التقارير المالية الدولية توجه إدارة المؤسسة الاقتصادية بالتقيد بعملية القياس و الاعتراف التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية و المتعلقة بالعمليات التجارية التي تقوم بها قبل إعداد القوائم المالية و التي يجب أن تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حتى يكون المنتوج قوائم ذات جودة عالية يستطيع متخذ القرار الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.علما أن هذه القوائم المحاسبية يجب أن تكون مدققة من طرف مدقق خارجي مستقل يصادق على أن إدارة المؤسسة قامت بتطبيق جميع معايير المحاسبة المنصوص عليها في الأنظمة المحاسبية.

ويعد البيان رقم 2 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بعنوان الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية من أهم الدراسات التي حددت الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية، حيث اعتمدت في تحديد هذه الخصائص على دراسة الجمعية الأمريكية (AAA) بعنوان بيان جدول النظرية الأساسية للمحاسبة و البيان رقم 4 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بعنوان المفاهيم الأساسية و المبادئ المحاسبية التي تحكم اعداد القوائم المالية لمؤسسات الأعمال بالإضافة إلى اعتمادها على دراسة لجنة تروبلود بعنوان أهداف القوائم المالية الصادرة عن العهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين و يمكن توضيح أهم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية فيما يلي:

(أ) الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المحاسبية: يجب أن يتوافر في المعلومات المحاسبية مجموعة من الخصائص منها الملائمة و الموثوقية حتى يمكن استخدام المعلومة بطريقة فعالة فإذا فقدت

المعلومة المحاسبية أي من الخاصيتين الرئيسيتين السابقتين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين. (الشيرازي، 1990، صفحة 196)

أولا: الملائمة: أي أن تكون المعلومات قادرة على التأثير في القرارات التي يتخذها المستفيدون منها بحيث تساعدهم على تقييم الأحداث التي حصلت في الماضي أو تساعدهم على تكوين تنبؤات عن المستقبل. (الحسبان، 2009، صفحة 285). وعلية فالملائمة يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المراد اتخاذه أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات. (حنان، الحارس، و أبو جاموس، 2004، صفحة 52). كما تعرف الملائمة بأنها القدرة على خدمة قرار معين اما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذي القرار بخصوص الموقف الذي ينخذ القرار بشأنه. (عصفت، 1998، صفحة 11)

ومن جهة أخرى يرى' أندروز' أن أي معلومة يمكن تقيمها من زاوية المنفعة مستمدة منها والتي تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها وقد حددها 'أندروز' أربع منافع للمعلومات هي: (مداحي، 2009، الصفحات 63,62)

- **منفعة شكلية:** بقدر ما يكون هناك تطابق بين شكل المعلومات وبين متطلبات متخذ القرار بقدر ما تكون قيمة هذه المعلومات كبيرة.
- **منفعة زمنية:** تكون المعلومات ذات قيمة كبيرة إذا توافرت لدى متخذ القرار في وقت حاجتي إليها.
- **منفعة مكانية:** كلما أمكن الوصول إلى المعلومات بسهولة كلما كان للمعلومات قيمة كبيرة.
- **منفعة التملك:** تتأثر قيمة المعلومات بالرقابة التي يمارسها معد المعلومات على عملية توزيع ونشر هذه المعلومات.

إضافة إلى ما سلف ذكره وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تتوفر فيها خصائص الفرعية التالية:

- ✓ **القيمة التنبؤية:** أي المعلومات المحاسبية يمكن أن تؤثر بالقرار بواسطة تحسين قدرة متخذ القرار في التنبؤ و تساعد مستخدمي المعلومات على توقعات عن الماضي والحاضر والمستقبل أي أن القيمة التنبؤية للمعلومات تساعد على القدرة لعمل تنبؤات حول أثار الماضي والحاضر والمستقبل المستقبل. (دهمش، 2000، صفحة 23)
- ✓ **القيمة الارتدادية (التغذية العكسية):** أي تمكن من التأثير بالقرار بواسطة التطابق او تصحيح التوقعات الأولية لمتخذ القرار وتمتلك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية او المستقبلية. (الشيرازي، 1990، صفحة 201)

- ✓ **التوقيت المناسب :** يعني التوقيت الملائم لتوفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات عند الحاجة إليها، ويحتاج متخذو القرارات وخاصة المستثمرين المعلومات المحاسبية بصورة فورية قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات. (الهيهي، 2010، صفحة 22)

وعليه فإن المعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك التي يتم الحصول عليها في الوقت المناسب ولو على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة، ويمكن النظر إلى الوقت المناسب من رؤيتين هما: (مداحي، 2009، صفحة 68)

- **دورية الكشوف المالية التي تعد فيها:** فقد تكون المدة طويلة نسبيا أو قصيرة نسبيا، فإذا كانت المدة طويلة نسبيا فإنها تتيح المعلومات في مواعيد دورية متباعدة ، أما إذا كانت قصيرة نسبيا فإنها تتيح إمكانية الحصول على المعلومات في مواعيد دورية متقاربة.
- **المدة بين إعداد الكشوفات المالية إلى غاية أتاحتها للتداول:** كلما كانت المدة طويلة كلما قلت المنفعة من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية.

ينبغي أن أشير في الأخير إلى أن الملائمة المعلومات تتأثر بطبيعتها وأهميتها النسبية، حيث أنه في بعض الأحيان تكون طبيعة المعلومة كافية لتحديد مدى ملائمتها مثل الإفصاح عن قطاع جديد تنشط فيها المؤسسة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للمؤسسة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير، وتعتبر المعلومات ذات اهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون انطلاقا من القوائم المالية. (نور و شحاته، 2008، صفحة 53)

ثانيا: الموثوقية (المصداقية):

هناك عدة مصطلحات تستعمل للتعبير عن هذه الخاصية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، فهناك من يقصد بالموثوقية خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقه و تمثل المعلومات بصدق تقدم طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز.. (القاضي و حمدان، 2008، صفحة 274)

تعريف أخر للموثوقية : كونها يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الاقتصادية والأحداث التي تعبر عنها، وتتوافر خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات عندما تكون خالية من الخطأ والتحيز ومعروضة بأمانة، ويجب توفر هذه الصفات: أمانة التعبير، الحيادية، قابلة للتحقيق والكمال. (محمد، 2000، صفحة 138)

إذا حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات يجب أن تقدم صورة صادق وأمينة عن الظواهر الاقتصادية التي هي بصدد التعبير عنها. وحتى تكون المعلومات تتميز بخاصية الصدق في التعبير إذا تم تجنب نوعين من التحيز هما:

- ❖ **تحيز في عملية القياس:** والذي يحدث باستخدام أسلوب من أساليب القياس كالتكلفة التاريخية أو إتباع سياسة الحيطة والحذر وما ينجم عنه من تحيز فعلى بالرغم من تمتع أرقام التكلفة التاريخية بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز إلا أنها تكون أقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو الكشوف المالية.
- ❖ **تحيز من قبل القيام بعملية القياس:** قد يكون هذا التحيز اما مقصودا نظرا لنقص درجة الأمانة، أو غير مقصود سببه نقص المعرفة والخبرة.

و عليه وحتى تكون المعلومات المحاسبية تتميز بالأمانة والصدق في التعبير ويمكن الاعتماد عليها والوثوق بها يجب أن تتوافر فيها خصائص الفرعية التالية:

- **أمانة التعبير (صدق التعبير):** يجب عرض المعلومات المحاسبية بامانة بحيث تعتبر الأرقام عن الموارد والأحداث بصدق دون تزييف أو تمويه وهذا يعني أن تعبر المعلومات بأمانة عن المعاملات والأحداث.. (حنان، الحارس، و أبو جاموس، 2004، صفحة 53)
- **قابلية التثبت والتحقق (الموضوعية):** ويقصد بها أن النتائج المتوصل إليها من قبل شخص باستعماله لأساليب قياس وإفصاح محددة نفس النتائج التي يتم التوصل إليها من قبل شخص أخر لو قام باستخدام نفس أساليب القياس الإفصاح. رغم هذا فإمكانية التثبت من المعلومات لا تكفي لتحقيق خاصية الثقة ذلك أن المعلومات قد تكون نتيجة تطبيق صحيح للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، إلا أنها قد لا تكون صادقة في التعبير عن مضمون الظواهر المراد قياسها و الإفصاح عنها. (مداحي، 2009، الصفحات 70,69)
- **الحيادية:** هي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لفئة معينه من المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على غيرها من الفئات. (حنان، الحارس، و أبو جاموس، 2004، صفحة 53)، فالحيادية تعني أن المعلومات المحاسبية تفي باحتياجاتهم دون تفضيل طرف على حساب طرف آخر، وتتطلب هذه الخاصية ما يلي: (مداحي، 2009، صفحة 70)

- أن يتم التركيز في الاختيار بين بدائل القياس والإفصاح على تلك التي تكون أكثر فاعلية في إنتاج المعلومات الملائمة ذات العلاقة الوثيقة وتحقيق أمانتها.
- يجب تجنب المغالاة في عملية التقدير فيما يخص طرق الإفصاح أو أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلى التقدير بغرض تحقيق نتائج معينة ترغب المؤسسة مقدما التوصل إليها.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أنه يمكن زيادة درجة الوثوق بزيادة درجة الموضوعية و تقليل درجة التحيز ومن ثم يجب على المحاسبين تحسين درجة الموضوعية إذا لم يزد التحيز بمعدل أسرع من التحسن في درجة الموضوعية وعليه فإن: (بشارى، 2000، صفحة 43)

درجة الوثوق= درجة الموضوعية + التحيز

ويمكن أن يتوج التحيز ليس فقط من القواعد واختيارها غير سليم وتطبيقها وإنما أيضا من الأشخاص الذين يطبقون هذه القواعد فتحي يجوز مثل الموضوعية يكون مفهوما نسبيا يناقش في وحده الدرجات وليست قيمة مطلقة لأن القيمة الحقيقية في معظم الأحيان تكون غير معروفة.

ثالثا: دراسة العلاقة بين خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية:

يمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مظللا. ومرد ذلك إلى أن الكثير من الاختيارات المحاسبية تستدعي التضحية بمقدار من الموضوعية في سبيل تحقيق الملائمة والعكس صحيح. فمثلا في حالة وجود تعويض محل نزاع قانوني فإن اعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب في حين قد يكون المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة. (نور و شحاته، 2008، صفحة 53)

كما نجد أن هذا التعارض ناتج من تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية مثل تطبيق أساس التكلفة التاريخية، ومن المعروف أن أرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة الا أنها بالمقابل أقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاجها المستخدم للتقارير المالية وبالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة وعلى العكس من ذلك نجد أن استخدام أساس التكلفة الجارية أكثر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات، إلا أنه في المقابل تكون أقل موثوقية من حيث إمكانية الاعتماد عليها. (الشيرازي، 1990، صفحة 199)

مما سلف ذكره يتضح أن العلاقة التي ترتبط خاصية الملائمة بخاصية الموثوقية هي علاقة في أغلبها يمكن أن تكون عكسية، وهذا نظرا لتعرض الذي يجري كل خاصية تجاهل أخري من أجل زيادة درجة ملائمة المعلومات المحاسبية أحيانا تقل درجة الموثوقية (الموضوعية)، والعكس أيضا فبزيادة الدرجة الثانية قد تنخفض درجة الأولى، ووفق هذه العلاقة فإن التمثيل البياني لها يأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم(3-1): العلاقة بين خاصية الملائمة والموثوقية

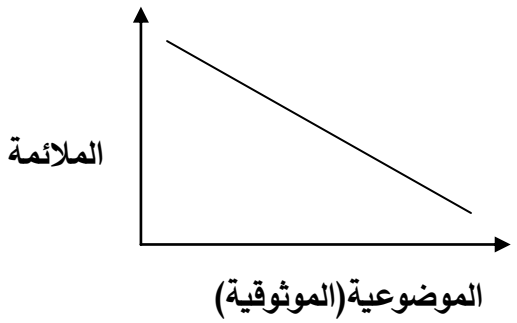

المصدر: (عقاري، 2005، صفحة 108)

والقاعدة العامة التي يجب التقيد بها أن تتضمن المعلومات المحاسبية على حد أدنى من الخصائص المكونة لجودة المعلومات المحاسبية، وفي حالة وجود تعارض بين البعض منها يتم اللجوء إلى الإحلال الجزئي أو المبدلة الجزئية. (مداحي، 2009، صفحة 73)

(ب) الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية:

حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية بالنسبة لمستخدميها وتفي باحتياجاتهم توجد خصائص نوعية أخرى ثانوية تضاف إلى الخصائص النوعية الأساسية التي سبق ذكرها، و هي ان تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة الزمانية و المكانية، كما يجب أن يكون هناك اتساق وانتظام في تطبيق نفس الأساليب والقواعد المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية من فترة إلى فترة أخرى ومن أهمها نذكر ما يلي:

- **القابلية للمقارنة:**

بمعنى أن المستثمرون و المقرضين عند اتخاذ قراراتهم يقومون بالمقارنة للبيانات المؤسسة زمانيا و مكانيا، أو مقارنة المعلومات الخاصة بمجموعة من المؤسسات المختلفة. (نور و شحاته، 2008، الصفحات 55,54)

أيضا عملية استخدام الأساليب المحاسبية المختلفة يجعل من للقوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية غير قابلة للمقارنة، فالمعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة تكون مفيدة إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالمؤسسات الأخرى، فاختلاف الأساليب يعطي نتائج متباينة عن نفس الحقائق الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى نتائج مظللة وسوء الفهم حول تخصيص الموارد الاقتصادية، فضلا عن ذلك فإن استخدام قواعد وأساليب محاسبية موحدة يهيئ الفرصة للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف في الظروف المحيطة بكل مؤسسة.. (نور، إدارة النظام المحاسبي ، 2000، صفحة 44)

إذن القابلية للمقارنة يسمح بتقييم مركز ووضع المؤسسة المعنية و المؤسسات المماثلة. و هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التدني ويساعد المستخدمين في التنبؤ وتقييم أداء المؤسسة وإدارتها. (حنان، الحارس، و أبو جاموس، 2004، صفحة 54)

ولتحقيق مقارنة حيدة تفيد مستخدمي هذه القوائم المالية لا بد من توفر شروط هي: (مداحي، 2009، الصفحات 72,71)

- ✓ **بالنسبة لي نفس المؤسسة:** لإمكان إجراء المقارنة بين فترات مختلفة لنفس المؤسسة يجب توفر الشروط التالية:
  - أن يتم تجميع البيانات في بنود ممثلة.
  - أن تتم المقارنة على أساس وحدة نقدية متجانسة.
  - استخدام نفس النماذج لعرض المعلومات.
  - أن تتم المقارنة بين فترات زمنية متماثله.
  - ثبات طرق القياس وأساليب الإفصاح وفي حالة تغييرها يتم إظهار تأثير هذه التغيرات.
  - يجب ذكر التغيرات التي تحدث في الظروف المؤثرة على المؤسسة أو في طبيعة الأحداث التي قد تؤثر على المركز المالي لها.
- ✓ **بالنسبة لي مؤسسات مختلفة ذات النشاط المماثل:** يمكن إجراء المقارنة إذا توفر ما يلي:
  - ✓ الشروط السابقة للمقارنة نفس المؤسسة.
  - ✓ استبعاد الطرق البديلة لقياس أو الإفصاح عن الأحداث المتشابهة.
  - ✓ الإفصاح عن مختلف السياسات المحاسبية المنتجة من طرف المؤسسات المختلفة.

- ➢ **قابلية المعلومات للفهم:**

هناك خصائص متعلقة بمستخدمي المعلومات المحاسبية (القوائم المالية) تتمثل أساسا في درجة فهمهم لمحتوى القوائم المالية. فالمعلومات المحاسبية لن تكون ذات فائدة في عملية اتخاذ القرار إذا لم يتم فهمها حتى وإن كانت تتمتع بالملائمة و الموثوقية اللازمتين. إذن فهناك مواصفات تعتمد على مستوى درجة فهم مستخدمي المعلومات المحاسبية الذين يفترض أن يكون لديهم مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية و المحاسبية. (نور و شحاته، مبادئ المحاسبة المالية، 2008، صفحة 52)

كما تتوقف على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من جهة، وعلى القدرات التي يمتلكها من يستخدمها وثقافته من جهة أخرى.

يمكن ترجمة مضمون خاصية القابلية للفهم إلى مؤشرين رئيسيين، **المؤشر الأول** يتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها التي يجب أن تقدم في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل ومن حيث المضمون، فمن حيث الشكل يفضل أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة أو في شكل جداول أو إحصائيات او رسومات بيانية أما من حيث المضمون يتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة بحيث لا تكون مختصرة اكثر من اللازم مما قد يؤدي إلى سرعة ملل المستخدم وبالتالي عدم قدرته على التركيز للحصول على المعلومات المطلوبة. أما **المؤشر الثاني** فيخص مستخدمي القوائم المالية الذين يتوجب أن يتوفر لديهم مستوى مقبول من الفهم والإدراك والوعي لاستيعاب وفهم ما تحتويه هذه القوائم من معلومات وبالتالي الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

- **الثبات (التماثل أو الاتساق):**

ويقصد بالثبات استخدام نفس المبادئ والفروض والطرق والإجراءات المحاسبية من قبل المؤسسة من سنة لأخرى وعدم تغيرها إلا عند الضرورة. (الحجاوي و نعوم، 2009، صفحة 65)

ونشير هنا إلى أن الثبات لا يعني منع تغيير الطرق المحاسبية فالظروف المتغيرات البيئية قد تفرض على المؤسسة تغيير بعض الأساليب والقواعد المحاسبية التي تتبعها. في حالة وجود مثل هكذا تغيرات يجب على المؤسسة الإفصاح عنها وبيان أثرها على الدخل في نفس الفترة المحاسبية التي تمت فيها هذه التغييرات.

يلاحظ أن كلا من خاصيتي القابلية للمقارنة و الثبات من الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، و لكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة و الموثوقية فتوافر خاصيتي قابلية المقارنة و الثبات في المعلومات المحاسبية لا يجعلها لوحدها مفيدة،.ما لم تتوافر أصلا خاصيتا الملائمة و الموثوقية. (حنان، الحارس، و أبو جاموس، 2004، صفحة 54)

- **الشمول:**

بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها بشأن اتخاذ القرار، كما يجب أن تكون هذه المعلومات قي شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدميها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية. ولا شك أن المعلومات غير الكاملة من حيث المضمون ومن حيث التشغيل ستؤثر سلبيا على مدى استفادت من تأخر القرار من هذه المعلومات. (حسين، 2004، صفحة 27)

3-الخصائص المتعلقة بالمعلومة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي:

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تنقسم إلى خصائص متعلقة بمتخذي القرار و خصائص أخرى متعلقة في المعلومات ذاتها نستعرضها في ما يلي:

- **الخصائص المتعلقة بمتخذي القرار:** تهتم التقارير المالية بدرجات متفاوتة بعملية القرار فالحاجة إلى المعلومات التي تعتمد عليها القرارات تكمن خلف أهداف التقارير المالية لذلك تركز التقرير المالية على استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات.

أن فائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي يواجهها، طبيعة نموذج القرار المستخدم، طبيعة و مصادر المعلومات التي يحتاجها،نوعية المعلومات السابقة

التي تتوافر له، مقدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات، مستوى الفهم و الإدراك التوفر لدى متخذ القرار و هكذا. (الشيرازي، 1990، صفحة 195)

حتى يكون الحكم عادلا على المعلومات المحاسبية هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يستخدم تلك المعلومات نذكر أهمها:

- القدرة على فهم محتوى المعلومات.
- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات الملائمة و التي أعدت من أجلها تلك المعلومات'
- الخبرة النوعية و الزمنية المتعلقة يالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية، خلال فترة زمنية سابقة.

- **الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية:** نص المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواجب توفرها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في نص المادة 08 كما يلي:

" يجب توفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية الملائمة و الدقة و قابلية المقارنة و الوضوح." (الجزائرية، 2008)

تنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى خصائص أساسية و أخرى ثانوية:

I. الخصائص الأساسية:

- ✓ **القابلية للفهم:** يختلف متخذو القرار بدرجة كبيرة في أنواع القرارات التي يتخذونها و في أساليب اتخاذ القرارات فالمعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر أخرى و قدرتهم على تشغيل المعلومات.

حتى تكون المعلومات مفيدة لمستخدميها يحب احتوائها على حلقة ربط بين المستخدمين و القرارات يتخذونها و تتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم وهي إحدى خصائص المعلومات التي تسمح للمستخدمين ذوي القدر المعقول من المعرفة المحاسبية بادراك مغزى تلك المعلومات لذلك فمهما كان التقرير على درجة عالية من الجودة إلا أنه في غياب عنصر القابلية للفهم يكون عديم النفع للمستخدمين الذين لا يفهمونه. (حجاج، 2009، صفحة 68)

- ✓ **الملائمة:** تعني الملائمة وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرار و تغيير اتجاهه في بعض الأحيان عن طريق تمكين متخذي القرارات من التنبؤ أو بتقديم تغذية عكسية عن التوقعات الأولية كون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها. (السيد لطفي، 2008، صفحة 51)

خاصية الملائمة تشتمل على 03 عناصر فرعية و هي:

أ. **التوقيت الماسب:** يقصد بخاصية التوقيت المناسب توفير المعلومات في حينها فمن البديهي انه اذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة اليها فلن يكون لها تأثير على الحدث أو القرار لذلك وجب توفيرها في الوقت المطلوب الوصول الى قرار ملائم، أي توافر المعلومات لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات، ان عدم توفر المعلومات عند الحاجة اليها يفقدها عنصر الملائمة. (طارق و حماد، 2006، صفحة 50)

القدرة على التنبؤ في المستقبل: يجب أن تساعد المعلومات مستخدميها و تحسن من قدرتهم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، تقوم معلومات التقارير المرحلية و التقارير القطاعية القيام بهذا الدور كذلك.

ج. **التغذية الراجعة:** هي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة متخذي القرار و المستخدمين على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة و معرفة صحتها و بالتالي تقييم نتائج القرارات المتخذة بناءا على هذه التوقعات. (خنفر و فلاح المطارنة، 2009، صفحة 19)

- ✓ **المصداقية:** مصداقية المعلومات المحاسبية تكون بقدر خلوها من الخطأ و التحيز في العرض ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية يجب أن تتوافر بها ثلاثة خصائص أساسية هي:

- **القابلية للتحقق:** يتحقق هذا المفهوم عندما إمكانية التأكد من خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء فمثلا التأكد من التكلفة الدفترية للموجودات و التي تظهر في القوائم المالية بالرجوع إلى الفواتير أو العقد الخاص بها.

- **الحياد:** تكون المعلومات محايدة عندما لا تميل إلى عرض حالة المؤسسة في أفضل مما هي عليه أو أسوأ من الظروف الفعلية الموجودة، حتى لا تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.(Porter & Norton, 2011, p. 61)
- **الصدق في العرض:** يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية و الموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى. بمعنى أخر هل تمثل الأرقام ما حدث بالفعل؟ بمعنى وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين المظاهر المراد التقرير عنها. (الشيرازي، 1990، صفحة 202)

II. **الخصائص الثانوية:** تتمثل في خاصيتي المقارنة و الثبات.

- ✓ **القابلية للمقارنة:** تزيد منفعة المعلومات الخاصة بالمؤسسة عند إمكانية مقارنتها مع المعلومات المماثلة في المؤسسة نفسها أو مع المؤسسات الأخرى. (طارق و حماد، 2006، صفحة 51)

حيث تمكن مقارنة المعلومات الواردة في التقارير المالية مستخدميها من تحليل البيانات المالية للمؤسسة بمرور الزمن و تحديد الاتجاهات في مركزها المالي و في الأداء. و تحديد الاختلافات بينها و المؤسسات المشابهة . لهذا فان الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة. (حلمي و جمعة، 2010، صفحة 46)

- ✓ **الثبات:** تعرف كذلك بالتماثل وهي خاصية إن توفرت مكنت المستخدم من إجراء المقارنات فالمقصود بالثبات هو تطبيق المؤسسة لنفس المعالجة المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى. و لا يعني ذلك أن المؤسسات لا يمكنها تغيير الطريقة المحاسبية و خاصة لما تكون الطريقة المعتمدة حديثا أحسن من القديمة. و إذا تمت الموافقة عليها فالمؤسسة ملزمة بالإفصاح عن طبيعة أثر هذا التغيير المحاسبي في البيانات المالية الخاصة بالفترة التي تم فيها التغيير. (donald, weygandt, jebbt, & warfield, 2012, p. 52)

و يمكن تلخيص ما سبق في الجدول رقم (3-1) التالي:

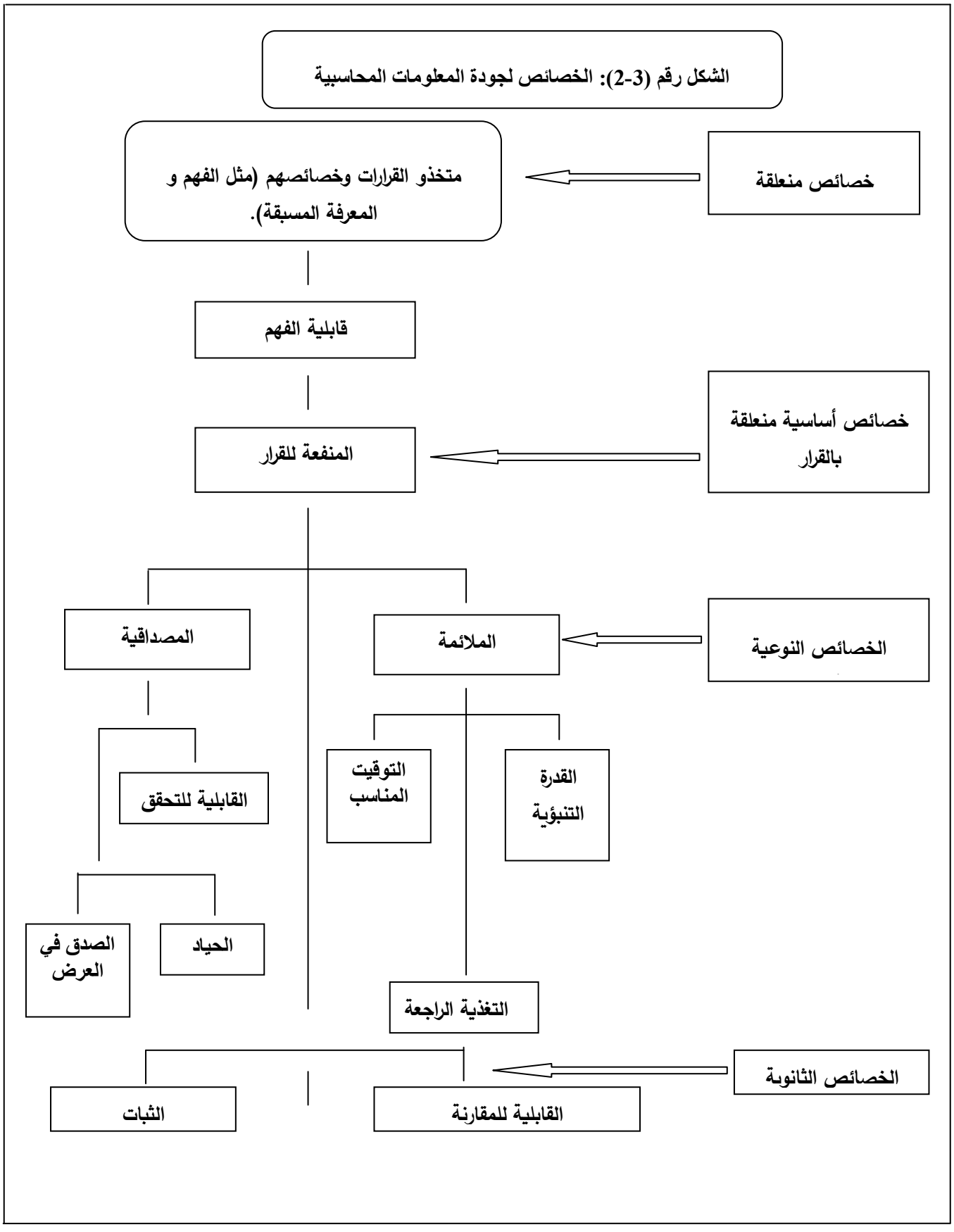

المصدر: (طارق و حماد، 2006، صفحة 52)

المطلب الثالث: حاجة مستخدمو القوائم المالية للمعلومات المحاسبية

فإذا كان المستثمرون يخاطرون بتقديم الأموال للمؤسسة، فان ذلك يستوجب إعداد قوائم مالية تلبي احتياجاتهم وتجيب أيضا على جل احتياجات المستعملين الاخرين وتجعلهم راضين على القوائم المالية التي تعتبر الوسيلة الأساسية لتبليغ المعلومة المالية إلى مختلف المستعملين، الداخليين و الخارجيين (بن بلغيث، 2004، صفحة 61)، وهم:

- المسيرين الذين تعتبر المعلومة المالية الوسيلة الوحيدة التي تسمح لهم بقياس مدى ملاءمة إستراتيجيتهم و طمأنة المساهمين.
- الهيئات الإدارية و الرقابية.
- مختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة.
- موردو الأموال [المالكون و المستثمرون الحاليون والمتوقعون، والبنوك] الذين يهمهم معرفة المخاطر والعوائد حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات.المساهمون أيضا مهتمين بالمعلومات التي تسمح لهم تحديد طاقة المؤسسة لتسديد حصص الأرباح و القروض.
- الإدارة والهيئات الأخرى المخول لها عملية التنظيم والرقابة (مصالح الضرائب، الإحصاء الوطني والمنظمات التي لها سلطة التخطيط والتنظيم والرقابة).
- أعضاء المستخدمين ومن يمثلهم الأجراء الذين يهتمون بالمعلومات الخاصة باستقرار مردودية المؤسسة التي تستخدمهم، أيضا المعلومات التي تسمح بتقدير طاقة المؤسسة لتوفر لهم الأجرة.
- الموردون الذين يهمهم معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها وتقدير خطر إفلاس الزبائن. والزبائن الذين يهمهم استمرارية المؤسسة خاصة في حالة اعتمادهم عليها في المدى الطويل.
- الأطراف الأخرى ذات المنفعة بما فيه الجمهور الذي يتأثر بالمؤسسة بطرق متعددة من حيث توفير فرص العمل أو التزود بالمعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسة وفرص ازدهارها. (السيد الناغي، 2011، صفحة 288)

الشكل التالي رقم (3-3) يلخص مستخدمو القوائم المالية:

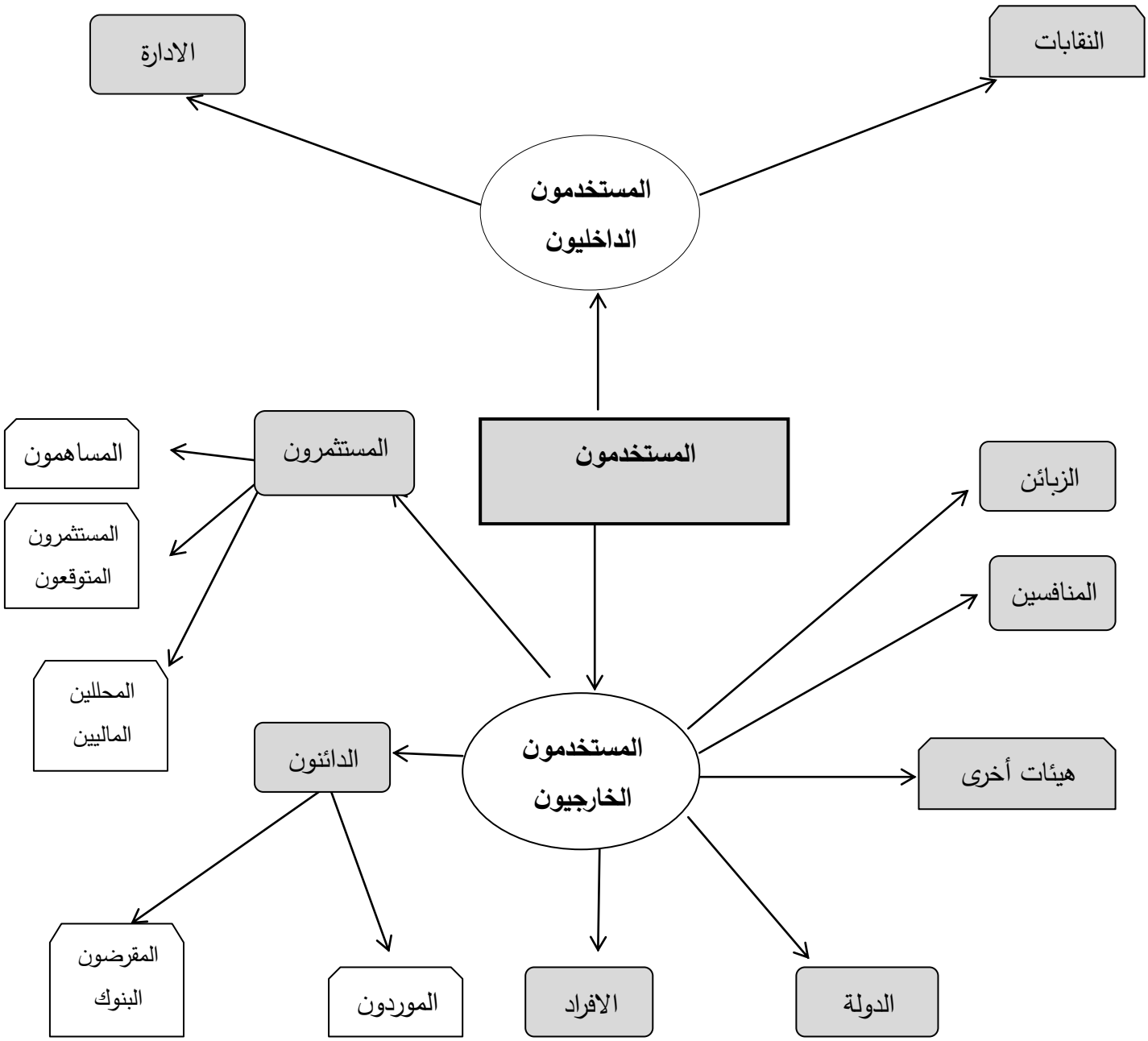

المصدر: (شناي، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات، 2015/2016)

الشكل التالي رقم (3-4) يوضح العلاقة بين النظام المحاسبي المالي ومستخدموا المعلومات المحاسبية:

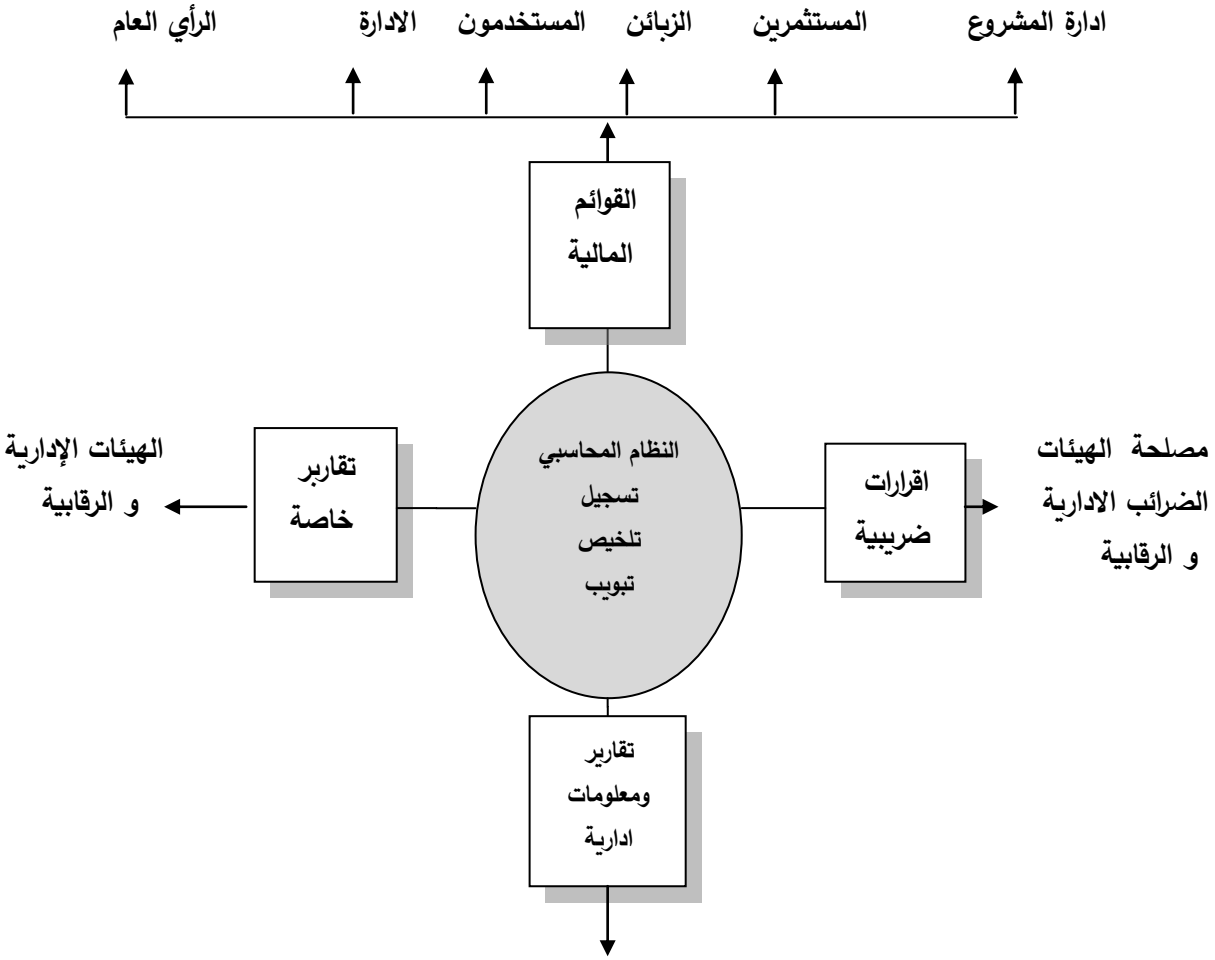

المصدر: (شناي، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات، 2015/2016)

المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية

في ضل تطبيق النظام المحاسبي المالي المتناسق مع معايير المحاسبة الدولية تكتسي القوائم المالية أهمية كبيرة، كونها تقدم صورة عن الوضع بصورة عامة لنشاط المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية. و بالتالي فهي تقدم معلومات وافية حول المركز المالي للمؤسسة من خلال الميزانية التي توضح الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها المؤسسة و كذا هيكلها المالي ودرجة سيولتها. من جانب اخر هذه القوائم تساعد على توضيح المعلومات الخاصة بالأداء من خلال قائمة حساب النتائج حسب الطبيعة، ومعرفة مدى مساهمة كل وظيفة في تحقيق النتيجة. و أخيرا عرض المعلومات الخاصة بالتغيرات في المركز المالي من خلال جدول تدفقات الخزينة التي توضح مصدر الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة خلال الفترة وفيما أنفقت. و بالتالي التحقق من الرصيد ومدى مطابقته لمبلغ الخزينة في نهاية الفترة ضمن قائمة الميزانية.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

للقوائم المالية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

1- هي عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين كما تصف الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة (شهر 3 أشهر 6 أشهر سنة) وهي مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى المؤسسة وحقيقة المركز المالي آلت إليه نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. (بوعيشة، 2015/2016، صفحة 55)

2- هي تلك الكشوفات المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان و نجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في اجل أقصاه (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية وتعرض لزوما بالعملة الوطنية كما توفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. (ج/الرسمية، 2007، صفحة 5)

3- القوائم المالية وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز للمؤسسة الى كل من يهمه أمر المؤسسة سواء كان ذلك من داخل المؤسسة أو من خارجها. (بوعيشة، 2015/2016، صفحة 56)

المطلب الثاني: أهداف وخصائص القوائم المالية

الفرع 1 : أهداف القوائم المالية: (شناي، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات، 2015/2016، صفحة 47 48). إن الأهداف الأساسية التي تصبو المؤسسة إليها من خلال إعداد القوائم المالية هو تلبية احتياجات الجهات التي تستخدم تلك الكشوف، ويتجلى ذلك من خلال ما تعرض له الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB في الفقرة 12، على أن الهدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء و التغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لمستخدميها في اتخاذ القرار.

أولا: بالنسبة للأطراف الخارجية

إن الهدف الأساسي من المحاسبة هو توفير معلومات اقتصادية ذات نوعية عن المؤسسة، تمكن الأطراف الخارجية من اتخاذ القرارات الصحيحة، ويتم ذلك من خلال:

- توفير معلومات ذات جودة عالية، تمكن من تحقيق التدفقات النقدية في الوقت المناسب.

- تقديم المعلومات الكافية للمستثمرين عن التدفقات النقدية المستقبلية بما يمكنهم من الحصول على استثماراتهم الأصلية مضافا إليها العوائد المتوقعة، أيضا مساعدتهم على إتخاذ القرارات المناسبة وتفادي المخاطر.
- توفير معلومات حول موارد المؤسسة والتزاماتها حتى يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة.
- توفير معلومات عن أداء المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح، والتنبؤ بالمستقبل من خلال دراسة مقارنة بنتائج السنوات السابقة، لقياس فاعلية إدارة المؤسسة في توقع العوائد المستقبلية وكذا تفادي المخاطر المرتبطة بالاستثمارات والقروض.

ثانيا: بالنسبة للمؤسسة

أهداف المؤسسة من نشر القوائم المالية لا يقتصر على طلب أو عرض رؤوس الأموال أو دخول السوق المالي بل يتعداه إلى جلب المستثمرين المحتملين عن طريق مدهم بمعلومات كافية تشجعهم على الاستثمار في المؤسسة ولن يتحقق هذا الهدف إلا عن طريق الإفصاح التام عن الوضع المالي و التنافسي للمؤسسة و عن مدى وفاء الإدارة بالتزاماتها و مسؤولياتها اتجاه المساهمين باعتبارهم أصحاب المؤسسة.

الفرع 2 : خصائص القوائم المالية:

كما سبق القول إن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات، وان مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية لهاته المعلومات (الأساسية والثانوية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار بنفسه، والشكل الأتي يوضح مختلف الخصائص الخاصة بالمعلومة المحاسبية:

شكل رقم (3-5)هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

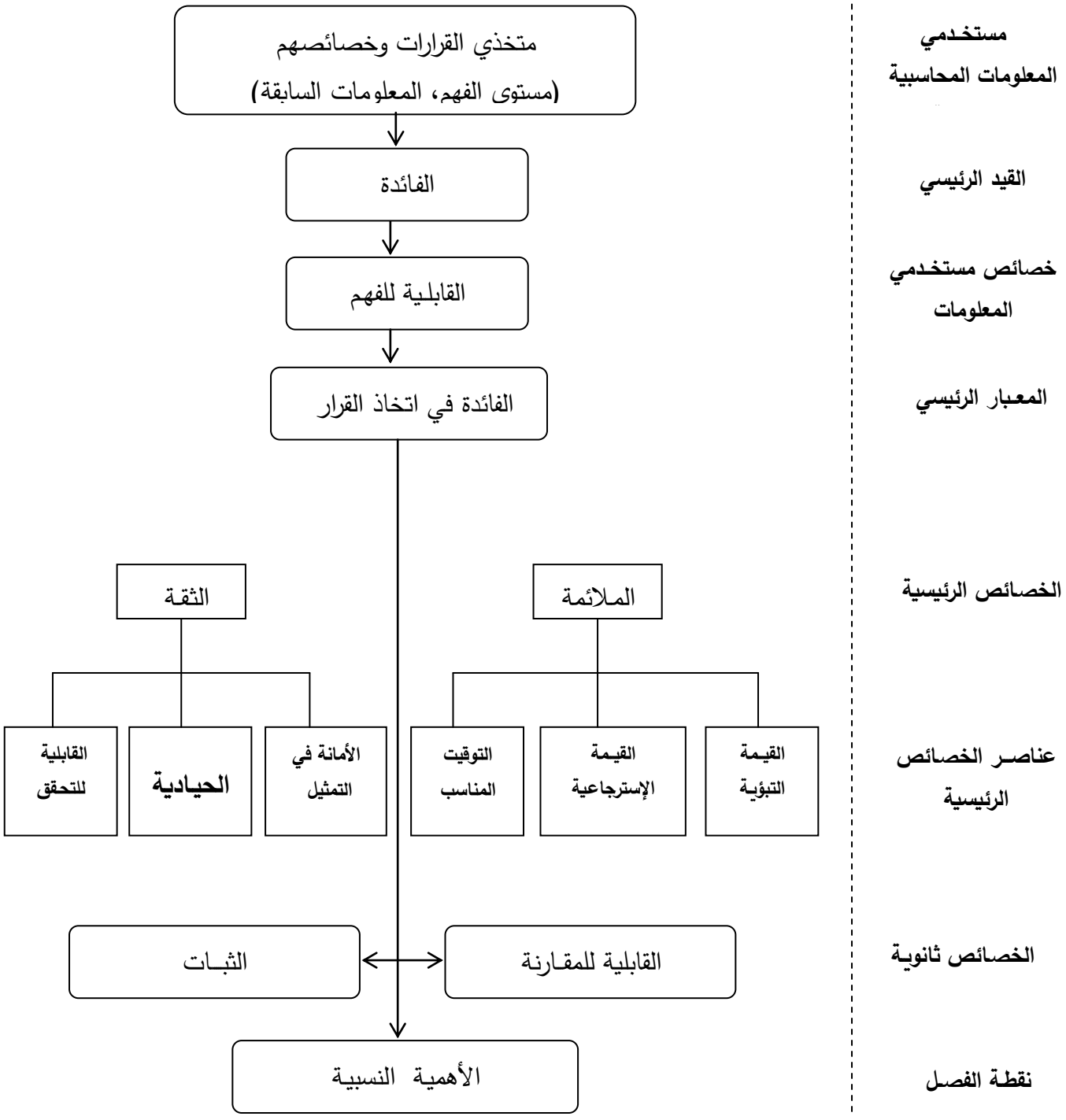

المصدر: (خوجة، 2007، صفحة 12)

أولا: الخصائص المرتبطة بمتخذي القرارات

إن مفهوم المعلومات المحاسبية والإفصاح قد تطور بتطور الفكر المحاسبي وان رصد هذا التطور في أدبيات المحاسبية يوضح لنا اعتماد مهنة المحاسبة نوعين مختلفين من متخذي القرارات أو مستخدمي المعلومات المحاسبية: (خوجة، 2007، الصفحات 79,78)

1. متخذ القرار مستثمر عادي:

ينطلق مفهوم المستثمر العادي من افق محدد للإفصاح المحاسبي يقدم عبر القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل قائمة المركز المالي فقط)، والتي يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعلها غير مضللة بالنسبة لهذا المساهم، فهذا الأخير عادة هو من جمهور المساهمين حيث لا تتوفر لديه القدرة في الحكم على كفاية المؤسسة التي يقبل على استثمار أمواله فيها، فهو لا يتمتع بثقافة محاسبية وتحليلية واقتصادية كافية، لذلك فان هذا المستثمر العادي يعتمد في اتخاذ قراراته على رأي مدقق الحسابات حول المركز المالي للمؤسسة.

ويسمى الإفصاح المحاسبي المتوجه إلى المستثمر العادي بالإفصاح التقليدي أو الإفصاح الوقائي الذي يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة في استخدام المعلومات المالية.

2. متخذ القرار مستثمر حصيف:

يعتمد الإطار المفاهيمي لهيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) مفهوم المستثمر الحصيف الذي يتمتع باستيعاب جيد وفهم ومعرفة مسبقة في استخدام وتحليل المعلومات المحاسبية، فهو مستثمر متخصص أو محلل مالي يتابع التطورات المالية الاقتصادية ويوازن بين البدائل الاستثمارية.

ثانيا: الخصائص المرتبطة بالمعلومات المحاسبية:

تمثل الجوهر وأساس الحكم على جودة المعلومات المحاسبية، وتلعب دور ليس بالهين بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية للحكم على مدى ملائمة ومصداقية المعلومات المتضمنة في القوائم والتقارير الماليين.

1. الخصائص النوعية الرئيسية:

وحتى يتم تحقيق الفوائد يتطلب تحقيق خاصيتين رئيسيتين هما:

- **الملائمة:** عرفتها هيئة معايير المحاسبة الدولية (FASB): بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فروق القرارات من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية، او تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها.

ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم أيضا توافر خصائص فرعية تمثل مكونات الملائمة: (شناي، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات، 2015/2016، الصفحات 59,58)

- **التوقيت المناسب** (الملائم): لكي تكون المعلومات ملائمة فإنها يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم، فإذا تأخذ تقرير الشركة عن نتائج عمالها لمدة سنة أشهر بعد نهاية الفترة المالية، فان المعلومات ستكون اقل أفائدة لأغراض اتخاذ القرار ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة، كما وانه ولتقديم المعلومات في التوقيت الملائم قد يكون من المفيد احيانا التضحية بشيء من الدقة المحاسبية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت الملائم، فعملية اتخاذ القرارات محددة عادة بفترة زمنية ولا يمكن تأجيلها لذلك فان توافر المعلومات في الوقت المناسب يعد امرأ مفيدا ومرغوبا فيه حتى ولو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس، وهذا ما يحدث في التقارير المرحلية المؤقتة إذ أنها تقدم المعلومات بصورة أسرع ولفترة أقصر وعنى ذلك انه يجب توفيرها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار.
- **القدرة على التنبؤ بالمستقبل:** وهنا يظهر مفهوم القيمة التنبؤية والتي تعرف على أنها خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين كل زيادة احتمال تنبؤات نتائج إحداث ماضية أو حاضرة.

وهناك بعض الطرق للاستفادة من مفهوم القيمة التنبؤية:

- **طريقة مباشرة:** تزويد الإدارة بالتنبؤات: مثلا حول التدفقات النقدية المتوقعة دون الرجوع إلى بيانات الماضي.
- **طريقة غير مباشرة:** تقيد بياناتها عن إحداث ماضية، مثلا عن تدفقات نقدية سابقة لتمكين المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات المستقبلية.
- **طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة:** تزود بيانات تكون تحركاتها وتغيراتها مؤشرا سابقا لحدوث تحركات وتغيرات في الأحداث التنبؤ بها.
- **طريقة المعلومات المعززة:** التزويد ببيانات محاسبية قد تستخدم في التنبؤ بيانات اخرى.
- **القدرة على التقييم الارتدادي (التغذية العكسية) للمعلومات:** تتميز المعلومات المحاسبية بقيمة استردادية عندما يكون لها القدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية.

- **الموثوقية:** وتعرف بأنها خاصية المعلومات في التأكد بان المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة بأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.

ولكي تتحقق الموثوقية في المعلومات المحاسبية، لابد أن تتوافر الخصائص الفرعية التالية: (بالعيد، 2011/2010، صفحة 60)

- الصدق في التعبير: ويعني ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام و الأصناف المحاسبية من ناحية الموارد والأحداث التي تسعى هذه الأرقام و الأصناف لتجسيدها، فالعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، بمعنى هل تمثل الأرقام ما حدث فعلا ؟ ومن ناحية المحاسبة لا يمكن ان يقصد بالصدق في التعبير ان تكون المعلومات المحاسبية مؤكدة أو دقيقة بصورة واضحة.
- الحياد: ويقصد به تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية، بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.
- إمكانية التحقق: فيما يتعلق بإمكانية التحقق أو التشبث من المعلومات فهي الإصلاح المستخدم حاليا في المحاسبة للتعبير عن شرط الموضوعية الذي يجب إن يتوافر في آي قياس علمي، وكما يقصد بخاصية القابلية للإثبات إن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص أخر باستخدام نفس الأساليب.

2. **الخصائص النوعية الثانوية:** بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية الواجب توارها في المعلومات المحاسبية حتى يمكن الحكم عليها بالجودة، فانه يستلزم مجموعة من الخصائص الثانوية الأخرى مجسدة في كل من خاصيتي التماثل وقابلية المقارنة من جهة و خاصية الثبات في إتباع النسق من جهة أخرى وفيما يلي: (بوتيغان، 2009/2008، الصفحات 81,80)

✓ **خاصية التماثل وقابلية المقارنة:** التماثل يعني استخدام نفس الإجراءات بين نفس المنشات المختلفة، وان هدف التماثل هو جعل القوائم المالية الصادرة عن المنشات المختلفة قابلة للمقارنة، وذلك عن طريق تخفيض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة في منشات مختلفة. وفي هذه الحالة يطلق ما يسمى بعقد المقارنة والذي يهدف إلى تحديد وتفسير أوجه الشبه والاختلاف في المعلومات المحاسبية، وعقد المقارنة في مجال المحاسبة يتم على مستويين:

المستوى الأول: المقارنة بين نتائج الفترات المحاسبية لنفس الوحدة الاقتصادية: وهذه المقارنة تتم:

- إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم، أي إمكانية مقارنة كل البنود التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية، مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد أيضا من فترة أخرى.

- إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة، بمعنى ان الوحدات النقدية المستخدمة في مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة يجب أن تتطابق أو تتماثل مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى.
- إمكانية مقارنة نماذج العرض بمعنى انه يشترط استخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترى أخرى.
- إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.
- الإفصاح عن التغيرات في الظروف التي تؤثر على المنشاة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشاة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى.

المستوى الثاني: المقارنة بين نتائج الوحدات الاقتصادية المختلفة:

- الشروط السابقة للمقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة الاقتصادية.
- إلغاء الطرق البديلة للقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

✓ **خاصية الثبات في إتباع النسق:** يقصد بخاصية الثبات إن تطبق المنشاة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى، فالثبات في إتباع النسق الواحد يتضمن:

- تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى.
- تطبيق نفس المفاهيم وطرائق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من العناصر في القوائم المالية.
- إن تطبيق هذه الخاصية في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين، وكذلك يوفر الثبات.

ونستنتج أن خاصية الثبات تتوجه أساسا لخدمة مستخدم البيانات المحاسبية، فهي تساعد على ترشيد قراراته بجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة عير الدورات المحاسبية المتتالية وبذلك ترفع خاصية الثبات مستوى منفعة هذه القوائم المالية.

المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية

أولا: الميزانية:

1. تعريف الميزانية:

يوجد العديد من التعاريف للميزانية ولكن رغم تعددها إلا أنها تصب في ذات التعريف جميعها ونذكر منها:

- **التعريف الأول:** هي عبارة عن كشف يتضمن أصول وخصوم المؤسسة وحق صاحبها في تاريخ معين. (العناتي، 2007، صفحة 244)
- **التعريف الثاني:** تعد المكون الرئيسي في الكشوف المالية هي عبارة عن بيان يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة وتعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي تم إعداد الكشوف المالية على أساسها فالميزانية العمومية تبين التأثير الإجمالي للمعاملات في نقطة زمنية معينة. (طارق و حماد، 2006، الصفحات 125,124)

2. مميزات وعيوب الميزانية:

هناك عدة مزايا للميزانية تمكن من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وفي مقابل ذلك هذه القائمة لا تخلو من العيوب، وفيما يلي سوف نتطرق لهذه المزايا والعيوب كما يلي:

- **مزايا الميزانية:**

تعتبر أحد أهم كشوف المالية التي يتم إعدادها ضمن التقرير السنوي المالي الذي تعده إدارة المؤسسة ويكون قابل للنشر متاحا لكافة الأطراف ذات المصلحة.

كذلك تتميز بما يلي: (عبد اللطيف، 2006، صفحة 239)

- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات.
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي من خلال الأرباح المحتجزة
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية المعايير المحاسبية الدولية
- الوقوف على استمرارية المؤسسة من خلال اعتمادها على أساس قياس كالتكلفة التاريخية

- **عيوب الميزانية:**

قائمة الميزانية حسب الطبيعة تقتصر على تحديد الوضعية المالية للمؤسسة من خلال معرفة النتيجة المحققة خلال الفترة. الأمر الذي يستوجب اعداد الميزانية حسب الوظيفة حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي لكي يتمكن مسيرو الوحدة من إجراء التحليل الوظيفي و دراسة الرأسمال العمال و كذا احتياجات الرأسمال العامل و تحليل النسب الهيكلية و نسب الخزينة ، بعني إجراء تشخيص للمؤسسة يمكن من اخذ فكرة وافية حول المؤسسة المعنية.

3- مكونات الميزانية :

قائمة الميزانية تتشكل من مجموعتين هامتين تبرز مصادر التمويل الداخلية و الخارجية و الالتزامات الاخرى من ناحية، و مختلف الاستخدامات لهذه الاموال من ناحية اخرى و هي:

أ- الأصول :

تعريف عام : الاصول وتعرف ايضا بالموجودات وهي الممتلكات المادية و المعنوية للمؤسسة مثل: المباني والمعدات والبضاعة والنقديات والمحل التجاري...)(الاصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء او المساهمين (رأسمال) او من الغير (قروض بمختلف انواعها) لذا فان الاصول تعرف ايضا بالاستعمالات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الاموال التي حصلت عليها .

تعريف الاصل في النظام المحاسبي المالي : ان المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق احكام النظام المحاسبي المالي (ن.م.م) عرفت الاصول كالتالي: تتكون الاصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل احداث ماضية و الموجهة لان توفره له منافع اقتصادية مستقبلية.

تصنيف الاصول:

كذلك يتم تصنيف الاصول الى:

- **أصول غير جارية:** وهي الاصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة (أي لفترة طويلة) وهذه الاصول تشمل:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات انشطة المؤسسة وهي: الأصول المعنوية (مثل الاعلام الالي، و المحل التجاري....).
- والاصول العينية (مثل المباني و المعدات....).
- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الاجل او الغير الموجهة لأن يتم تحقيقها (اي بيعها) خلال الاثني عشرة شهرا

- **اصول جارية:** وهي الاصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها او استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية. كما تشمل الاصول الجارية على الاصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال اثني عشرة شهرا كذا على العملاء والنقديات.

تتميز الاصول بثلاث خصائص رئيسية هي:

- وجود منافع اقتصادية مستقبلية، اي يكون للأصل القدرة على تزويد الوحدة بالمنفعة وخلق تدفقات
- نقدية موجبة في المستقبل.
- قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من خدمات لنفسها او تمكين الغير منها.
- ان يكون التحكم في المنافع قد نتج عن احداث او عمليات وقعت في الماضي.

ب- الخصوم :

تعريف عام للخصوم: ان الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة وهذه المصادر قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء والارباح غير الموزعة وقد تكون خارجية مثل القروض بمختلف انواعها.

تعريف الخصوم في النظام المحاسبي المالي (ن.م.م): فقد عرفتها المادة 22 كالتالي : تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن احداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

وتتميز الخصوم بثلاث خصائص وهي:

- ✓ يتطلب الالتزام ان تقوم المؤسسة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب او عند حدوث حدث معين في تاريخ معين.
- ✓ لا يمكن تفادي الالتزام.
- ✓ وقوع الحدث الملزم للوحدة في الماضي.

وتتمثل الخصوم في:

- الأموال الخاصة: تتمثل في حصة الملاك، والتي تتكون من راس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل واجراءات توزيعات الارباح وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك و صافي الدخل ونقل من خلال توزيعات الارباح.

- الديون: هي تضحيات مستقبلية متوقفة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التعهدات الحالية لوحدة معينة بنقل او تحويل أصول او توفير خدمات لاصول اخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات او احداث ماضية

ثانيا: قائمة حساب النتيجة:

تمثل قائمة حساب النتيجة احد الكشوف المالية الاساسية التي يجب اعدادها في نهاية كل فترة مالية حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها المؤسسة، توفر لمستخدمي الكشوف المالية المعلومات المالية قصد التعرف على اماكن وجود فرص الاستثمار الموجه وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج ومكوناتها و الاحداث والعمليات التي ادت الى تحقيقه في ظل الظروف السائدة.

1- **تعريف قائمة حساب النتيجة:** هناك العديد من التعاريف نذكر منها :

التعريف الاول: هي تقرير يوضح نتيجة نشاط المؤسسة من ربح او خسارة خلال فترة معينة ذلك من خلال مقابلة الارادات للمصروفات عن الفترة ، وتعد هذه القائمة بحيث تعرض نتائج العمليات بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعرف عليها .

التعريف الثاني: هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من كيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل او تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية.

من اجل التوصل الى نتيجة عمل المؤسسة يتم اعداد قائمة الدخل وذلك بالخطوات التالية :

- معرفة ارادات المبيعات.
- معرفة تكلفة المبيعات.
- تطرح كافة المصاريف من كافة الارادات ليكون الباقي هو صافي الربح او صافي الخسارة.

2- اهمية قائمة حساب النتيجة :

تتمثل اهمية قائمة الدخل في ما يلي:

- ✓ الافصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به المؤسسة خلال الفترة المالية
- ✓ تقدم قائمة الدخل دلائل مفيدة و توفر معلومات عن طبيعة الدخل و احتمالات استمراره في المستقبل.
- ✓ تعكس قائمة الدخل اثر القرارات التشغيلية للمؤسسة الارباح و الخسائر المتحققة خلال فترة زمنية محددة بوضوح و الربح و الخسارة الناتجة عن قائمة الدخل تظهر في الميزانية و هي تزيد او تنقص من حقوق المالكين.

تعد هذه القائمة عن فترة مالية معينة ولمنشأة معينة على شكل قائمة او حساب. فاذا اعدت على شكل قائمة تظهر الإرادات مطروحا من المصاريف ، اما اذا اعدت على شكل حساب فتظهر الإيرادات في جانب الدائن و المصاريف في جانب المدين.

3 – عناصر قائمة حساب النتيجة: تتمثل عناصر قائمة حساب النتيجة فيما يلي:

- **النواتج:** هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة ، في شكل مدخلات او زيادة الاصول او انخفاض الخصوم ، التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين الى الموال الخاصة.
- **الاعباء:** تعرف الاعباء بانها انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخروجات او انخفاض الاصول التي يرتب عنها نقص الاموال الخاصة ، باستثناء التوزيعات الى المساهمين في الاموال الخاصة.

ثالثا: قائمة سيولة الخزينة:

1- تعريف سيولة الخزينة: تعددت التعاريف منها

- **التعريف الأول:** تعتبر من الكشوف المالية الأساسية التي تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الإيراد النقدي والأصول الأخرى المتداولة الممكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة التشغيل الحالية وكذا مصادر استخدامات تلك المبالغ النقدية في أعمال المؤسسة خلال نفس الفترة. (الجربوع، 2004، صفحة 115)
- **التعريف الثاني:** هذه القائمة تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة المالية وهي بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة و الصادرة منها أثناء القيام بالعمليات والاستغلالية التمويلية والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة. (أبو المكارم، 2004، صفحة 527)

2- أهمية قائمة سيولة الخزينة:

تظهر أهمية قائمة سيولة الخزينة في أهمية المعلومات الإضافية المتمثلة في تغييرات الخزينة التي جنتها المؤسسة و تلك التي أن تستعملها خلال الدورة والتي تعجز كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل عن تقديمها ويرى الكثير من المستعملين إن تدفقات الخزينة التي تمثل أصل التغييرات وهي أهم معلومة تقدمها الوثائق المحاسبية لان قيمة المؤسسة تزداد أو تنقص في نظر المساهمين والمقرضين وما تحققه من فوائض لان تلك الفوائض تمكنها دون غيرها من منح قسائم أرباح المساهمين تسديد ما عليها من قروض لأصحابها و تحقيق مشاريع الاستثمار. (زين، صفحة 36)

3- أهداف قائمة سيولة الخزينة:

النظام المحاسبي المالي في مادته 01/240 ينص على أن الهدف من قائمة سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

يمكن أيضا حصر أهداف هذه القائمة فيما يلي: (بوتين، 2010، صفحة 97)

- بيان مدى قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة.
- بيان تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- معرفة المركز النقدي للمؤسسة.
- تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل و معرفة درجات عدم التأكد المحيطة بهدف التدفقات.
- التنبؤ بتدفقات الخزينة المستقبلية ودرجات عدم التأكد المحيطة بها.
- التعرف على النقدية في المؤسسة.
- مقارنة المراكز النقدية وفق سيولة الخزينة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة بين المؤسسات المختلفة.

أخيرا نستطيع القول أن الهدف الرئيسي لقائمة التدفقات النقدية هو تزويد مستخدمي الكشوف المالية بمعلومات حول المقبوضات النقدية و المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة و توفير معلومات حول الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

4- أنواع تدفقات النقدية:

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم7 (IAS7) فإن طبيعة التدفقات النقدية تتمثل في ثلاثة أنشطة مختلفة وهي: (الدهراوي، 2009، صفحة 156)

الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمؤسسة من بيع السلع و كافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمؤسسة.

الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من شراء وبيع الأصول الثابتة.

الأنشطة التمويلية: وهيا التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض ومن إصدار أسهم.

الجدول رقم(3-2): العناصر التي تحتوي ها قائمة تدفقات الخزينة من الأنشطة الرئيسية.

التدفق النقدي	أنشطة المؤسسة		
	التشغيلية	الاستثمارية	التمويلية
التدفقات النقدية الداخلة	- المتحصلات من بيع البضاعة أو تأدية الخدمات - إيرادات الفوائد و توزيعات	- المتحصلات من تحصيل القروض - تحصيل القروض للغير وبيع الاستثمارات في الديون والملكية. المتحصلات من بيع الآلات والأصول الثابتة الأخرى.	- المتحصل من إصدار الأسهم. - المتحصلات من إصدار السندات والحصول على القروض طويلة الأجل.
التدفقات النقدية الخارجة	- المدفوعات النقدية للدائنين (شراء المواد و المخزون السلعي.) - تسديدات للعاملين (أجور ومرتبات) - الفواتير المصروفات التشغيلية الأخرى.	- القروض الممنوحة للغير. - شراء الاستثمارات في الاسهم والتسديدات لمؤسسات أخرى - شراء الآلات والمعدات.	- سداد التوزيعات. إعادة شراء الأسهم (أسهم الخزانة) - سداد الديون (القروض طويلة الأجل والسندات)

المصدر: (الدهراوي، 2009، صفحة 156)

رابعا: قائمة تغير الأموال الخاصة:

1-تعريف قائمة تغير الاموال الخاصة:

- **التعريف الاول:** هي قائمة توضح التغيرات التي تطرا على الاموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الاموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الاقتصادي، كما تنقص بتوزيع حصص الارباح.
- **التعريف الثاني:** هي قائمة توضح مقدار الزيادة او النقص الذي يطرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة، ومن المعروف ان الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال الفترة، وايضا تنتج من اي استثمارات لزيادة رأسمال من قبل الملاك. اما النقص فيكون مصدره صافي الخسائر التي تحدث خلال الفترة، وكذا مسحوبات المؤسسة خلال نفس الفترة.

يقدم جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل بند من البنود التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

2- المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في جدول تغير الاموال الخاصة (بن ربيع، 2010، صفحة 41)

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتوجات والأعضاء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسمله (الارتفاع ،الانخفاض، التسديد...)
- توزيع النتيجة المقررة خلال السنة المالية.

3- مزايا قائمة تغيير الأموال الخاصة (زين، صفحة 38)

- التعرف على مقدار الأموال الخاصة و عناصرها و التفصيلات أخرى عنها
- التعرف على التغيرات التي تحدث في الأموال الخاصة خلال الفترة
- التعرف على المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في الأموال الخاصة مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع

خامسا: قائمة ملحق الكشوف المالية:

1- تعريف قائمة ملحق الكشوف المالية:

✓ **التعريف1:** تعتبر الملاحظات المرفقة بالكشوف المالية جزء لا يتجزأ منها ذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات و توضيحات لما تضمنته الكشوف المالية فعدم وجود هذه القائمة تعتبر الكشوف غامضة ولا يمكن أن تكون اساس سليما لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية. (حماد، 2006، صفحة 346)

✓ **التعريف 2:** قائمة الملاحق تحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة فهي تسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من اجل إعداد الكشوف المالية، وكذا الطرق المحاسبية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة الكشوف المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترة السابقة. (شناي، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات، 2015/2016، صفحة 56)

2- محتوى قائمة الملاحق:

ليشمل ملحق الكشوف المالية على المعلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طبعا هما،أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية: (زين، صفحة 39)

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة، الفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء من هذه الكيانات أو مسيريها طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.
- تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم، وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن يحترم في إعداد هذه الكشوف نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء ونفس المضمون ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية.

المبحث الثالث: ماهية جودة المعلومة المحاسبية

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذيته بالبيانات المالية و معالجتها و تقديمها في شكل قوائم مالية تزيد من المعرفة العلمية و العملية التي يستند اليها مختلف المستخدمون في عملية اتخاذ القرار.

فالمستثمرون يطلبون ضرورة وجود معابير موثوق بها للحكم على جودة القوائم المالية، ويأتي ذلك من خلال توافر مجموعة من الشروط و العوامل التي إذا ما تم تبنيها من قبل إطارات المؤسسة أدى ذلك بالضرورة إلى جودة القوائم المالية.

المطلب الأول: تعريف جودة المعلومة المحاسبية

يعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب و ذلك نظرا لاختلاف الأهداف و القرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية، و أيضا نظرا لتعدد مقاييس الجودة و بالتالي تحديد مفهوم دقيق لها و يمكن تعريفها كما يلي:

- **التعريف الأول:**

الجودة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية و المالية التي تتضمنها القوائم المالية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية بما يحقق الهدف من استخدامها. (أبو حمام، 2009، صفحة 54)

- **التعريف الثاني:**

تعد جودة المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس الناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله و جودة تصميمه، كما أن جودة المعلومة المحاسبية تكمن في قدرتها على اضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية و ذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف تلك الجهات و تخفض من احتكالات عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات. (الدوغجي، صفحة 200)

- **التعريف الثالث:**

جودة المعلومة المحاسبية تعبير عن الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومة المحاسبية وذلك لمساعدة مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم بالإضافة إلى أنه هذه الخصائص يجب أن تكون ذات فائدة كبيرة وخاصة في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. (جربوع، نظرية المحاسبة:الفروض–المفاهيم–المبادئ–المعايير، 2013، صفحة 66)

- **التعريف الرابع:**

جودة المعلومات المحاسبية أن تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية و القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عن إعداد التقارير المالية من جهة و في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة و في التمييز بين ما يعد ضروري و ما لا يعد كذلك من جهة اخرى. (عوض الله، 2012، صفحة 14)

المطلب الثاني: أبعاد جودة المعلومة المحاسبية

رغم عدم وجود تعاريف محددة لجودة المعلومة المحاسبية وذلك لاختلافها تبع لاختلاف وجهات النظر و أهداف منتجي و مستخدمي المعلومات. وقد تم حصر الأبعاد التي تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية في ثلاث أبعاد رئيسية هي: البعد المتعلق بالمحتوى و البعد المتعلق بالشكل و البعد المتعلق بالتوقيت، و كل بعد يشمل مجموعة من الخصائص التي تدعم البعد الرئيسي لتحقق في النهاية جودة المعلومة.

إلى أنه يمكن تحديد أبعاد عامة لجودتها نلخصها في ما يلي: (عليان، 2008، الصفحات 116,115)

- ✓ **البعد الزمني:** يتحدد وفق الخصائص التالية:

- **التوقيت:** المعلومات يجب أن تقد عندما تكون مطلوبة.
- **الآنية:** يجب أن يوافق تقديم المعلومات الأحداث.
- **الفترة الزمنية:** يتم تقديم المعلومات حول الماضي و الحاضر و المستقبل.

✓ **البعد المتعلق بالمضمون:** يشمل العناصر الآتية:

- **الدقة:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها أي درجة تمثيل المعلومات للماضي و الحاضر و المستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها و قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.
- **ذات صلة:** المعلومات يجب أن تكون مرتبطة بمدى الحاجة إليها من قبل شخص معين في حالة معينة.
- **الاكتمال:** كل المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم كاملة.
- **الوعي:** المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم و تكون مفهومة من طرف متلقيها.
- **النطاق:** المعلومات يمكن أن يكون لها نطاق واسع أو ضيق أو ذات تركيز داخلي أو خارجي.
- **الأداء:** المعلومات يجب أن تظهر اداء الأنشطة المنجزة و الذي تم تحقيقه و المواد المتراكمة.

✓ **البعد الشكلي:** يشمل الخصائص التالية:

- **الوضوح:** تقدم المعلومات بشكل مفهوم.
- **التفصيل:** يمكن أن تكون المعلومات مفصلة أو ملخصة إلا أنها يجب أن تفي باحتياجات المستخدمين.
- **الترتيب:** المعلومات يكمن ترتيبها بالتعاقب محدد مسبقا.
- **التقديم:** المعلومات أن تقدم بشكل سردي، رقمي، بياني،مطبوعة أو أي شكل اخر.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

هناك من العوامل التي ما من شأنه أن تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، هذه العوامل تقسم إلى ثلاثة أنواع، عوامل تتعلق ببيئة العمل أو النشاط المحاسبي، وعوامل تتعلق بالمعلومات المخاسبية في حد ذاتها، إضافة إلى تقارير المراجعة الخارجية.

أولا: العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية:

النظم المحاسبي يتأثر بالبيئة (الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية و السياسية)، و غيرها من الجوانب الأخرى .فالبيئة الاقتصادية و الاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل و العمليات المحاسبية و أن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى الكلي. (لطفي، 2005، صفحة 15)

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية إلى: اقتصادية، اجتماعية،قانونية و سياسية كما يلي:

أ- **العوامل الاقتصادية:**

تساعد النتائج الاقتصادية للقرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين، تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة. كما تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة، كذلك نجد أن التضخم في ظل ارتفاع معدلاته يجعل من المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا للتكلفة التاريخية غير ملائمة. (أبو زيد، 2005، صفحة 215)

ب- **العوامل الاجتماعية:**

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية و الوقت...إلخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع و نشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة ربع سنوية مثلا و العكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط. (المجهلي، 2009، صفحة 67)

ج- العوامل القانونية:

تتمثل العوامل القانونية أساسا في مجموعة الأنظمة و القواعد القانونية. التي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة و الإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية و الضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها و هذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، و يمكن القول أن القواعد الملزمة توفر المعلومات المالية التي يجب إعدادها و تقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية المعلومات. (تركي، 1993، صفحة 28)

د- العوامل السياسية:

العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات. وعلى المؤسسة و المهنة تقع مسؤولية توجيهه تطوير إمكانيتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق. (جرعون، 2000، صفحة 42)

هـ- العوامل الثقافية:

الجدير بالذكر أنه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير أيضا هيكل نظم العمليات المحاسبية ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، إذ بعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية و التدقيق بشكل عام و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص. فكلما ارتفع المستوى التعليمي زاد الاهتمام بالمحاسبة و المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقارير المالية. (المجهلي، 2009، صفحة 69)

ثانيا: العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية:

تكنلوجية المعلومات من أهم الوسائل المستعملة و المساعدة على إنتاج معلومات محاسبية تتميز بالجودة و خاصة من حيث دقتها وسرعة إنتاجها وبأقل تكلفة وفي وقت قصير. لهذا يعتبر استخدام هذا النوع من الأجهزة من العوامل المساعدة على التحسين في جودة المعلومات المحاسبية. و على العموم ولاختبار نوعية المعلومات المحاسبية فإنه من الممكن التركيز على بعض الجوانب التالية: (طاسيني، 2005، صفحة 72)

- **التصوير و التمثيل الصادق:** و يقصد به تلائم الواقع مع شكل المعلومة ومستخدميها وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه.
- **سرعة الحصول على المعلومة:** بمعنى ان المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة و الطلب عليها بكل سرعة.
- **التحديد:** المعلومات المحددة بدقة هي التي تعطي تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس الرقمي مثلا يحمل الكثير من الأجزاء العشرية و بالتالي عدد التصنيفات للفئات يكون كبيرا و قد يؤدي هذا التمثيل إلى عدم الفهم أو رفع احتمال الخطأ.

- **الملائمة:** تعتبر عنصرا أساسيا ومعيارا في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها، وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو النتائج المنتظر الحصول عليها و يقترن مفهوم الملائمة أساسا بالمصداقية و الصورة الصادقة للمعلومات التي تطلبها مستعملوها.

ثالثا: تقارير المراجعة الخارجية:

المعلومات المحاسبية التي لا تتسم بالجودة غير موثوق فيها لدي الكثير من الاطراف الاخذة، كما تصعب مهمة مصلحة الضرائب عند فحصها بهدف فرض الضرائب والرسوم عليها، بالإضافة إلى تضليل كل راغب في التعامل معها حالة اعتماده على بياناتها.> (بوتين، 2003، صفحة 23)

أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادية، تستوجب نوع من المصداقية لذلك أصبحت عملية المراجعة الخارجية (المستقلة) للمعلومات المحاسبية ذات أهمية قصوى بالنسبة لمستخدمي هذه المعلومات لما يظفيه المراجع الخارجي من مصداقية للمعلومات المحاسبية.

على أن يكون تقريره معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولا عاما والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف من افتراض استقلال المراجع وإطلاعه على المعلومات الكافية عن أعمال المؤسسة، إضافة إلى تمتع المراجع بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المالية. (سردوك، 2004، الصفحات 21,20)

خلاصة الفصل الثالث:

في هذا الفصل حاولنا أن نبرز الدور الهام الذي تقوم به المؤسسة الاقتصادية من إعداد قوائم مالية ذات جودة علية تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة. ومن خلاله أيضا توضيح محتوى هذه القوائم من معلومات محاسبية تعتمد على وجود نظام محاسبي متطور تستخدم فيه التكنولوجيا مع توفير الإطار الكفء الملم بالمستجدات التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية و كذا الأنظمة المحلية في سبيل تقديم معلومات محاسبي ذات جودة عالية تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

فمتخذ القرار مهما كانت صفته و مهما كان نوع القرار الذي يطمح إليه، يعتمد طبعا على ما تحتويه القوائم المالية من معلومات محاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية. فأصبحت المعلومة تلعب دورا أساسيا في تحريك و تنمية الاقتصاد و توسيع الاستثمارات و توسيع نشاط المؤسسات. فالمعلومة المحاسبية التي تتسم بالجودة العالية هي العنصر الأساسي هي تحرك الأسواق المالية و ما يترتب عنه من جلب الاستثمارات المحلية و الأجنبية و كذا الاستفادة من المؤسسات الشريكة التي تتوفر على التكنولوجيا العالية.

كل ذلك أدي بالدول إلى الإسراع إلى توافق أنظمتهم المحاسبية مع معايير المحاسبية الدولية للاستفادة من هذه الامتيازات السالفة الذكر.

الفصل الرابع

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصلين السابقين إلى أهمية جودة المعلومات المحاسبية على القوائم المالية، و الأهمية الكبيرة لعمليه الإفصاح في تحسين جودة القوائم المالية و ما يترتب عن ذلك في تمكين الأطراف الأخذة من اتخاذ القرارات الرشيدة. في هذا الفصل سنحاول الربط بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي حتى يمكن التحقق من الاستنتاجات النظرية التي تم التوصل إليها و التي تشير إلى أهمية جودة المعلومات المحاسبية و الدور الهام للإفصاح المحاسبي في تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية تفيد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الرشيد كل حسب موقعه.

في هذا الفصل سنقدم وصفا لمنهجية الدراسة، و كذا مجمع الدراسة و عينتها، أيضا الأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات و اختبار الفروض و ذلك من خلال:

المبحث الأول: متغيرات، بيانات الدراسة و فرضياتها.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: خصائص عينة الدراسة.

المبحث الرابع: تحليل نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات.

المبحث الأول: متغيرات، بيانات الدراسة و فرضياتها

انطلاقا من اختيارنا للنموذج الإحصائي في الدراسة الميدانية من خلال استعمال الانترنات و الاحتكاك مباشرة مع المهتمين الأكاديميين بعلم المحاسبة و كذا الممارسين المهنيين في المؤسسات الاقتصادية، سنحاول الإلمام بكل المعلومات التي تجعلنا نقدم دراسة ميدانية جيدة تفي بالغرض لما تم دراسته في الجانب النظري.

- **المطلب الأول: متغيرات و بيانات الدراسة**

✓ **متغيرات الدراسة:** انطلاقا من الجانب النظري للموضوع محل الدراسة تتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

- **المتغير المستقل:** و المتمثل في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- **المتغير التابع:** القوائم المالية التي تتأثر بمدى جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

✓ **بيانات الدراسة:** مثل هذا النوع من المواضع حتم علينا استخدام المنهج الوصفي التحليلي كونه يدرس الظاهرة من خلال جمع البيانات كما في الواقع ، و يصفها بشكل دقيق، و هي نوعان:

- **بيانات أساسية:** وهي التي يتم جمعها من الميدان مباشرة من عينة المجتمع التي تم اختيارها، و ذلك عن طريق توزيع قوائم الاستبيان.
- **بيانات ثانوية:** طبعا لا يمكن الاستغناء عن الجانب الأكاديمي فيما يخص جلب المعلومات من المراجع و الكتب والمجلات و الملتقيات التي لها صلة بالموضوع.

- **المطلب الثاني: فرضيات الدراسة**

تمت صياغة بعض الفرضيات التي رأيناها مناسبة كونها تتوافق مع فرضيات الدراسة النظرية، و التي سيتم اختبارها من بناءا على إجابات أفراد العينة المدروسة للتأكد عن مدى التطابق بين النظري و التطبيقي، و عليه تمت صياغة الفرضيات تناسقا مع محاور الاستبيان كما يلي:

✓ **الفرضية الأولى:** يلعب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية دورا كبيرا و هاما في تحسين جودة القوائم المالية، و نشر جو من الثقة و الطمأنينة في البيئة المحاسبية.

✓ **الفرضية الثانية:** يمكن القول أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية تلبي احتياجات مستخدميها و تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

الأسلوب الإحصائي يستوجب وصفا نظريا دقيقا لخطة العمل، و إجراءاتها التطبيقية من تحديد للعينة و تصميم هيكل الدراسة ثم الختام باختبار صحة الفرضيات.

- **المطلب الأول: عينة الدراسة و حدودها**

✓ **مجتمع و عينة الدراسة:**

- **مجتمع الدراسة:** قررنا ألآخذ بعين الاعتبار أراء كل من لهم صلة بعلم المحاسبة، لذلك رأينا أنه لابد من اخذ رأي الأكاديميين (الأساتذة الجامعيين) الذين لديهم من العلم و الدراية بكل صغيرة و كبيرة عن علم المحاسبة و كذا المستجدات العالمية من خلال ما يصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية من معايير لها علاقة بالموضوع فيما يخص الإفصاح المحاسبي، دون نسيان أهم فئة ألا و هي الممارسين المهنيين المتمثلة في (محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين و كذا محاسبي المؤسسات الاقتصادية) الذين يمارسون مهنة المحاسبة ميدانيا.
- **عينة الدراسة:** كأي دراسة إحصائية تم اختيار العينة عشوائيا، و حدد حجمها ب 100 عينة. و تم توزيع الاستمارات بعدة طرق منها الاتصال المباشر أو عبر البريد الالكتروني. و تم استرجاع 90 استبانه، و بعد الفحص و الانتقاء و التصنيف تم استبعاد 10 استبانه بسبب عدم صلاحيتها للدراسة.

✓ **حدود الدراسة:** حتى تكون الفائدة كبيرة كان لابد من تحديد فترة و مكان الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** اخترنا هنا أهم فترة و خاصة بالنسبة للممارسين المهنيين من بداية جافني إلى نهاية أفريل و هي فترة إعداد القوائم المالية.
- **الحدود المكانية:** تم استقصاء المعلومات من ولاية بسكرة و الولايات المجاورة لها: قسنطينة، باتنة و الوادي .

- **المطلب الثاني: تصميم هيكل الدراسة**

ارتأينا أن الطريقة المثلى لدراسة موضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و في تحسين جودة القوائم المالية هي طريقة الاستبانة لسببين اثنين الأول ضيق الوقت مثل هذه الدراسة لمثل هذه المواضيع يتطلب وقت طويل، والثاني هو ان المؤسسات ما زالت تلتزم بالسرية في نشر الأرقام،

لذلك قررنا الاتصال و الاحتكاك بالممارسين المهنيين و الأكاديميين لجلب المعلومة و نبني عليها دراستنا.

✓ **تصميم أداة الدراسة:**

أهمية الموضوع أخذت منا وقت طويل لإعداد الاستمارة، كون الموضوع يستوجب استعمال مصطلحات تقنية محاسبية الأمر الذي جعلنا نستخدم لغة بسيطة تمكن المستوجب فهم السؤال و بالتالي انتظار إجابة صحيحة.

و قد مر الاستبيان بالمراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** تم فيها إعداد الاستبيان و ذلك بطرح محاور تتماشى مع موضوع الدراسة.
- **المرحلة الثانية:** عرض هذه الاستلانة على الأستاذ المشرف من اجل اخذ رأيه في الموضوع و إجراء التصحيحات و التعديلات التي يراها مناسبة.
- **المرحلة الثالثة:** عرض الاستبيان على مجموعة من الاكاديميين: (عباسي صابر، جودي محمد رمزي، الحاج عامر، دبابش محمد نجيب، سعيدي عبد الحليم) و الممارسين المهنيين: (مؤسسة إنتاج الكوابل، مؤسسة سوناطراك بسكرة، بعض محافظي الحسابات المستقلين) من اجل عملية التحكيم.

✓ **هيكل الاستبيان:**

تم تقسيم بيانات الإستبانة إلى قسمين:

- **القسم الأول:** خصص للبيانات الشخصية و العلمية و المهنية لعينة الدراسة.
- **القسم الثاني:** تناولنا فيه ثلاثة محاور الغرض منها معرفة رأي العينة محل الدراسة في الدور و الأهمية التي يلعبها اليوم الإفصاح في تحسين البيانات المحاسبية و الفائدة التي ستعود على كل الأطراف الأخذة. لذا اعتمدنا عند إعدادنا للإستبانة مقياس ايكارت الخماسي المكون من خمس درجات. و الجدول التالي يبين الأوزان التي تحدد الاتجاه العام:

الجدول رقم(4-1) : الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان:

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معرض بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

المصدر من إعداد الطالبين

و قد تم توزيع المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة محل الدراسة عل فقرات الاستبيان باعتماد المعايير التالية:

– درجة الموافقة (ضعيفة بشدة): و تشمل مجموع الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل من (1.79).

– درجة الموافقة (ضعيفة): و تشمل مجموع الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل من (1.80– 2.59).

– درجة الموافقة (متوسطة): و تشمل مجموع الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.60– 3.39).

– درجة الموافقة (عالية): و تشمل مجموع الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.40– 4.19).

– درجة الموافقة (عالية جدا): و تشمل الفقرات التي حصلت على المتوسطات حسابية اكبر من (4.20).

و يمكن تلخيص ما سبق في **الجدول التالي رقم(4–2):**

المتوسطات الحسابية	درجة الموافقة
1.00 – 1.79	ضعيفة جدا
1.80 – 2.59	ضعيفة
2.60 – 3.39	متوسطة
3.40 – 4.19	مرتفع
4.20 – 5.00	مرتفع جدا

- **المطلب الثالث:** اختبارات الصلاحية

في البداية قبل تحليل و تفسير النتائج لابد من اختبار صلاحيتها عن طريق مجموعة من الاختبارات الاحصائية:

× **الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:**

قمنا بعملية تحليل البيانات و استخلاص النتائج من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات باستخدام نظام البرنامج **SPSS** معتمدين على المؤشرات التالية: الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الثبات الفا كرونباخ، معامل الارتباط ، تحليل الانحدار، اختبار تحليل التباين الأحادي، اختبار صدق وثيقة الاستبيان:

حتى تتسم الوثيقة بالمصداقية تم استشارة مجموعة من المحكمين المختصين في مجال المحاسبة من أساتذة جامعيين و بعض المهنيين من محافظي حسابات و محاسبين معتمدين، و للتأكد من ثبات الاستبيان اعتمدنا على طريقة معامل ألفا كرونباخ، و هي الطريقة التي تبرز ثبات الاستبيان كما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول رقم (4-3): محتوى محاور الاستبيان و عدد العبارات الخاصة به

المحور	محتوى المحور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
الاول	**أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية**	10	0.798
الثاني	**المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية تلبي احتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة**	10	0.840
المجموع	**مجموع محتوى المحورين**	20	0.881

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (4-4): معامل الثبات طريقة (معامل ألفا كرونباخ)

البيان	عدد الفقرات	معامل الثبات
الاستبيان ككل	20	0.881

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

طبعا قراءة سريعة لهذه النتائج يدل على وجود ثبات عالي جدا يطمئن على وجود صدق في أداة الدراسة.

المبحث الثالث: خصائص عينة الدراسة

طبعا كما ذكرنا سابقا تم حصر مجتمع الدراسة في عينة من الأساتذة الجامعيين و بعض المهنيين من محافظي حسابات و محاسبين معتمدين و كانت النتائج المتحصل عليها باستخدام التحليل الإحصائي **SPSS**.

- **المطلب الأول:** تحليل خاصية الجنس

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجدول رقم (4-5): توزيع عينة الدراسة حسب نوع الجنس

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	62	77.5
أنثى	18	22.5
المجموع	80	100

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

و الرسم البياني يوضح النتائج السابقة:

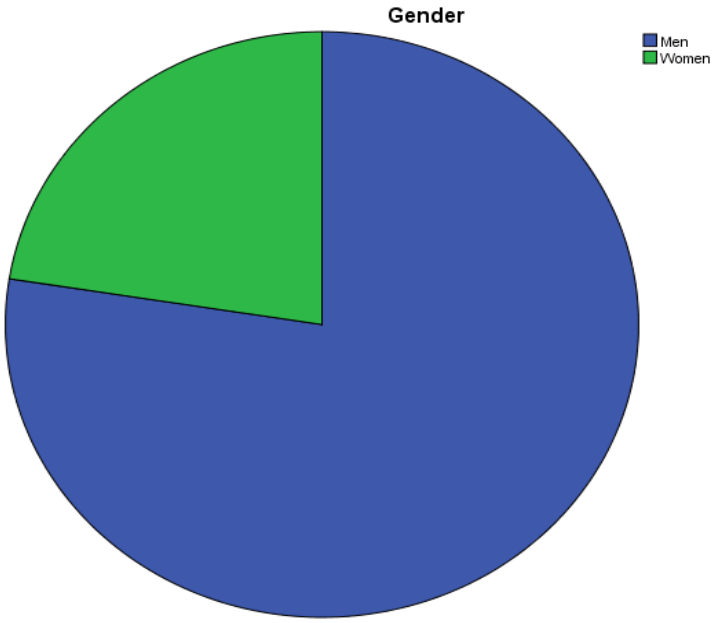

مما سبق يتضح أن التخصص في المحاسبة و ما تتطلبه من بذل مجهودات و التدقيق في الأرقام و تحمل المسؤولية كون المحاسبة تعتبر العمود الفقري لأي نشاط مهما كانت طبيعته الأمر الذي يجعل الجنس الذكوري يمتهن المحاسبة أكثر من الجنس الأنثوي.

- **المطلب الثاني:** تحليل خاصية العمر

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية للعينة المستجوبة.

الجدول رقم (4-6): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
من 18 إلى اقل من 35	22	27.5
من 35 إلى اقل من 50	45	56.3
أكثر من 50 سنة	13	16.3
المجموع	80	100

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

و الرسم البياني يوضح النتائج السابقة:

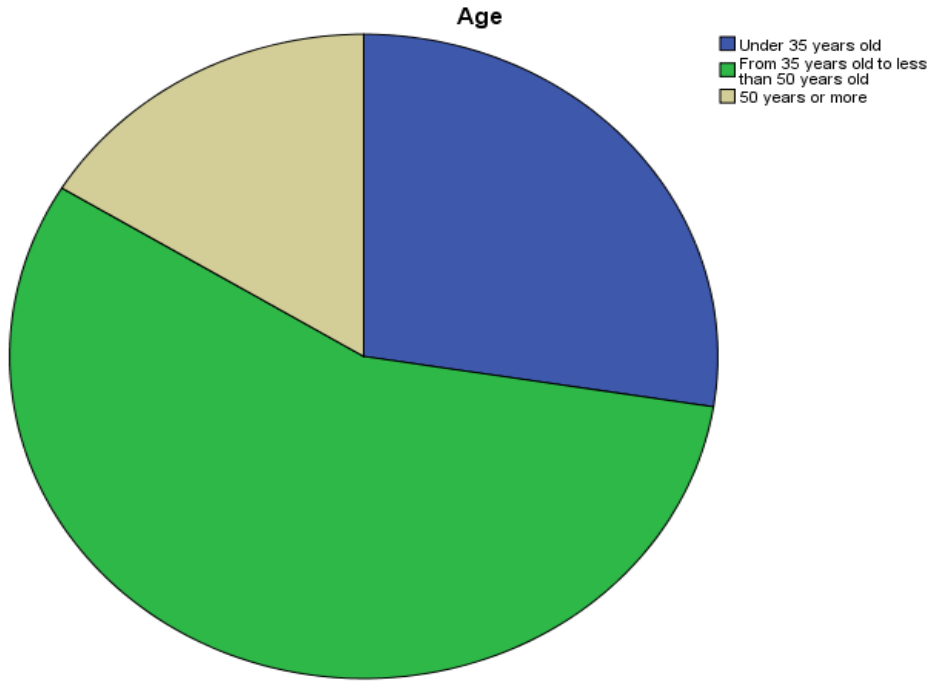

نظرة سريعة للنتائج السابقة يتضح العدد الكبير من العينة محل الدراسة أكثر من 35 سنة مما يجعل الفئة الممتهنة للمحاسبة أكثر رزانة و تجربة و خبرة مما يساعد في الحصول على إجابات منطقية و صحيحة تتسم بالمصداقية.

- **المطلب الثالث:** تحليل خاصية المؤهل العلمي

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (4-7): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	20	25.0
ماستر	12	15.0
دراسات عليا	48	60.0
المجموع	80	100

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

و الرسم البياني يوضح النتائج السابقة:

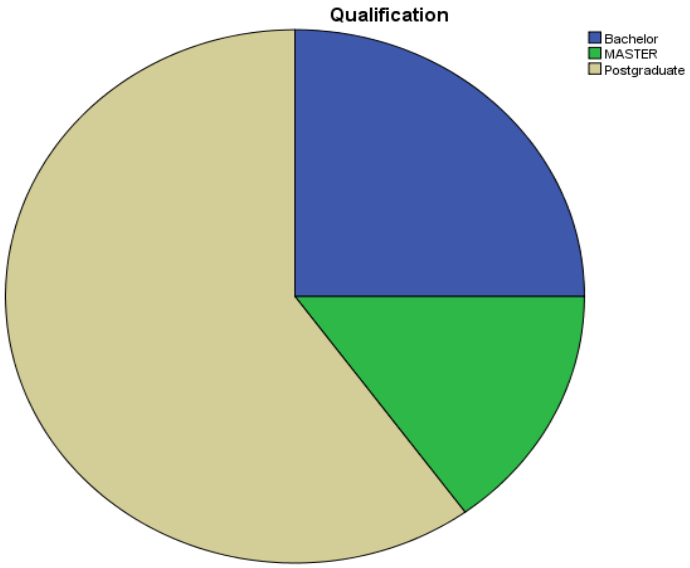

و عليه يتضح أن العينة المستهدفة ذات مستوى عالي من الدراسة الأكاديمية التي تسمح لهم بان يدلو بدلوهم في مجال المحاسبة و بالتدقيق الإفصاح.

- **المطلب الرابع:** تحليل خاصية التخصص العلمي

سنحاول في هذا المطلب توضيح نوع التخصص لأفراد العينة المستوجبة

الجدول رقم (4-8): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
اقتصاد	4	5.0
مالية	23	28.8
محاسبة	51	63.8
تخصصات أخرى	2	2.5
المجموع	80	100

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

و الرسم البياني يوضح النتائج السابقة:

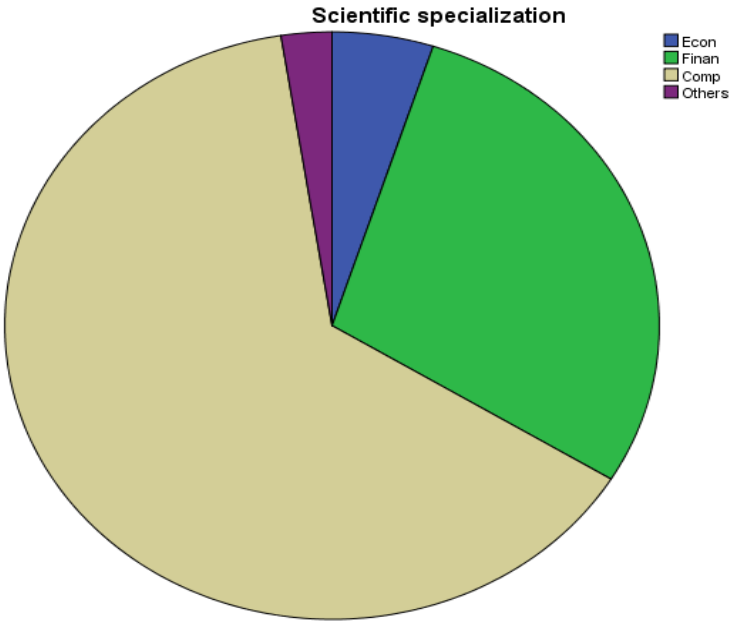

و هنا تظهر أهمية التخصص العلمي في كون أن العدد الكبير و النسبة الكبرى للفئة محل الدراسة مختصة في صميم الموضوع، و لديها من المعرفة و الدراية في علم المحاسبة ما يمكنها من إعطاء أجوبة كافية شافية تثري الموضوع محل الدراسة.

- **المطلب الخامس:** تحليل خاصية طبيعة العمل

سنحاول في هذا المطلب توضيح طبيعة الوظيفة لكل فئة من أفراد العينة المستوجبة.

الجدول رقم (4-9): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
محاسب معتمد	27	33.8
محافظ حسابات	19	23.8
أستاذ جامعي	34	42.5
المجموع	80	100

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

و الرسم البياني يوضح النتائج السابقة:

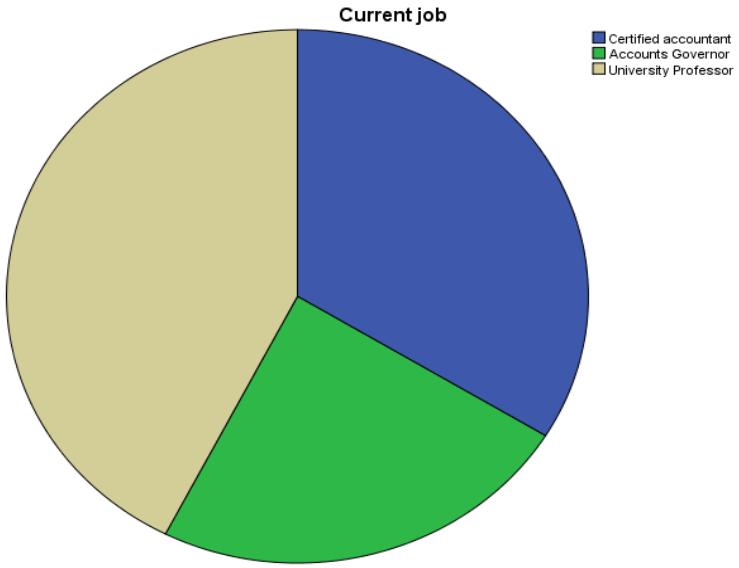

يتضح مما سبق مدى أهمية وظائف أفراد العينة المستجوبة مما يعطي للدراسة أهمية كبيرة في اخذ فكرة صادقة عن دور الإفصاح عن المعلومة المحاسبية في تقديم قوائم مالية أكثر جودة تساعد الأطراف الأخذة من اتخاذ القرارات الرشيدة.

- **المطلب السادس:** خاصية الخبرة المهنية

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح كيفية توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية:

الجدول رقم (4-10): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية

مدة المهنة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 10 سنوات	22	27.5
من 10 إلى 20 سنة	45	56.3
أكثر من 20 سنة	13	16.3
المجموع	80	100

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

و الرسم البياني يوضح النتائج السابقة:

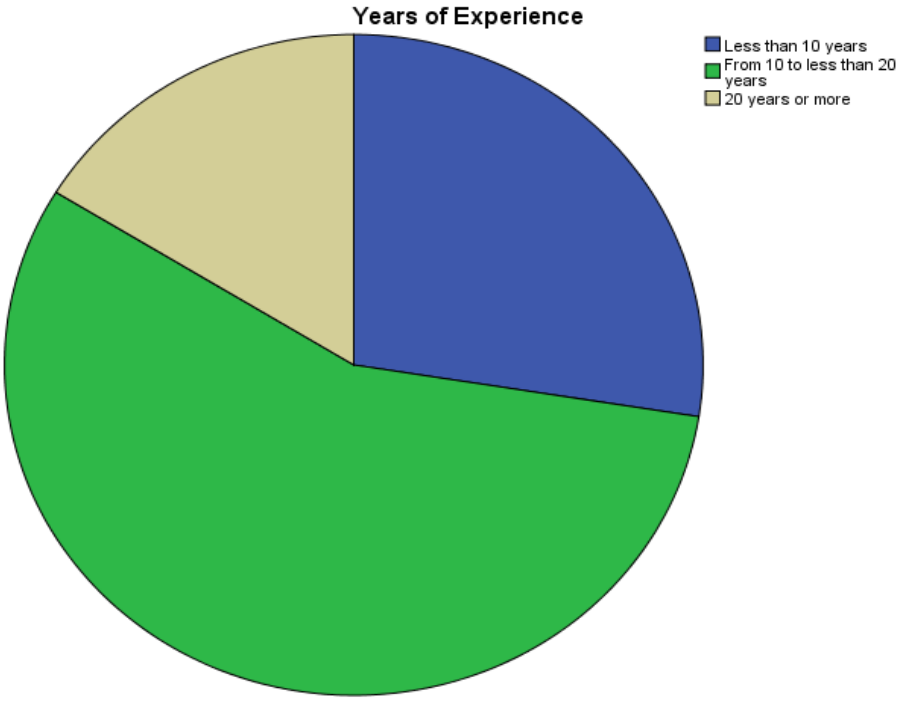

من خلال ما سبق يتضح أن عامل الخبرة المهنية له دور كبير في إثراء الاستلانة، حيث أن العدد الأكبر من أفراد العينة المعنية بالدراسة لديهم خبرة مهنية اكبر من 10 سنوات مما يمكنهم من إعطاء رأيهم عن دراية تامة فيما يخص الإفصاح و دوره في تحسين القوائم المالية.

المبحث الرابع: تحليل محاور الاستبانة

في هذا الجزء سوف نقوم بتحليل محاور الاستبانة بغية الإجابة على تساؤلات البحث، حيث تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي باستخدام المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري(على مقياس ليكرت 1-5) لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الاستبانة المتعلقة بمحوري البحث و المتمثلين في أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية ، و قد تقرر أن يكن الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة من (1- أقل من 2.5) دالا على مستوى "**منخفض**" من القبول، ومن (2.5 أقل من 3.5) دالا على مستوى "**متوسط**"، ومن (3.5-5) دالا على مستوى "**مرتفع**" و يظهر الجدولان اللاحقان تلك النتائج.

- **المطلب الأول:** تحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان و اختبار الفرضية الأولى

للإجابة على السؤال: ما مستوى توفر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالمؤسسات محل الدراسة؟

للإجابة على هذا السؤال يجب تحليل النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-11):المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الإفصاح المحاسبي

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الأهمية النسبية
1. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يعبر عن صدق الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة.	3.87	1.195	مرتفع	4
2. الإفصاح التام عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يدعم موقع المؤسسة في السوق.	3.44	1.077	متوسط	9
3. الإفصاح الكامل عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يفيد مستخدمي المعلومات في ترشيد القرارات الاستثمارية و الائتمانية و غيرها من القرارات الاقتصادية.	3.98	0.993	مرتفع	1
4. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يمكن مستخدمي القوائم المالية من إجراء المقارنات الزمانية و المكانية.	3.86	1.133	مرتفع	5
5. الإفصاح الجيد عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يسمح بتحليل البيانات و تحديد الانحرافات و المسؤوليات.	3.78	0.779	مرتفع	7
6. الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يمكن المؤسسة الاقتصادية من الاستفادة من القروض البنكية.	3.49	0.968	مرتفع	8
7. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يسمح من جلب الاستثمار.	3.40	0.922	مرتفع	10
8. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يمكن من زيادة رأسمال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم جديدة.	3.79	0.977	مرتفع	6
9. الإفصاح المحاسبي الجيد عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يستوجب من المؤسسة وضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية و الخارجية على السواء.	3.94	1.060	مرتفع	2
10. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يعبر عن مدى نجاعة و نجاح المسير في إدارة المؤسسة الاقتصادية	3.91	0.944	مرتفع	3
الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كمجموعة	3.745	0.602	مرتفع	-

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول أعلاه يبين أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية (مرتفعة) نحو جميع العبارات المتعلقة بمدي أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات. حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي **(3.745)** و الذي يقع في الفئة **(3.40-4.19)**. كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، و هي الفئة التي تشير إلى درجة **موافق** و التي تؤكد رضا و موافقة أغلبية أفراد العينة محل الدراسة على ضرورة وجود هذه العناصر في

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، و هذا ما تؤكده قيمة الانحراف المعياري من تقارب في أجوبة أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمته **(0.602)** و هي نسبة مرتفعة.

أيضا النتائج بينت رؤية المختصين في ترتيب العبارات، حيث جاءت في الرتبة الأولى العبارة الثالثة التي تنص على أن الإفصاح الكامل عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يفيد مستخدمي المعلومات في ترشيد القرارات الاستثمارية و الائتمانية و غيرها من القرارات الاقتصادية بمتوسط حسابي **(3.98)** و انحراف معياري **(0.933)**.

بينما جاءت في الرتبة الثانية حسب أراء المختصين العبارة التاسعة التي تؤكد على أن الإفصاح المحاسبي الجيد عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يستوجب من المؤسسة وضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية و الخارجية على السواء. بمتوسط حسابي **(3.94)** و انحراف معياري **(1.060)**.

أما الرتبة الثالثة كانت من نصيب العبارة العاشرة التي تعطي الأهمية للجهاز المسير و تنص على أن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يعبر عن مدى نجاعة و نجاح المسير في إدارة المؤسسة الاقتصادية، بمتوسط حسابي **(3.91)** و انحراف معياري **(0.944)**.

وبناء على ما تقدم إليه يتضح أن مستوى الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات محل الدراسة جاءت مرتفعة وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين **(3.745)** بانحراف معياري **(0.602)**. و هذا يبين أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية.

- **المطلب الثاني:** تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبيان و اختبار الفرضية الثانية

للإجابة على السؤال: ما مستوى إمكانية تلبية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية لاحتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة. بالمؤسسات محل الدراسة؟

الجدول رقم (4-12):المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات المعلومات المحاسبية.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الأهمية النسبية
1. المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة تؤثر في قرارات مستخدميها.	3.50	1.322	مرتفع	10
2. المعلومات المحاسبية الجيدة المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة تكون لها قيمة تنبؤية و تزيد من فاعلية و كفاءة قرارات مستخدميها.	3.91	1.105	مرتفع	6
3. المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة لها قيمة استرجاعية تساعد على تقييم التنبؤات السابقة و تصحيحها و اتخاذ القرارات من خلالها.	3.92	0.854	مرتفع	5
4. الإفصاح الجيد يقدم معلومات تساعد المستفدين على اتخاذ القرارات الرشيدة و ترفع من قدرة المؤسسة في المستقبل على زيادة التدفقات النقدية.	4.01	0.738	مرتفع	2
5. المعلومات المحاسبية المفصح عنها بطريقة جيدة يساعد مستخدميها في دراسة القوائم المالية و فهمها و تحليلها بصورة أفضل مما يمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.	4.01	0.738	مرتفع	3
6. الإفصاح الجيد عن المعلومات المحاسبية تمكن المؤسسة الاقتصادية من مراقبة المصروفات و التكاليف.	3.81	0.969	مرتفع	8
7. الإفصاح الجيد عن المعلومات المحاسبية يساعد على اظهار الانحرافات بين التكاليف و تحديد المسؤوليات	3.56	0.926	مرتفع	9
8. تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها أداة لإعداد المعلومة الجبائية .	3.99	1.000	مرتفع	4
9. الإفصاح الجيد المعلومات المحاسبية يمكن المؤسسة الاقتصادية من تحديد التكاليف و أسعار التكلفة و سعر البيع و بالتالي زيادة المردودية.	3.91	1.046	مرتفع	7
10. المعلومات المحاسبية الجيدة المفصح عنها حسب ما جاء في الإطار المفاهيمي تخلق الثقة و الاطمئنان لدى الأطراف الآخذة.	4.11	1.006	مرتفع	1
المعلومة المحاسبية المفصح عنها كمجموعة	3.875	0.3055	مرتفع	-

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نظرة سريعة لنتائج الجدول أعلاه تبرز أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية لكل العبارات المتعلقة بأهمية المعلومات المحاسبية المفصح لمستخدمي القوائم المالية المفصح عنها من قبل المؤسسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي **(3.875)** و الذي يقع في الفئة **(3.40-4.19)**. كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي. و هي الفئة التي تشير إلى درجة **موافق** و التي تؤكد رضا و موافقة أغلبية أفراد العينة محل الدراسة على ضرورة تلبية المعلومات المحاسبية المفصح

عنها في القوائم المالية لأغراض مستخدميها، و هذا ما تؤكده قيمة الانحراف المعياري من تقارب في أجوبة أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمته **(0.3055)** و هي نسبة مرتفعة.

و كانت أراء الأفراد المستجوبين في الصميم حيث جاءت في الرتبة الأولى العبارة العاشرة بمتوسط حسابي **(4.11)** و انحراف معياري **(1.006)**، و التي تؤكد على تطبيق بما جاء في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولي و أيضا الإطار المفاهيمي الذي جاء به النظام المحاسبي الجزائري حتى تكون المعلومات المحاسبية المفصح عنها أكثر جودة و تفيد الأطراف الأخذة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

بينما جاءت في الرتبة الثانية حسب أراء المختصين العبارة الرابعة بمتوسط حسابي **(4.01)** و انحراف معياري **(0.738)** و التي توضح الإفصاح الجيد عن المعلومات المحاسبية يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة .

أما الرتبة الثالثة كانت من نصيب العبارة الخامسة هي كذلك بمتوسط حسابي **(4.01)** و انحراف معياري **(0.738)** و التي تبين المعلومات المحاسبية المفصح عنها بطريقة جيدة يساعد مستخدميها في دراسة القوائم المالية و فهمها و تحليلها بصورة أفضل مما يمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.

وبناء على ما تقدم إليه يتضح أن مستوى المعلومات المحاسبية المحتواة ضمن القوائم المالية بالمؤسسات محل الدراسة جاءت مرتفعة وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين **(3.875)** بانحراف معياري **(0.3055)**. و على أساس أن جل العبارات بدرجة مرتفعة حسب أراء المختصين محل الدراسة يؤكد على أهمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في تلبية احتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

- **المطلب الثالث اختبار فرضيات البحث:**

(H_0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالمؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة (0.05).

تم استخدام نتائج تحليل التباين للانحدار (Analyse of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختيار هذه الفرضية و الجدول **(4-13)** يبين ذلك.

جدول (4-13): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	11.381	1	11.381	44.323	*0.000
الخطأ	20.029	78	0.257		
المجموع الكلي	31.410	79			

المصدر:من أعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برامج SPSS

معامل التحديد $R^2 = 0.362$

معامل الارتباط R = 0.602

مستوى الدلالة المحسوب (0.00) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) و هذا ما يدل على صلاحية أو ملاءمة النموذج لتمثيل العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة (x) و (y) عند مستوى الدلالة (0.05).

من خلال النتائج الواردة في الجدول (4-13) يتبن ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية حيث بلغت قيمة(F) المحسوبة (44.323) بقيمة احتمالية (0.000) و هي اقل من مستوى الدلالة (α=0.05)، ويتضح من نفس الجدول أن المتغير المستقل بشكله الإجمالي و هو الإفصاح المحاسبي في هذا النموذج يفسر ما مقداره 36.2% من التباين في المتغير التابع المتمثل في المعلومات المحاسبية، و هي قوة تفسيرية جيدة ،مما يدل على هناك أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي على المعلومات المحاسبية لدى المؤسسات محل الدراسة. وبناء على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار الفرضية الرئيسية و ذلك كما هو مبين في الجدول (4-14).

الجدول الثاني رقم (4-14): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر الافصاح المحاسبي محل الدراسة في مستوى المعلومات المحاسبية لدى المبحوثين.

Modèle النموذج		B	الخطأ المعياري Erreur standard	Bêta	قيمة T	مستوى الدلالة .
1	(Constante)	1,515	,359		4,220	,000
	TOTALX	,630	,095	,602	6,658	,000

a. Variable dépendante : TOTALY

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ 0.602 بما يفيد وجود علاقة متينة بينهما. و أن 36.2% من التغيرات الحاصلة في جودة المعلومة المحاسبية تفسر من خلال التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي.

خلاصة الدراسة الميدانية:

من خلال ما تم تناوله في هذه المذكرة اتضحت الأهمية البالغة للإفصاح المحاسبي و الذي يعتبر من المواضيع الحديثة التي بدأ الاهتمام بها كمصطلح جديد يتداول في المجالس المحاسبية كونه وسيلة تسمح بالشفافية و المصداقية في تقديم المعلومات المحاسبية و عرض القوائم المالية.

تنعكس أهمية الإفصاح المحاسبي في عدة جوانب، فهو عنصر ذو فعالية كبيرة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية من جلب الاستثمار عن طريق خلق الثقة لدى المتعاملين الماليين، و تنكين الأطراف الأخذة من اتخاذ القرارات الرشيدة.

و لتحقيق ذلك حسب أراء الخبراء المختصين المستجوبين هو التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح و كذا التشريعات الجزائرية و المعايير المحاسبية الدولية عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. حسب ما جاء في الإطار المفاهيمي لكي تكون القوائم المالية المفصح عنها تتضمن معلومات محاسبية تتميز بالمصداقية و الموثوقية و تولد الثقة لدى الأطراف الأخذة و تساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة.

كما بينت أراء المستجوبين دور محافظي الحسابات في إعطاء المصداقية للقوائم المالية كونهم يتحملون المسؤولية من إلزامية توقيعهم حتى تقبل هذه القوائم. و هذا يؤدي إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق الداخلي الذي يعتبر ضمانة إضافية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

كل هذا يتطلب توفير أهم عنصر و هو العامل البشري الكفء الملم بالجوانب الفنية لما جاء به الإطار المفاهيمي من قواعد و أسس و نظريات و خصائص المعلومة الجيدة من اجل تقديم قوائم مالية أكثر جودة.

الخـــاتمـــة

خاتمة:

من خلال ما تم تناوله في هذه المذكرة اتضحت الأهمية البالغة للإفصاح المحاسبي كونه وسيلة أساسية للتعبير عن قياس وتسجيل كل الأحداث والمعاملات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، باعتباره أداة اتصال بين المؤسسة ومالكيها والعالم الخارجي كل حسب احتياجاته.

وإن التطور الذي شهده العالم على مستوى حجم نشاطات المؤسسات الاقتصادية ذات العمليات المتشعبة كبيرة الحجم حيث تنفصل فيها الملكية عن الإدارة، ألزم مسيري المؤسسة الاقتصادية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية و إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية و مصداقية تفيد الجميع في اتخاذ القرارات الرشيدة.

لقد حاولنا في هذه الدراسة إبراز الإسهامات الفكرية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية الذي يعتبر شق أساسي في المحاسبة من جهة، ومن جهة أخرى يتعلق بعملية لا تقل أهمية عن دور وظيفة المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية.

ومن اجل الإحاطة بالموضوع ومعالجته قمنا بالجمع بين الدراسة النظرية من الجهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، فإن الدراسة النظرية ركزت على الإطار العام لكل من الإفصاح من جهة و المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، أما الدراسة الميدانية فقد تم إسقاط ما تم تناوله نظريا على الجانب التطبيقي من خلال طرح استبيان عل مجموعة من الاكاديميين و الممارسين المهنيين في المؤسسات الاقتصادية.

ويمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية تتضح أهميته في كونه:

- يقدم معلومات محاسبية أكثر جودة لكل الأطراف الأخذة.
- يمكن المؤسسة الاقتصادية من جلب رؤوس الأموال و الاستثمارات الجديدة.
- يخلق الثقة لدي مؤسسات التمويل بتقديم القروض الضرورية لتوسيع نشاط المؤسسة.
- يمكن الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية من اتخاذ قراراتهم الرشيدة..
- الإفصاح الجيد يساعد الدولة من التحصيل الجيد للموارد الجبائية.

وفيما يلي النتائج المتوصل إليها والاقتراحات المقدمة:

أولا – نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسات إلى عدة نتائج يمكن إدراجها بالشكل التالي:

- المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية جاءت بأشياء كثيرة، تهدف إلى إعداد قوائم مالية ذات مصداقية تشمل معلومات محاسبية ذات جودة عالية.
- النظام المحاسبي المالي ما زال في خطواته الأولى الأمر الذي يستوجب إعطاءه الوقت الكافي حتى تصل المؤسسة الاقتصادية إلي تحقيق نتائجه الجيدة.
- من ضمن الأشياء الجديدة التي جاء بها هذا النظام المحاسبي عملية الإفصاح و ما ذا يجب على المؤسسة الإفصاح عنه في كل بند من بنود القوائم المالية.

ثانيا – الاقتراحات والتوصيات:

و لوصول المؤسسة الاقتصادية الى المستوى الذي تفصح فيه عن المعلومات المحاسبية بالشكل المطلوب لا بد من :

- ✓ توفير الإطار الكفء الملم بالجوانب الفنية لما جاء به النظام المحاسبي المالي و كذا معايير المحاسبة الدولية فيما يخص الإفصاح المحاسبي.
- ✓ العمل بمضمون النظام المحاسبي المالي من حيث تطبيق قواعد التقييم والتسجيل والعمل بالإطار المفاهيمي حتى تكون القوائم المالية ذات جودة عالية.
- ✓ عدم الاكتفاء بالشكل القانوني وإنما الاهتمام بالجوهر الاقتصادي عند تسجيل الأحداث الاقتصادية.
- ✓ على الدولة بذل مجهودات أكثر في توحيد الرؤى بين الجانب المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية و متطلبات الجباية.
- ✓ إعداد قوائم مالية منفصلة تدرج فيها إيضاحات متممة للقوائم الرئيسية لزيادة مستوى الإفصاح وطمأنة مستخدميها.
- ✓ قيام الجهات المعنية بتفعيل دور المؤسسات الرقابية وتذكير المؤسسات بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح وفرض عقوبات رادعة في حالة ثبوت عدم التزامها.
- ✓ التزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالية.
- ✓ ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية
- ✓ أهمية الثبات في الطرق و السياسات المحاسبية التي تستخدمها الشركات في معالجة وعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
- ✓ الإسراع في دخول المؤسسات الاقتصادية إلى البورصة حتى يتم الإفصاح بطريقة جيدة تمكن الشركات من الرفع من قيمة أسهمها واخذ مكانة في السوق المالية.
- ✓ الاهتمام بوضع نظام رقابة داخلي قوي وسليم حيث يعتبر نقطة الارتكاز التي يعتمد عليها المراجع في تحديد أدلة الإثبات الكافية والملائمة.

- **ثالثا: الآفاق التي يقترحها البحث**

إن هذا البحث لا يقدم رؤية كاملة أو نهائية عن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و دوره في تحسين جودة القوائم المالية، ويرجع ذلك لتوسع مفاهيمه، وإمكانية دراسته من جوانب عديدة، وبأبعاد مختلفة.

ومما لاشك فيه، أن هناك بعض النقائص التي يحتويها هذا البحث المتواضع، وبهذا الصدد نقترح عددا من الدراسات المستقبلية، التي يمكن أن تكون إشكاليات رئيسية:

- اثر الإفصاح المحاسبي على الأطراف الآخذة.
- دور الإفصاح المحاسبي في توفير الثقة لدى المستخدمين للمعلومة المحاسبية.
- اثر الإفصاح المحاسبي في الرفع من القيمة الاقتصادية للمؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. احمد بلكاوي. (2009). نظرية المحاسبة . *الجز الأول*. عمان: دار اليازوري للنشر.
2. أحمد رجب عبد العال. (1995). مبادئ المحاسبة المالية. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
3. حسين القاضي، و توفيق مأمون حمدان. (2006). نظرية المحاسبة. عمان: دار الثقافة2006.
4. خضر ,ا .ع2012) .، .(الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات .*الطبعة* .*1*الإسكندرية , مصر :دار الفكر الجامعي.
5. شناي ,ع .ا .(2016/2015) .اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات .بسكرة ,محاسبة ,الجزائر :جامعة بسكرة.
6. شناي ,م .(2014/2015) .دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية بسكرة .فحص محاسبي :جامعة بسكرة.
7. شنوف ,ش .(2008) .محاسبة المؤسسة طبق المعايير المحاسبية الدولية .*1* .IASالجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
8. عبد الحليم سعيدي. (2015/2014). محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي دراسة عينة من المؤسسات. بسكرة، محاسبة، الجزائر: جامعة بسكرة.
9. عبد المنعم عطا العلول. (2009). دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة. فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة.
10. لطفي زيود، و أخرون. (2007). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار. سوريا: مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية.
11. مأمون حمدان، و حسني القاضي. (2007). نظرية المحاسبة. عمان، الأردن: دار الثقافة.
12. محمد الكامل بالعيد. (2011/2010). دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق استبيان. تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة: جامعة ورقلة.
13. محمد المبروك أبو زيد. (2005). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. مصر: أتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
14. محمد مخلوف. (2009). الأزمة المالية العالمية و استشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
15. محمود السيد الناغي. (2002). دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية. مصر: المكتبة العصرية.
16. مخلوف ,أ .(21–20 10 ,2009) .الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي .سطيف :جامعة فرحات عباس.

17.مزوار ,هـ .(2013/2014) .تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية .مسيلة ,دراسات مالية ومحاسبية :جامعة مسيلة.

18.ناجي بن يحي. (بلا تاريخ). دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأفصاح المحاسبي. بسكرة، تخصص محاسبة، الجزائر: جامعة بسكرة.

19.نذير سمير. (2014/2013). الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية. دراسات محاسبية وجبائية معمقة: جامعة ورقلة.

20.نوال صبايحي. (2000). أثر الأفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية. الجزائر: جامعة الوادي.

21.وارد خليل عطا الله، و محمد عبد الفتاح العشماوي. (2008). الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة. الإسكندرية، مصر: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.

22.وائل إبراهيم الراشد. (2006). ملامح الإفصاح في الكويت. *العدد 33* . الكويت: مجلة المحاسبون.

23.وصفي عبد الفتاح أبو المكارم. (2012). دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

24.وليد ناجي الحيالي. (2007). نظرية المحاسبة. منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

25.وليد ناي الحيالي. (2007). نظرية المحاسبة . منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة .

26.أبو زيد ,ك .خ .(2005) .النظرية المحاسبية .الإسكندرية ,مصر :المكتب الجامعية الحديثة.

27.أحمد حامد حجاج. (2009). المحاسبة المتوسطة. *الطبعة الثانية*. الرياض: دار المريخ للنشر.

28.أحمد حسين على حسين. (2004). نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري و النظم التطبيقية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

29.أحمد محمد نور. (2000). إدارة النظام المحاسبي . مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

30.أحمد محمد نور، و السيد شحاته شحاته. (2008). مبادئ المحاسبة المالية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية .

31.السيد أمين لطفي. (2005). نظرية المحاسبة(منظور التوافق الدولي). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

32.أمين السيد لطفي. (2008). إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة . الإسكندرية ، مصر: الدار الجامعية .

33.بوتيغان ,ح .(2008/2009) .الإفصاح المحاسبي حدوده وأثره على جودة المعلومات المحاسبية)دراسة حالة الرياض سطيف .(باتنة ,تخصص محاسبة ,الجزائر :جامعة الحاج لخضر.

34.ج/الرسمية. (25 11، 2007). القانون رقم 07-11 يتضمن النظام المحاسبي المالي. *(26-27-28-29) ، العدد74* . الجزائر: الجريدة الرسمية.

35.ج/الرسمية للجمهورية الجزائرية. (26 02، 2008). المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/02/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11.المادة 08. *العدد 27*. الجزائر، الجزائر.

36.جربوع ,ي .م .(2013) .نظرية المحاسبة:الفروض-المفاهيم-المبادئ-المعايير .عمان ,الأردن :مؤسسة الوراق.

37.جعفر الحسين أبو بكر عوض الله. (2012). أهمية وجودة الأفصاح عن المعلومات المحاسبية. السودان: مجلة العلوم والثقافة.

38.حسين القاضي، و مأمون حمدان. (2008). المحاسبة الدولية و معاييرها. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

39.حسين قاضي، و توفيق مأمون حمدان. (2006). نظرية المحاسبة. عمان: دار الثقافة.

40.حلمي ,أ & .,جمعة .(2010) .نظرية المحاسبة المالية)النموذج الدولي الجديد .(*الطبعة* . *1* عمان ,الأردن :دار صفاء.

41.حنان ,ر .ح .(2001) .النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير .*الطبعة الأولى* .الأردن ,عمان :دار وائل للنشر والتوزيع.

42.رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، و فوز الدين أبو جاموس. (2004). أسس المحاسبة المالية. *الطبعة الأولى*. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.

43.رضوان محمد العناتي. (2007). مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها. عمان، الأردن: دار الصفاء للطباعة و المشر و التوزيع.

44.رياض زلاسي. (2010). اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. *(دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية)، مذكرة ماجستيرفي العلوم التجارية* . ورقلة، محاسبة وجباية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

45.سيد أحمد عاشور عصفت. (1998). دراسات في نظم المعلومات المحاسبية. بيروت، لبنان: دار النهضة للطباعة و النشر.

46.شارف الطيب خوجة. (21–22 نوفمبر، 2007). مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الإقتصادية،الملتقى الوطني الاول "مستجدات الالفية الثالثة"، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية. باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية، الجزائر: جامعة باتنة.

47.طارق، و عبد العال حماد. (2006). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية زمستقبلية . الإسكندرية ، مصر: الدار الجامعية .

48.طلال محمد الحجاوي، و ريان يوسق نعوم. (2009). أساسيات المعرفة المحاسبية. عمان، الأردن: اليازوري للنشر و التوزيع.

49.عادل عبد الفتاح الهيهي. (03، 2010). المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية (تطبيق على سوق الأسهم السعودي). *العدد63*. المملكة العربي السعودية: مجلة المحاسبون التي تصدر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

50.عائشة طاسيني. (2005). التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم تماثل المعلومات. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

51.عباس مهدي الشيرازي. (1990). النظرية المحاسبية. *الطبعة الاولى*. الكويت: ذات السلاسل للطباعة و النشر.

52.عبد الرزاق بوعيشة. (2015/2016). دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة ميدانية للمهنيين والأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة لولايات بسكرة. الوادي وورقلة، فحص محاسبي: جامعة بسكرة.

53.عبد الرزاق محمد قاسم. (1998). نظم المعلومات المحاسبية. *1*. عمان: دار الثقافة للنشر.

54.عبد العال ,أ .ر .(1995) .مبادئ المحاسبة المالية .الاسكندرية ,مصر :مؤسسة شباب الجامعة.

55.عبد القادر روتال. (2010/2009). التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية المالية الدولية في المؤسسات الجزائرية. باتنة.

56.عبد الكريم شناي. (2015/2016). اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات. بسكرة، محاسبة، الجزائر: جامعة بسكرة.

57.عبد الكريم شناي. (2008/2007). تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية. باتنة، محاسبة، الجزائر.

58.عثمان مداحب. (2009). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات القتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر.

59.عثمان مداحي. (2009). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. علوم في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص علوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر.

60.عطاالله أحمد سويلم الحسبان. (2009). الرقابة و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات. عمان، الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع.

61.علي حسن الدوغجي. (بلا تاريخ). حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية. *العدد السابع*. بغداد، العراق: مجلة دراسات المحاسبية ومالية.

62.فاتح سردوك. (2004). دور المراجع الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية. المسيلة، الجزائر: جامعة محمد أبو ضياف.

63.ماجد اسماعيل أبو حمام. (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية. فلسطين: الجامعة الإسلامية.

64.محمد الكامل بالعيد. (2011/2010). دور الافصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، (دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق استبيان). ورقلة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، الجزائر: جامعة ورقلة.

65.محمد بوتين. (2003). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق. باتنه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

66.محمد شوقي بشارى. (2000). نظم المعلومات المحاسبية . القاهرة، مصر: دار الثقافة العربية .

67.محمود إبراهيم عبد السلام تركي. (1993). تحليل التقارير المالية. الرياض، المملكة العربية السعودية: شؤون المكاتب جامعة الملك سعود.

68.محمود السيد الناغي. (2011). نظرية المحاسبة. المنصورة ، مصر: المكتبة العصرية للنشر و التوزيع .

69.محمود محمد. (2000). طريقك الى البورصة. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

70. مدني بن بلغيث. (2004). أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ضل أعمال التوحيد الدولية. الجزائر: جامعة الجزائر.
71. مصطفى ريحي عليان. (2008). إدارة المعرفة. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
72. مصطفى عقاري. (2005). مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
73. مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح المطارنة. (2009). تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي. *الطبعة 2* . عمان، الأردن: دار المسيرة.
74. ناصر محمد علي المجهلي. (2009). خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرار. باتنة، تخصص محاسبة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
75. نعيم حسين دهمش. (2000). القوائم المالية و المبادئ الحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما. عمان، الأردن: دارالمطبوعات للنشر.
76. هيتجر لبنراي، و ماتولتش سبرج. (2000). المحاسبة الإدارية. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر .
77. وارد خليل عطا الله، و أخرون. (2008). الحوكمة المؤسسية: المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة. القاهرة، مصر: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.
78. يوسف محمد جربوع، و سليم عبد الله حلس. (2002). لمحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية. /. الاردن: مؤسسة الرواق.
79. يوسف محمود جرعون. (2000). نظرية المحاسبة. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

مراجع باللغة الفرنسية:

80. donald, K., weygandt, jebbt, & warfield, j. (2012). itermediate accouting. *14th edition*. new yourk, america: John wiley sons.
81. FILIPOVIC, L. A. (2012). Revised qualitative characteristics of financial statements as proconddition for streghtening information power on capital market. economics and organization.
82. Michailesco, C. (1998). Les déterminants de la qualité de l'information diffusée par les entreprises francaises. France: université de Nantes.
83. Porter, G., & Norton, C. (2011). using financial accounting information. *7 th edition* . southwestern: Cengage learning.

قائمة الملاحق

الاستبانــة

جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية و المحاسبية

استبيان الدراسة

تحية طيبة و بعد:

نضع بين أيديكم هذه الإستبانة المتعلقة بإعداد مذكرة تخرج في العلوم التجارية تخصص محاسبة بعنوان: **دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية.**

و نظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال فإننا نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة، حيث أن صحة نتائج الاستبانة تعتمد بقدر كبير على مدى دقة إجابتكم وموضوعية رأيكم. لذلك نرجو منكم إعطاء الأهمية اللازمة للعملية انطلاقا من أن مشاركتكم ضرورية و رأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها.

و نوجه عناية سيادتكم أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية و لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

هذا و يتقدم الباحثان بشكركم سلفا على حسن تعاونكم معهم و تكرمكم بجزء من وقتكم للإجابة على قائمة الأسئلة بدقة و موضوعية ، بما يساعد على الوصول إلى نتائج مضبوطة تخدم البحث العلمي بدرجة أولى. وتساعد بجودة التعليم العالي بدرجة ثانية.

شكرا لكم على حسن التعاون
و تفضلوا بقبول فائق عظيم الشكر و الاحترام

القسم الأول: البيانات الشخصية و الوظيفية

الرجاء وضع علامة (x) في المربع المناسب:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر: اقل من 35 سنة ☐ من35 إلى أقل من50 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر ☐

3. المؤهلات العلمية: ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا ☐

4. التخصص العلمي: اقتصاد ☐ مالية ☐ محاسبة ☐ تخصصات أخرى ☐

5. المسمى الوظيفي: محاسب معتمد ☐ محافظ حسابات ☐ أستاذ جامعي ☐

6. عدد سنوات الخبرة: أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 ☐

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية:

الرجاء وضع علامة (x) في الخانة المناسبة:

العبارات	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
11. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يعبر عن صدق الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة.					
12. الإفصاح التام عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يدعم موقع المؤسسة في السوق.					
13. الإفصاح الكامل عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يفيد مستخدمي المعلومات في ترشيد القرارات الاستثمارية و الائتمانية و غيرها من القرارات الاقتصادية.					
14. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يمكن مستخدمي القوائم المالية من إجراء المقارنات الزمانية و المكانية.					
15. الإفصاح الجيد عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يسمح بتحليل البيانات و تحديد الانحرافات و المسؤوليات.					
16. الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يمكن المؤسسة الاقتصادية من الاستفادة من القروض البنكية.					
17. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يسمح من جلب الاستثمار.					
18. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يمكن من زيادة رأسمال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم جديدة.					
19. الإفصاح المحاسبي الجيد عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يستوجب من المؤسسة وضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية و الخارجية على السواء.					
20. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يعبر عن مدى نجاعة و نجاح المسير في إدارة المؤسسة الاقتصادية					

المحور الثاني: المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية تلبي احتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة:

الرجاء وضع علامة (x) في الخانة المناسبة:

العبارات	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
11. المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة تؤثر في قرارات مستخدميها.					
12. المعلومات المحاسبية الجيدة المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة تكون لها قيمة تنبؤية و تزيد من فاعلية و كفاءة قرارات مستخدميها.					
13. المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة لها قيمة استرجاعية تساعد على تقييم التنبؤات السابقة و تصحيحها و اتخاذ القرارات من خلالها.					
14. الإفصاح الجيد يقدم معلومات تساعد المستفدين على اتخاذ القرارات الرشيدة و ترفع من قدرة المؤسسة في المستقبل على زيادة التدفقات النقدية.					
15. المعلومات المحاسبية المفصح عنها بطريقة جيدة يساعد مستخدميها في دراسة القوائم المالية و فهمها و تحليلها بصورة أفضل مما يمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.					
16. الإفصاح الجيد عن المعلومات المحاسبية تمكن المؤسسة الاقتصادية من مراقبة المصروفات و التكاليف.					
17. الإفصاح الجيد عن المعلومات المحاسبية يساعد على اظهار الانحرافات بين التكاليف و تحديد المسؤوليات					
18. تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها أداة لإعداد المعلومة الجبائية .					
19. الإفصاح الجيد المعلومات المحاسبية يمكن المؤسسة الاقتصادية من تحديد التكاليف و أسعار التكلفة و سعر البيع و بالتالي زيادة المردودية.					
20. المعلومات المحاسبية الجيدة المفصح عنها حسب ما جاء في الإطار المفاهيمي تخلق الثقة و الاطمئنان لدى الأطراف الآخذة.					

قائمة المحكمين:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
عباسي صابر	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر – بسكرة –
جودي محمد رمزي	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر – بسكرة –
الحاج عامر	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر – بسكرة –
سالمي محمد دينوري	أستاذ محاضر أ	جامعة حمة لخضر – الوادي –
نجيب محمد دبابش	أستاذ مساعد أ	جامعة محمد خيضر – بسكرة –
سعبدي عبد الحليم	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر – بسكرة –